

د . رفعت سيد أحمد

ثورة المسلمين في

الضفة وقطاع

"دراسة وثائقية"

(طبعة ثانية)

باف
م
الدراسات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأهداء

الى نوار الحجارة ...
أطفال الضفة والقطاع
رفعت سيد أحمد

مقدمة

○○○○

● لماذا الضفة .. ولماذا القطاع ؟

الضفة والقطاع .. بؤرة الصراع العربى - الصهيونى منذ عقدين من الزمان .
وهى نقطة التحول فى مستقبل الصراع أيضا إن سلبا - مزعوماً أو حرباً محتملة
وضرورية فالضفة الغربية وقطاع غزة يعيش بها ما يقارب من المليون والنصف
مليون فلسطينى ، ويتشكل من جغرافيتها خناجر جيوإستراتيجية موجهة
إلى الشعب الاسرائيلى ، ويتمحور حول ثقلها السياسى العام مصير دول وأطراف
المواجهة الرئيسية .

لماذا عنهما ؟

ذلك هو محور الدراسة المرفقة التى تذهب إلى التاريخ والجغرافيا والبشر
والاقتصاد والمياه عبر الوثائق الدولية والمصادر العلمية التى تناولت القضية
طيلة العشرين عاماً الماضية ، فنبحث فى وثائق الأمم المتحدة والمنظمات العالمية
والعربية الأخرى فى الثقل البشرى والجغرافى للضفة الغربية داخل
الاستراتيجية الصهيونية ، ونبحث فى الوضع القانونى العام الذى شوهته
الممارسات الصهيونية هناك ؛ ونذهب إلى أزمة المياه فى الأراضى المحتلة وكيف
إمتصت إسرائيل شرايين المياه العربية بالضفة وغزة عبر سياسات مائية منظمة
وخطرة . كل ذلك وغيره نبحثه عبر ثلاثة فصول رئيسية . ونأمل أن نسد
بهذا العمل جانباً لايزال ناقصاً فى مكتبة الصراع العربى - الصهيونى .. وأن
تستبعمه أعمال أخرى على نفس الدرب .. الذى يؤمن جيداً أن الدراسة
الوثائقية المنفصلة للضفة والقطاع لايعفى غياب النظرة الكلية للقضية العربية
ككل .. وأن أى إدارة لعملية الصراع مع العدو لا بد وأن تكون كلية وشاملة
ولا يصلح معها التجزء ، والذى يأتى هنا من قبيل دواعى الدراسة العملية
فقط . ونؤكد أخيراً قناعتنا بأن حل القضية لا يأتى إلا عبر الكفاح المسلح
الواعى والمنظم والجهادى .. هنا والله الموفق .

رفعت سيد أحمد

الضفة الغربية وقطاع غزة

این

الجغرافيا والمستوطنات

سوف تقسم هذا الفصل إلى أربعة محاور على النحو التالي :

أولا : المعطيات الجغرافية للضفة والقطاع

« كعامل مؤثر في العقيدة الحربية - المستقبلية لإسرائيل »

● مدخل إلى العقيدة الحربية الإسرائيلية .. المستقبلية

يمكن لنا وبعد جولات الصراع الأخيرة مع إسرائيل أن ترسم بعض الخطوط العامة والمهام الكبرى للاستراتيجية الحربية الإسرائيلية المستقبلية (ويلاحظ هنا أن المستقبل الذى نتحدث عنه يقع بين العشر سنوات والخمس عشرة سنة) .
وتقتل هذه المهام فى :

١ - المهمة الأولى : تحديد وتنظيم الوسائل والاساليب لتحقيق الغاية الصهيونية العليا بأقل التكاليف الممكنة ، تمثل هذه الغاية فى مقولتين تاريخيتين تحددان وبوضوح المشروع الصهيونى فى المنطقة بعمقه التاريخى وطموحه المستقبلى :

(١) يقول هرتزل فى المؤتمر الصهيونى الأول فى اغسطس ١٨٩٧ :

(نحن هنا لنضع حجر الأساس للمبيت الذى سيأوى الأمة اليهودية) (١)

(ب) ويقول بن جوريون بعد قيام دولة إسرائيل وبالتحديد فى صيف ١٩٤٨ :

(لغرض واحد جاءت إسرائيل إلى الوجود ، ليس لمجرد اعطاء الحرية والاستقلال للستائة وخمسين ألف يهودى الذين كانوا يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ بها ولكن قبل كل شيء لايجاد وطن ذى سيادة لكل اليهود الذين ينتظرون خارجها) .

● إذن الغاية الصهيونية العليا - المستقبلية والتاريخية معا - هو خلق الدولة الصهيونية - اليهودية الكبرى ، ليتجمع فيها كل يهود العالم .

● واحصائيا ينبغى أن نلاحظ أن يهود العالم الخارجى عن إسرائيل ، يبلغ الـ ١٤ مليون تقريبا وإذا أضفنا اليهم الـ ٢ ملايين يهودى بـ فلسطين ، لأصبح التعداد مايقرب من ١٧ مليون يهودى فإذا افترضنا - جدلا - أن الهدف والمشروع الصهيونى سوف يستمر إلى منتهاه وسيصل استهداف اليهود إلى أرض الميعاد إلى منتهاه ، فإن مساحة جغرافية ضعف دولة إسرائيل . أو أكثر سوف يحتاجها هذا العدو ..

● فقط .. ضعف الدولة الحالية ..

● ولهذا كانت إسرائيل الدولة الوحيدة بالعالم التى لم تعلن عن حدودها السياسية أو

● ولهذا أيضا كان « التوسع الأقليمي » وحماية القلب الصناعي الاسرائيلي من خلال حماية الأطراف وخلق محيطات أمنية جغرافية واسعة ، ولهذا أيضا كان الخوف الاسرائيلي الدائم من عامل الجغرافيا ومحاولة هويته بالتوسع شمالا أو جنوبا أو شرقا ، وهو جوهر المستقبل الجغرافي لاسرائيل ..

● فهل يحمل هذا « العامل » كل هذا الخوف ؟ وكيف ؟

● تساؤل بحاجة إلى تفصيل .

العوامل الجغرافية في العقيدة الحربية

المستقبلية لاسرائيل

تلعب الجغرافية ، أو الأرض ، دورا هاما في تشكيل هوية ومستقبل الدولة خاصة في عصرنا الحالي ، وسوف نحاول هنا ، قبل الوثوب إلى المعطيات الجيوستراتيجية التي تحدد موقع الضفة وغزة في العقل الصهيوني المستقبلي المصلحي والأمني معا ، سوف نحاول أن نقدم مدخلا عاما « لجغرافية اسرائيل » وليس بالمعنى الوصفي ، ولكن بالمعنى التأثيري ، أي تأثير تلك الجغرافيا على التحرك الصهيوني الحربي والأمني المصلحي ، سوف نتحدث عن « مجمل الكيان الصهيوني » وخصوصية الضفة وغزة ، لكي تقدم توطئة متكاملة لحركة هذا الكيان المستقبلية في بعدها الخائف من « الجغرافيا » ومن « التاريخ » وسوف نحصر الحديث في ثلاث جزئيات رئيسية تغطي - معاً - هذا الجانب وهي على التوالي :

(أ) الموقع الجغرافي وخطورته .

(ب) المساحة وشكل الحدود .

(ج) متطلبات مسرح الحرب الجغرافي .

(أ) الموقع الجغرافي لإسرائيل وخطورته المستقبلية :

بما سيزيد الاهتمام الدولي والعربي بإسرائيل ، ما يضيفه عليها موقعها الجغرافي من مزايا ، فإسرائيل « جسر استراتيجي » بري وبحري وجوي يربط بين ثلاث قارات ، وهي « حلقة الوصل بين بحرين بالغى الأهمية يؤديان إلى محيطات تحيط بشواطئ العالم من كل اتجاه ، وتتجمع في موانئ ومطارات إسرائيل شبكة خطوط بحرية وجوية كثيفة .

لذلك كان هذا الموقع الجغرافي الهام أحد دوافع الدول الكبرى إلى الاهتمام بإسرائيل لما ينتجه لها من قدرة على التأثير في مستقبل المنطقة ، وبالتراخي المتبادل تستغل بعض دول الغرب هذه المزايا الجغرافية لموقع إسرائيل فتجعله نقطة ارتكاز موجهة ناحية الشرق الأوسط وبعد أن انحسرت قواعدها التقليدية فيه (١٧) ويوضح شيمون بيريز في مؤلفه « المرحلة القادمة- أبعاد الاتفاق غير المقدس بين الأهداف الأوربية والأمريكية والموقع الإسرائيلي حين يقول :

(يجب أن تهتم أوروبا بنا لما تملكه أيدينا ، فوقعنا الممتاز يعتبر قوة تمكننا من أن سد الطريق في وجه القومية العربية ، وأن نكون بديلاً لقناة السويس وأن نشكل ضغطاً على الدول المنتجة للبترول وتلك التي تنقله) (١٨) .

● ولم يأت إدراك زعماء الصهاينة لمدى أهمية موقع إسرائيل البحري تالياً على إنشاء الدولة بل سابقاً لها ، ولعله كان أحد أسباب رفضهم « كينيا » أو « الأرجنتين » كما تقول وثائقهم ومخططاتهم القديمة ، كبداية أسهل استعماراً من فلسطين ، لوفرة الأراضي الخصبة الخالية بها ...

● والجدير بالذكر والتأمل أن الصهيونية اعتبرت من موقع فلسطين ومزاياه البحرية « ضرورة أمن » علاوة على ضروراته الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ذلك لأن استعمار الأرض تكتنفه القيود ، أما استعمار الماء فلا قيود عليه وقد راح دافيد بن جوريون يتحدث عن استعمار البحار ويمدد مزايا المستعمرات البحرية على « مستعمرات البر فيقول :

(إن الأمن يعني أيضاً غزو البحر والجو ، كما يعني الأرض ، ويجب أن تتحول إسرائيل إلى قوة بحرية هامة ، وقد أكدت هذه الحاجة تلك المقاطعة الاقتصادية التي فرضها العرب ، وغلق قناة السويس في وجهنا ، لقد تحولت الشعوب الصغيرة في العصور الوسطى والحديثة ، التي تعيش بجوار البحر ، إلى قوى بحرية عظيمة ، بفضل تطوير بناء السفن ومسايد الأسماك ، وأول مثل تاريخي لذلك قدمه لنا أناس عاشوا في وطننا كانوا يتكلمون العبرية مثلنا وأعني بهم شعب صور وصيدا (١٩) .

●● إن العقيدة الحربية المستقبلية لإسرائيل سوف تنادي كما نادت من قبل أثناء وبعد ١٩٦٧ بأن « مستعمرات البحر » سوف تكون لها الأفضلية ، حيث لا تقف في وجهها حدود ، أو يطوقها حصار ، فبحار العالم ومحيطاته مفتوحة أمامها ، ولعل في

ذلك كتفاً للنقاب المستقبلي - من جديد - عن سبب اهتمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بمنطقتي : مدخل خليج العقبة والبحر الأحمر الجنوبي داخل تفاصيله . كما ديفيد « وأيضاً منطقة نهر الليطاني داخل تفاصيل جولة بيروت العربية ١٩٨٢ !!

●● بالإضافة إلى ما سبق فموقع إسرائيل في قلب الوطن العربي رغم ما قد يبدو له من دوافع مباشرة على السطح ، فإنه يحتوي في حقيقة أمره على مزايا كامنّة ، تستقطب كافة ما يحويه من عيوب ، وأولها وأخطرهما شأننا تفريق أوصال هذا الوطن الكبير ، التي تشكل في نفس الوقت مضيقات واختناقات برياً يعتبر نقطة ضعف جغرافية قاتلة ، طالما استمر ضعف العرب العسكري وخاصة في محالات القوى البحرية والبرية .

والميزة الثانية لموقع إسرائيل ، البذى يتوسط جسم الوطن العربي تظهر فيما يتيحها لقواتها المسلحة من قدرة على العمل من خطوط داخلية للانقضاض السريع من قلب الدولة نحو أطرافها الخارجية ، شمالاً أو شرقاً أو جنوباً لتكتمل الضربات الشديدة الأعدائها في شكل عمليات تعرضية متعاقبة . كما يقول المتخصصون (١٦) .

ثانياً : المعطيات الجيولاستراتيجية

للضفة وغزة بين ضغط الواقع والتاريخ

● ماذا لو أعدنا إلى الذهن الحقائق السابقة عن جغرافية إسرائيل ولكن بلفة

جديدة :-

● إذا علمنا أن إسرائيل استطاعت عقب عام ١٩٤٨ أن توسع بعض حدودها حتى بلغت مساحتها إلى ما يزيد عن عشرين ألف كيلو متر نصفها في صحراء النقب ، وأن طولها من هضاب الجليل حتى البحر الأحمر يصل إلى ٥٠٠ كم - وتلتقى مع الأرض العربية بحدود طولها ١٠٨٠ كم ، وإذا علمنا أن الجزء المقيد من جغرافية إسرائيل هو الشريط الموازى للبحر المتوسط بطول ١٩٠ كم وإن أرض إسرائيل تفتح وتتوسع شمالاً حيفا وجنوباً تل أبيب وتضيق فيما بين هذين البلدين لتصير ممراً محصوراً بين البحر والضفة الغربية وتتراوح بين ١٤ و ٢٠٠ كم وفي ذلك الممر الضيق تمر سترايين المواصلات وتتركز الهيئات والمواقع والمركز الصناعية الحربية وغير الحربية وتتركز المدن الرئيسية التي تقع تحت مرمى المدفعية - إذا وجدت !! - المتمركزة على الحدود مع الأردن ، حيث تستطيع هذه المدفعية أن تضرب الطرق وتدمر السكك الحديدية وتقطع إسرائيل إلى جريئين وتنال من المدن ومن بينها تل أبيب ، وبذلك تثل القدرة الاستراتيجية والطاقة الحربية في إسرائيل بل وتنسف الاستراتيجية الإسرائيلية من أساسها (١٧) .

● إذا علمنا كل هذا عن الجغرافيا العامة لدولة إسرائيل فإن موقعا استراتيجيا هاما باتت تحتله المنطقة المكونة لوادي القور والسفوح الجبلية المشرقة عليه من جهة الشرق وعلى حدود إسرائيل صابعد ١٩٦٧ ، الخط الأخضر من جهة الغرب بالإضافة لمنطقة القدس لقد اضحت للضفة الغربية بهذا التصور المحدد جغرافية إسرائيل بمثابة الآتي : (٨).

أولا :

خنجر عربي مصوب في أضنف أجزاء الجسد الصهيوني ، سواء نظرنا الى إسرائيل في ذاتها أو الضفة في ذاتها ، حيث الأولى تحدها مع سوريا البناء الاستراتيجي المانع والمتحور في المرتفعات السورية - أو الجولان كما تسمى بالعبرية - وحيث جنوبا الجزيرة الرطبة وسيناء - والتي اكتسبت إسرائيل باعادتها الى مصر حالة من التأمين « الوقفي » من أي خطر عسكري متوقع ، حيث القيود والمطارات والقوات التي أوجدتها « كامب ديفيد » تأتي لتقدم المانع القانوني - الأمريكي - للهجوم المصري المستقبلي وحيث الجنوب اللبناني ولخمس سنوات قيادة لايمثلو في ذاته بل في دولته - لبنان ككل ، أي خطر حقيقي على الشمال الاسرائيلي خاصة بعد الجولة السادسة ١٩٨٢ .

● بقي الجانب المواجه للأردن ، حيث لا تتواجد الموانع الطبيعية مثلما كل الجهات السابقة وحيث حيوية المنطقة اقتصاديا واستراتيجيا كنفذ يري موازي للمنفذ البحري الوحيد على البحر المتوسط ، وحيث امتدادها العميق للجسد الاسرائيلي لتصير بمثابة الوعاء الزراعي والصناعي والعسكري والكيبوتزي ، له ، وهذا يبرز ضغط الواقع وضغط الكيان استراتيجيا من ناحية الضفة ، هذا اذا نظرنا الى إسرائيل في ذاتها والضفة من خلال تلك الذات .

ثانيا : .

أما اذا نظرنا الى التركيبة الخاصة الحيواستراتيجية للضفة الغربية فإن « الكم » الديمجرافي العربي المتواجد داخل الضفة « والكيف » الثقافي والائتماني والقومي لائتاء هذه المنطقة ، بالإضافة الى مميزاتها السابقة باعتبارها البوابة العربية الوحيدة

أمام إسرائيل لمخاطبة المشرق العربي . هذه التركيبة الخاصة للضفة الغربية هي التي يمكن وراءها في الواقع كل تطورات الصراع العربي الصهيوني القادمة ، والسابقة ، إذ يمكن للحكومة الإسرائيلية منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم داخل الضفة أن تندفع في أكبر عملية استيطانية ويمكن لنا أن نقول لماذا هذه الانتفاعات هي الهجوم ٤٢ ؟ إنها المحاولة الجادة لاقتلاع هوية هذه الأرض الحقيقية وهي محاولة لاحتداث نوع من التوازن الاستراتيجي . الديمغرافي مع الوجود الفلسطيني بالضفة ، بل ويمكن تفسير أحد الأسس الاستراتيجية الهامة للأمن القومي الإسرائيلي وهو ضرورة بقاء الوضع السياسي - العسكري على الحدود مع الأردن مستقرًا حتى لو أدى هذا إلى منجحة للفلسطينيين عام ١٩٧٠ .

● ولا يمكن لوضع الضفة الغربية في الجغرافيا والاستراتيجية الإسرائيلية أن توضحه فقط تطورات الصراع الحالية والتالية لعام ١٩٦٧ بل إن المتابعة التاريخية تبرز لنا أن الأطماع الصهيونية في غرب وشرق نهر الأردن قديمة وأصلية وهو ما يعطى الاهتمام الصهيوني بالضفة الغربية « السمة التاريخية » بالإضافة إلى ضغط الواقع وتطوراتها فالتاريخ ينبئنا بأن الأطماع الصهيونية في الضفة وفي شرق الأردن تعود إلى هرتزل في مؤتمر بال والى عام ١٩١٧ عام المباركة الدولية - البريطانية لقيام وطن قومي للصهاينة ويوم أن أعلنت صحيفة (زيونست وفيو) احتجاجها ضد فصل شرق الأردن عن المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن . (٩)

● وفي ٢٨ حزيران / ١٩١٩ شرحت نشرة فلسطين - الناطقة بلسان لجنة فلسطين البريطانية وهي مؤسسة صهيونية - أهمية شرق الأردن - شاملا غربه بالطبع - بالنسبة لمستقبل الدولة اليهودية في رأي الحركة الصهيونية فكتبت تقول « .. لشرق الأردن كما لغربها بالطبع - أهمية حيوية من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية لفلسطين - اليهودية .. إن مستقبل فلسطين اليهودية برمته يتوقف على شرق الأردن فلا أمن لفلسطين إلا إذا كان شرق الأردن قطعة منها .. إن شرق الأردن هو مفتاح البحوث الاقتصادية في فلسطين . (١٠)

● بل أن الأمر بالنسبة للطامع القديمة يتعدى مجرد النشرات والكتب إلى حيث المؤتمرات حتى مؤتمر « كامب ديفيد » في أمريكا - حيث تضمنت المذكرة الرسمية التي قدمتها المنطقة الصهيونية لمؤتمر السلام مطالبة صريحة بالأراضي الواقعة

شرق نهر الأردن وقد جاء في تلك المذكرة في معرض تعليل للمطالبة بهذه الأراضي مايلي :

• منذ أيام التوراه الأولى والسهول الخصبة الواقعة الى شرق نهر الأردن ومرتبطة من النواحي الاقتصادية والسياسية ارتباطا وثيقا بالارض الواقعة الى الغرب من نهر الأردن ، إن هذا البلد القليل السكان حاليا ، كان على أيام الرومان أهلا مزدهرا وهو قادر اليوم على استقبال المستعمرين على نطاق واسع . إن الاعتبار العادل لحاجات فلسطين والجزيرة العربية يتطلب توفير الاتصال بالخط الحديدي الحجازي على طول امتداده ، لكل من البلدين ، كذلك فإن تطوير الزراعة في شرق الأردن يجعل من اتصال فلسطين بالبحر الأحمر ، وبناء موانئ صالحة من خليج العقبة ضرورة ملحة . ومن الجدير بالذكر أن العقبة كانت منذ أيام سليمان فصاعدا نهاية طريق تجاري هام في فلسطين . (٣١)

● وإذا كان الكلام يقصد به شرق الأردن فإنه بالضرورة ينسحب كلية على غربها ويصبح استيلاء اليهود على الأردن بصفته الغربية والشرقية مسألة سياسية ، وخطة عسكرية ، وطموحا استراتيجيا ثم جاءت تطورات ما بعد ١٩٦٧ لتكسبه سمة الواقع الضاغط والدافع للتطبيق والتغيير .

● هنا عن ظلال البعد الجيو / استراتيجي للضفة الغربية بين عنف التاريخ ومؤامرات الصهيونية وبين ضغط الواقع الجغرافي والعسكري والاجتماعي والديمقراطي للضفة الغربية وهو البعد الأصيل الذي من خلاله سوف يقدر لنا أن نحدد - فيها بعد - الموقع النهائي للضفة الغربية الأرض والشعب - فوق الخريطة الاستراتيجية للكيان الصهيوني .

ولكن ماذا عن الأبعاد والمعطيات الأخرى ؟

ثالثا : المعطيات الاقتصادية هن استنزاف القدرة الى فتح الاسواق

● لا يمكن فهم وضعية الضفة الغربية وقطاع غزة في الاستراتيجية الاسرائيلية دون الالمام بالموقع الاقتصادي لهذه المنطقة العربية داخل تفاعلات السياسة الاقتصادية للكيان الصهيوني لقد تحددت توجهات هذا البعد في ثلاثة أهداف رئيسية :

الهدف الأول :

تمثل في ضرورة بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة كيانا اقتصاديا غير مستقلا.
أى أن يظل تابعا لحركة الاقتصاد الاسرائيلى ودوراته .

الهدف الثانى :

أن تصبح المنطقتين - خاصة الضفة الغربية امتدادا جغرافيا وديمجرافيا لخدمة
الزراعة والصناعة والقطاع المهنى الاسرائيلى .

الهدف الثالث :

تطوير الضفة الغربية واقتصادياتها لتصبح سوقا تجاريا للمنتجات الاسرائيلية
وأن تصبح في ذات الوقت منفذا تجاريا نحو البلاد العربية المجاورة .

● ولايضاح هذه الأهداف خاصة داخل الضفة الغربية لابد من متابعة
سريعة لسنوات الاحتلال وإن كانت هذه المرة من المنظور الاقتصادى ، فقبيل
الاحتلال الصهيونى عام ١٩٦٧ كان التركيب الاقتصادى فى الضفة الغربية يتميز
بسيطرة الطابع الانتاجى والخدمى ، حيث قطاع الخدمات يساهم بنحو ثلث قيمة
الناتج فى الضفة عام ١٩٦٦ بينما كانت الزراعة تسهم بنسبة ٢٦.١ ٪ والصناعة بنسبة
١٣.٣ ٪ ولكن وبعد مرور مايقرب من خمسة عشر عاما من الاحتلال الاسرائيلى
للضفة الغربية حدثت تغيرات كبيرة بالنسبة للتركيب الاقتصادى العام يمكن
ايضاها فى الجدول التالى :

القطاع الاقتصادى	النسبة		الهدف الاقتصادى والاجتماعى
	ماقبل ١٩٦٧	مابعد ١٩٦٧	
١) قطاع الصناعة	١٣.٣ ٪	٦.٤ ٪	كان المبرر والهدف من وراء اغلاق الورش والمصانع والمؤسسات الصناعية وتضييق القطاع هو الحيلولة دون تواجد اقتصادى مستقل صناعيا بالضفة لردوداته السياسية .
٢) قطاع الزراعة	١٦.١ ٪	٣.٥ ٪	زادت الزراعة ولكن فى المجال الذى منها : ٤٠ ٪ يخضع للاقتصاد الاسرائيلى حيث تخصصت ٦٠ ٪ منها للفواكه والمواالح تخصصت

للانتاج والزراعي و ٦٠ ٪
والخضراوات المخصصة للتصدير وأصبحت تساهم بنسبة ٢٠ ٪ من إجمالي الانتاج الزراعي الاسرائيلي وأصبحت الضفة تختص امتداد زراعي لاسرائيل ،
للفواكه والمواالح والخضراوات

٢ (القطاع المهنى ٥٤ ٪ ٢٤ ٪ تمثل الهدف الاسرائيلي في ضرورة تفريغ الضفة من الأيدي الماهرة وإن دلت الاحصاءات على أن أغلب من تم تشغيلهم من صغار السن الفلسطينيين .

● ومن الجدول السابق نجد أن أهم ما يلاحظ فيه ذلك الاختلال الذي صاحب الزراعة حيث تركز نمط تخصص جديد في زراعة الضفة الغربية بخدمة متطلبات الزراعة التصديرية الاسرائيلية ويزيد اعتماد الضفة على المحاصيل الحيوية المستوردة من اسرائيل ، لقد زاد كما يظهر الجدول في الوزن النسبي للزراعة في اجمالي الناتج من ١٦,١ ٪ عام ١٩٦٦ الى ٣٥ ٪ عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ لكن هذه الزيادة كانت تعكس في الواقع اختلالا في نسبة مساهمة الفروع الزراعية المختلفة ، إذ بينما نجد أن المحاصيل الحقلية تشغل ٤٠ ٪ من إجمالي الانتاج الزراعي ، بينما نجد أن ٦٠ ٪ من المساحة المنزرعة تخصص لانتاج الفواكه والخضراوات والمواالح التي تذهب أساسا للتصدير الى الخارج وقد تمكنت اسرائيل من اغراء أعداد متزايدة من المزارعين للتحول من الزراعة الحقلية الى زراعة الخضراوات على وجه الخصوص عن طريق انشاء العديد من المزارع التجريبية لزراعة المحاصيل الزراعية التصديرية وعن طريق هذه الأساليب أصبحت الزراعة في الضفة تساهم بما يقرب من ٢٠ ٪ من إجمالي الانتاج الزراعي الاسرائيلي .

● بالإضافة لما سبق فلقد أدى الاحتلال الاسرائيلي طيلة الخمسة عشر عاما الأخيرة الى تركيز نمط تجارة يخدم بمقتضاء السوق في الضفة الغربية لطموحات ومصالح السوق الاسرائيلي ، ولقد سهل ذلك شروط التخصص الاقليمي في نطاق خدمة احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي وتركيز سياسات الجسور المفتوحة مما أدى الى حدوث تغيرات تجارية كبيرة في مؤشرات التجارة الخارجية للضفة الغربية وظهور حالة تبعية تجارية تظهر واضحة في هيكل الانتاج ، حيث تستورد الضفة السلع الزراعية الحيوية مثل القمح والحبوب والسلع الصناعية الاساسية والمعدات

الكهربائية من إسرائيل بل ان الصنف الاقتصادي التجارى المتعدد المستويات ذلك ، قد جعل أيضا من الضفة سوقا رئيسية للبضائع الاسرائيلية المصدرة ، وتعكس مؤشرات تجارة الضفة الغربية حدوث ركود في العلاقات التجارية بينها وبين كل من الأردن وقطاع غزة مقابل إلتعاش هذه العلاقات مع إسرائيل . إذ أن الضفة الغربية تستورد نحو ٩٠ ٪ من واردتها من الخضروات والسلع الغذائية والفواكه والأحذية ومواد البناء المعاد تصديرها من إسرائيل !!

رابعاً : المعطيات الاستيطانية :

(بين المدركات .. والواقع - وثائق الأمم المتحدة)

● نأتى الى أخطر المعطيات فى الواقع ، حيث المعطيات الثلاث السابقة تمثل مجتمعه التهيد الموضوعى لخطر سياسة استيطانية استعمارية تفتق عنها الذهن الاستعمارى القديم والحديث ، تلك السياسة التى حمل رأيتها حلقة الوصل الاستعمارية بين النوعين السابقين من الاستعمار ، والى كان تاريخ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية هو الاعلان التاريخى عن بداية نوع جديد من .

وجاء الوضع الجيوستراتيجى متفاعلا معه الوضع الاقتصادى للضفة وغزة ليقدما نفسيهما كمدخل أيكولوجى للوضع الرابع : الوضع الاستيطانى فإذا عن هذا الوضع ، ماذا عن المستوطنات الاسرائيلية وحدود الدولة ، مدركات وواقعا وطموحا مستقبليا ؟

● ونظرا لأهمية هذه المعطيات باعتبارها وبالإشتراك مع المعطيات السابقة ، موضوع المستقبل فى الصراع العربى - الاسرائيلى داخل الضفة فإنتنا سوف نعطيه تفصيلا أكثر بتمحور حول ثلاثية محاور أساسية تستند فيها الى وثائق الأمم المتحدة المتوافرة حتى نهاية العام ١٩٨٥ بالإضافة الى المصادر الأخرى :

أولا : الاستيطان وحدود الدولة اليهودية فى ادراك القيادة الصهيونية .

ثانيا : الأمم المتحدة رسالة المستوطنات بالضفة الغربية (من واقع وثائق الأمم المتحدة) .

ثالثا : المستوطنات : طبيعة عملها والهدف منها .

١ - الاستيطان وحدود الدولة اليهودية

في ادراك القيادة الصهيونية :

● لا يمكن لنا فهم طبيعة عملية « الاستيطان » وأهدافها بالضفة الغربية دونه البحث عن أدراك القيادة الاسرائيلية لماهية هذا الاستيطان وحدود الدولة اليهودية ، ولعل أبرز شخصيتين من خلالها تتحدد الرؤية الاسرائيلية بعمقها التاريخي والحالي لحودود الدولة اليهودية ، بالإضافة الى هرتزل وبن جوريون الذين سبق الحديث عنها ، تأتي شخصية الصهيوني المتيد والارهابي القديم فلاديمير جابوتنسكي الذي كادت أن تكون أغلب القيادات الصهيونية الحالية قد تلمذت على يديه ، والشخصية الثانية مناحم بييجين الارهابي السابق . بمنظمة الارجون ورئيس الوزراء الصهيوني السابق . فماذا عنها من خلال ادراك حدود الدولة ؟

(١) : مدركات جابوتنسكي لحدود الدولة اليهودية (١٤)

● من المدركات الثابتة لدى جابوتنسكي « تأتي مسألة حدود الدولة » فلقد أصر منذ البداية على المطالبة بما أسماه فلسطين التاريخية وظل طوال حياته متمسكا بهذا المطلب وكانت أولى تلميحاته حول مسألة الحدود هذه إثر اتفاقيات الانتداب البريطاني وحدود فلسطين ولقد تبلور موقف جابوتنسكي في هذه المعاني :

« أن مياه اليرموك أغنى حزانات فلسطين - على حد تعبيره - قد اقتطعت كلها وأبقى اليرموك خارج الوطن القومي اليهودي . بل إن شرق الأردن تدخل ضمن حدود الدولة وعلى الصهيونية أن تعلم أن المنطقة الفرنسية من فلسطين لا يمكن اعتبارها مغلقة في وجه الاستعمار اليهودي فقد وقعت فرنسا على وعد بلفور وأخذت على عاتقها بموجب قرار مؤتمر « سان ريمو » أن تجيز مشروع الوطن القومي اليهودي .

● ولذلك يعلن جابوتنسكي بكل وضوح في خطابه أمام المؤتمر الصهيوني السادس عشر عام ١٩٢٩ أن « اسرائيل هي الأرض التي لا يؤلف نهر الأردن حدها الفاصل بل يمر في منتصفها » .

● وتستمر تأكيدات جابوتنسكي حول هذا المعنى من الكلمات التي صاغها عام ١٩٣٢ - لتصبح نشيدا رسميا لمنظمات « بيتار » للشباب ويقول فيها أن الوطن الأم

للإهود ويشمل كلا ضفتي نهر الأردن من البحر إلى الصحراء وأنه لن يتخلل عنها وسوف يظل له إلى الأبد :

وفي كافة خطبة ووثائقه يؤكد جابوتنسكي على أن يشمل الوطن القومي كلا من ضفتي نهر الأردن فيضمن ذلك توصياته للمؤتمرات الصهيونية ، وفي إعلان قيام الحركة التصحيحية والمنظمة الجديدة ، بل أنه يضعه على رأس الأهداف التي تسعى لتحقيقها ويضعه في بطاقة العضوية الخاصة بها حيث ينص الهدف الأول على (حل المشكلة اليهودية بإقامة دولة فلسطين على ضفتي الأردن) (١٣)

وهكذا

وهكذا يصل جابوتنسكي الاستاذ الأول لبيجين إلى حد اعتبار ضفتي نهر الأردن جزءاً من إسرائيل الكبرى ، وهو الحديث الذي أثبتته لغة الثائنيات في الصراع وطبيعة التطورات الحاصلة داخل الضفة الغربية وداخل الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ والتي أعطتها حكومة الليكود « الدفعة الروحية » والعنصرية الجادة منذ ١٩٧٧ وحق اليوم أنها الاطماع التي يسهل فهمها أكثر حينما نحدد ادراك بيجين لحدود دولته .

(ب) بيجين وحدود الدولة اليهودية :

يتفق بيجين في هذا الصدد مع استاذ جابوتنسكي حيث الدولة اليهودية ليست هي تلك الدولة التي يحددها الآخرون لهم بل هي تلك التي يبينها الإهود بأنفسهم كما يقول وايزمان في مذكراته (١٤) :

ومن ثم يمكن أن نصير من وجهة نظر ارهابي الاراجون ولبنان ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيجين ، هي تلك التي تمتد من البحر إلى الصحراء شاملة ضفتي الأردن (١٥) .

● ولقد عبر بيجين ، عن وجهة نظره هذه منذ البداية ، حيث رفض عملياً قرار التقسيم عام ١٩٤٧ معلناً أن هذا يتناقض وحدود فلسطين اليهودية التاريخية ، وبعد ثلاثين عاماً كاملة كتب إلى الأمم المتحدة عام ١٩٧٧ يقول : (لا يمكن لأي وعد يقطعه الزعماء الإهود على أنفسهم بالحفاظ على الحدود التي يجري تعيينها أن يبرر به أن يتوقف ذلك الاستيطان ، إن الضغط المتزايد للملايين من العرب الذين للعودة سوف يتغلب على جميع

العقبات التي توضع في طريقهم ، أن أرض إسرائيل لا يمكن تقسيمها ولا يجوز بل من الواجب إعادة توحيدها ، فشرقي الأردن تؤلف جزءاً لا يتجزأ من وطننا الأم ، اننا نعلن أن كل اتفاق يوقعه أفراد أو مؤسسات على أي مشروع للتقسيم غير ملزم لشعبنا فتوقيعهم لاغ ولا قيمة له من البداية . وكل معاهدة يجري توقيعها على أساس التقسيم تنقصها صفة الشرعية ويصبح من حق شعبنا وواجبه أن يبادر الى الغائها) : (١٦) .

● وليس غريباً هذا الادراك لمناحم ييجين لحدود دولته فهو الذي تحدت شخصيته منذ البداية في كلماته :

(عندما قال ديكارت « أنا أفكر فانا إذن أكون » ، قال فكرة عميقة جداً ، غير أن هنالك أحياناً في تاريخ الشعوب لا يكفي التفكير وحده لاثبات وجودها ، فقد « يفكر » شعب ثم يتحول أبناءه بأفكارهم وبالرغم منهم الى قطيع من العبيد ، هنا يصرخ كل مافيك قائلاً : إن عزتك ككائن حي رهن بمقاومتك الشر ، نحن لمحارب فنحن إذن نكون) : (١٧)

● لقد اتفقت الشاشة الادراكية لكل من جابوتسكي وييجين على أن حدود « إسرائيل اليهودية » هي تلك الحدود التي تحددها اعتبارات الأمن القومي ومخاطر المستقبل ، ومن ثم هي لا تقاس لديهم بآية مقاييس مادية بقدر ما تقاس باعتبارات الخوف والحاجة الى الأمن ، ولكن لاستكمال تلك الشاشة الادراكية تقدم هذه الوثيقة القديمة من الوثائق اليهودية والتي تحدد وبلا عناء حدود الدولة حتى بخطوط العرض والطول ، والوثيقة تعود الى ١٥ فبراير ١٩١٧ ، والتي نشرتها نشرة فلسطين ، الناطقة بلسان اللجنة الفلسطينية - البريطانية وهي مؤسسة صهيونية عديدة فاذا تقول هذه الوثيقة القديمة الجديدة (١٨) :

وثيقة جديدة للحدود

تقول الوثيقة التي تعنون بـ (حدود إسرائيل) : لكل كاتب معنى بشئون إسرائيل تعريفه لحدود ذلك البلد ولكل استنتاجاته الخاصة المنسجمة مع طبيعة الهدف الذي يقصده في المجالات الدينية أو العلمية أو السياسية . وبالتالي فإن الاستنتاجات تختلف باختلاف القاعدة التي يستند اليها للتعريف ، أي ما إذا كان التعريف يستند الى نصوص التوراة أو التاريخ أو الجغرافيا .. والسؤال الذي يبرز الآن هو كيف ننظر نحن الصهاينة الى حدود دولتنا ؟ .

● إن « وايزمن » حاول تحديدها حين « قرر أنتى أعلم بأن الله قد وعد أبناء إسرائيل بفلسطين ولكن لأعرف الحدود التي رسمها . أنتى أعتقد بأنها أوسع من الحدود المقترحة الآن وربما ضمت شرق الأردن . فانا حافظ الله على وعده لشعبة في الوقت الذي يختاره فإن واجبنا هو إتخاذ ما يمكننا إتقائه من بقايا إسرائيل . إن حدود دولتنا المقدسة التي نريد أن نتكلم عنها هي حدود إسرائيل المستقبل . إن الأرض اللازمة تشمل أرث قبائل إسرائيل الأثنى عشرة أيام التوراه بالإضافة الى الامتدادات الضرورية للحفاظ على وحدة الأرض وسلامتها » .

● وتستطرد الوثيقة قائلة : (أن الحد الغربي هو البحر الأبيض المتوسط أما الحد الشرق فهو حدود الأرض التي كانت تحكمها قبائل إسرائيل المعتدة من الشاطئ في شمال صيدا بخط مستقيم الى نقطة تساقط شلالات نهر الأعوج في بحيرة « الهيجانة » الى الجنوب من جنوب شرق دمشق . ويمتد الحد الشرق من هذه النقطة عبر وادى نهر « الأعوج » ثم ينحرف في المنحأة ليضرب شرقا المنطقة الجبلية في جبال « اللجا » الى نقطة ١٥٣٢ - ٣٠ شمالا . ومن هناك ينحرف في اتجاه غربي الى نهر الميهوك ومن هناك غربا عبر النهر الى البحر الميت . ويمتد الى الحد الجنوبي من طرف البحر الميت الى وادى عربية الى ١٥٣٠ - ٣٠ / ومن هناك غربا حتى وادى العريش ممتدا مع هذا الوادى الى البحر » .

● وتنقل الوثيقة الى الحديث عن اعتبارات الدفاع عن حدود الدولة العبرية المقترحة فتقول أن « الحد الاستراتيجى الطبيعى الوحيد هو القطاع الضيق الذى يقع في شمال صيدا الى أقصى الحد الجنوبي للبنان . والحد الطبيعى الآخر هو وادى البقاع في حيازة الأطراف الجنوبية للبنان وجبل الشيخ وتحصينها بشكل يكفل السيطرة على المخرج الجنوبي لهذا الوادى » .

● وتضيف الوثيقة : « إن الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية السالف ذكرها تشير الى الأهمية الحيوية الكامنة في السيطرة على جزء من الخط الحديدى الحجازى . إن هذه الاعتبارات تفرض التعريف التالى لحدود فلسطين المستقبل في الشمال ، الأميال الخمسة الأولى من مجرى نهر « الليطاني » ومن ثم اعتبار « دمشق » كحد شمالي وإذا تعذر الحصول على دمشق وفي ذلك خسارة فادحة تهيئ حقنا في التعويض في أماكن أخرى ، يمتد الحد من الجنوب الشرق من نهر « العوالي » حتى الحد الجنوبي لسلسلة جبال لبنان

وجبل الشيخ الى منطقة تقع في درجة ٣٦ شرقا و ١٥٣٣ شمالا ومن ثم يتجه الحد بخط مستقيم الى بصرى الشام (١٥٣٢ و ٢٠ / شمالا) . ومن هذه البلدة يتجه الى الحد جنوب في خط متواز مع الخط الحديدى وعلى بعد مسافة مع الخط الحديدى ، عن مسافة تتراوح بين عشرة أميال وعشرين ميلا شرقا حتى يصل الى منخفض « الجفر » الذى يقع على بعد ٢٠ ميلا الى الشرق من « معان » (ويلاحظ هنا الاسماء القديمة قدم الوثيقة نفسها) ، ومن هناك ينحرف الحد حتى يصل الى الشاطئ الشرقى لخليج العقبة على بعد بضعة أميال الى الجنوب من البلدة . وعن مصر وشبه جزيرة سيناء ، قالت الوثيقة إن الصراع الحالى فى شبه جزيرة سيناء سيعيد بدون شك فتح مسألة الحدود المصرية - الاسرائيلية ، فحدودنا لن تقف هناك ؟

وهكذا

● وهكذا تضع وثائق بنى صهيون مع مدركاتهم الاستعمارية أسس دولتهم وأسر « عصرهم الصهيونى » ، ومن خلال هذه الشاشة الادراكية مجتمعة ، توالت فكرة الاستيطان لاعطاء « الأمن » مضمونه المادى وخلق التكوين العضوى للكيان الصهيونى خلقا يتلاءم وطبيعة التهديدات المحيطة عربيا ، وكان « الاستيطان » يتناسب طرديا مع طبيعة المنطقة التى ينشأ عليها وأهميتها فى الاستراتيجية الصهيونية ، لذا كانت مستوطنات الضفة وفرة لها الأولوية تليها مستوطنات الجولان والشمال الفلسطينى تليها مستوطنات سيناء ، ولكن يعنى لنا سؤال منطقى :

ماذا عن شرعية هذه المستوطنات ؟ وهنا يبرز دور الأمم المتحدة ويتربط معه سؤال آخر :

ماذا عن طبيعة تلك المستوطنات وهدفها كما يبرزه الواقع ووثائق الأمم المتحدة أيضا ؟

٢ . الأمم المتحدة ومسألة المستوطنات

أعربت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الاراضى المحتلة والتى أنشئت بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) عن قلقها العميق فى عدة تقارير لها ازاء الآثار المترتبة على انشاء مستوطنات فى الاراضى المحتلة .

ففى تقريرها الثانى للورخ فى ١٧ / أيلول / سبتمبر ١٩٧١ ، أبدت اللجنة الخاصة الملاحظة التالية :

« إن الأدلة بما فيها الشهادات التى أوفى بها أمام اللجنة التنفيذية الخاصة بشأن الضم والاستيطان ، تؤيد الادعاءات القائلة أن حكومة إسرائيل تنتهج ، سياسة للضم والاستيطان للأراضى المحتلة بكيفية يقصد بها استبعاد كل إمكانية لرد هذه الأراضى الى أصحابها الشرعيين .

« إن الفرق بين ضم إقليم مفتوح واحتلال إقليم فى وقت الحرب موضح فى الفقرات التالية من التعليق الذى نشرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصدد اتفاقية جنيف الرابعة :

(كما سبق التأكيد فى التعليق على المادة ٤ ؛ يكون احتلال أرض ما فى وقت الحرب فى الأساس حالة مؤقتة قائمة على الأمر الواقع ، لاتحرم الدولة المحتلة أراضيها سواء من شخصيتها كدولة أو من سيادتها ، بل تؤثر فقط على قدرتها على ممارسة حقوقها . هذا هو ما يميز به الاحتلال عن الضم ، الذى بموجبه تكتسب الدولة القائمة بالاحتلال كل أو بعض الأراضى المحتلة وتدمجها فى أراضيها) .

● وتبعاً لهذا ، فإن الاحتلال الناجم عن الحرب بينما يمثل جميع مظاهر الحيازة الفعلية لا يمكن أن ينطوى على أى حق للتصرف فى الإقليم . وما دامت الأعمال العدائية مستمرة لا يحق للدولة القائمة بالاحتلال ، ضم الأراضى المحتلة حق ولو كانت تحتل الإقليم المعنى بأسره . ولا يمكن الوصول الى قرار بشأن هذه المسألة فى معاهدة للصلح وهذه قاعدة معترف بها عالمياً يؤيدها فقهاء القانون وتؤكد بها أحكام عديدة صادرة عن المحاكم الدولية والوطنية .

وهناك مبدأ أساسى ينشأ من الاعتبارات السالفة الذكر مفاده أن : الدولة القائمة بالاحتلال تبقى ملزمة بتطبيق الاتفاقية بأسرها حق اذا كانت ، خلافاً لقواعد القانون الدولى تدعى خلال نزاع ما أنها قد ضمت كل الأراضى المحتلة أو جزءاً منها (وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد صحة هذا رأى . وتؤكد أيضاً أن أى محاولة من جانب حكومة إسرائيل لتمجيد السكان المحليين ، وعلى وجه الخصوص حق تقرير المصير وحق الاحتفاظ بوطنهم يواجه برفض من جانب حكومة إسرائيل للأحكام المرعية فى القانون الدولى .

- وتتجه الوقائع التالية الى تأييد الاستنتاج القائل أن سياسة حكومة اسرائيل هي .
 أن تضم الأراضي المحتلة وأن تنشئ للمستوطنات فيها كما تقول وثائق الأمم المتحدة :
- (أ) وجود لجنة وزارية لاستيطان الأراضي في حكومة اسرائيل .
- (ب) تصريحات صريحة بهذا المعنى صادرة عن الوزراء والزعماء الاسرائيليين .
- (ج) مذكرة قدمها في ٨ تموز / يولية سنة ١٩٧١ الى اللجنة الخاصة السيد « روجي الخطيب » رئيس بلدية القدس عندما وقعت الأعمال العدائية في حزيران / يونية ١٩٦٧ وقد ثبت صحة الوقائع الواردة فيها بأدلة أخرى .
- (د) أنباء لم تكذب ، نشرت في وسائل الاعلام ، بشأن مخطط لإنشاء مستوطنات اسرائيلية في الأراضي المحتلة .
- (هـ) ادعاءات لم تدحض بعد وتتفق مع وقائع أخرى وردت في عدة رسائل موجهة من حكومة الأردن وحكومة الجمهورية العربية السورية بشأن تدابير اتخذتها حكومة اسرائيل انتهكة بذلك حقوق الانسان للاشخاص الذين يعيشون في الأراضي المحتلة .
- (و) انعدام أية محاولة جديدة لاعادة توطين اللاجئين في ديارهم في الأراضي المحتلة
- (ز) الطرد الجماعي والإبعاد المستمر للأفراد من الأراضي المحتلة .
- (ح) نقل السكان المستمر في الأراضي المحتلة الى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة (١٨) .
- وأقرت اللجنة الخاصة في تقريرها الخامس ، بتاريخ ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ عن الآتي :
- « ترى اللجنة الخاصة ، بناء على تحرياتها ، أن هناك دليلاً قاطعاً على أن حكومة اسرائيل تنتهج سياسة إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، وإسكان هذه المستوطنات بمواطنين اسرائيليين بعضهم من المهاجرين الجدد وفيما يتعلق ببعض أجزاء الأراضي المحتلة ، مثل الخليل والضفة الغربية ورفح وشرم الشيخ (سيناء) ومرتفعات الجولان ، اعتمدت حكومة اسرائيل خططاً طويلة الأجل للاستيطان » إن الأدلة للمائة أمام اللجنة الخاصة أثبتت بوضوح أن حكومة اسرائيل تمضي في سياسة ضم الجزء . المحتل من القدس بتصرف انفرادي وتوسيع حدود بلدية المدينة بادماج مساحات واسعة من الأراضي تشكل جزءاً من الضفة الغربية المحتلة .

وهي ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار / ٢٨٥١ (د - ٢٦) الذي طلبت فيه بقوة من إسرائيل أن تلتزم على الفور بجميع التدابير من أمثال التدابير التالية ولأن تكف فوراً عن جميع السياسات والممارسات من قبيل السياسات والممارسات التالية :

- (أ) ضم أي جزء من الأقاليم العربية المحتلة .
 - (ب) إنشاء مستوطنات إسرائيلية في هذه الأقاليم ونقل بعض السكان المدنيين من إسرائيل إلى الأقاليم المحتلة .
 - (ج) تدمير وتهديد القرى والأحياء والمساكن ومصادرة الممتلكات ونزع ملكيتها .
- ويدين قرار الجمعية العامة ٢٥٢٥ (د - ٢٠) بصفة خاصة السياسات والممارسات الإسرائيلية التالية :

- (أ) ضم أجزاء من الأراضي المحتلة .
- (ب) إنشاء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة ونقل سكان أغراب إليها .
- (ج) تدمير المنازل العربية وهدمها .
- (د) مصادرة الممتلكات في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها وجميع للمعاملات الأخرى الرامية إلى الاستحواذ على الأراضي والتي تدور بين السلطات أو المؤسسات الإسرائيلية والرعايا الإسرائيليين ، من جانب ، وسكان الأراضي المحتلة أو مؤسساتها ، من جانب آخر .

وينص قرار الجمعية العامة ٢٢ / ٥ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ في بعض أجزائه على مايلي :

١ - تقرر أن جميع هذه التدابير والاجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ لاصحة لها قانوناً وتعد عرقلة خطيرة للساعي المبذولة للتوصل الى سلام عادل دائم في الشرق الأوسط .

٢ - نأسف بشدة لاستقرار إسرائيل في تنفيذ هذه التدابير وخاصة اقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة .

٣ - تدعو اسرائيل الى الامتثال بدقة لالتزاماتها الدولية طبقا لمبادئ القانون الدولي واحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ .

٤ - تدعو مرة أخرى حكومة اسرائيل ، بوصفها دولة الاحتلال ، الى الكف فوراً عن اتخاذ أى إجراء من شأنه أن يفضى الى تغيير الطبيعة القانونية أو التشكيل الجغرافى أو التركيب السكانى للأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

٥ - تحث جميع الدول الاطراف فى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على كفالة احترام احكام الاتفاقية وامثالها فى جميع الأراضى العربية التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

وفى قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩م) المؤرخ ٢٢ أزار / مارس ١٩٧٩ . انشئت لجنة مقصدها الرئيسى دراسة الحالة المتعلقة بالمستوطنات فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

وفى القرار ذاته يقرر مجلس الأمن أيضا .

(١) ... أن سياسات وممارسات اسرائيل فى اقامة المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ليس له أى صحة قانونية وبشكل عقبة كأداة أمام تحقيق سلمى شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط ، وكذلك :

(٢) يطلب مرة أخرى الى اسرائيل بوصفها الدولة المحتلة أن تتقيد بدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب / أغسطس / ١٩٤٩ وأن تلتفى ما اتخذته من تدابير سابقة ، وأن تكف عن أى إجراء يسفر عن تغيير المركز القانونى والطبيعى والجغرافى والتأثير ماديا على التكوين الديمجرافى للأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فى ذلك القدس وبصفة خاصة ألا تنقل بعض سكانها المدنيين الى الأراضى العربية المحتلة .

(٣) ينشئ لجنة تتكون من ثلاثة من أعضاء مجلس الأمن يعينهم رئيس المجلس بعد التشاور مع أعضاء المجلس .

وتوصلت اللجنة ، في تقريرها الثالث الى النتائج التالية :

« وبما لهذا ، بعد أن درست اللجنة بعناية جميع عناصر المعلومات التي تمكنت من جمعها تنفيذاً لولايتها ، تود أن تؤكد من جديد النتائج التي وردت في تقاريرها الماضية وعلى وجه أكثر تحديداً ، النتائج التالية :

(أ) تواصل الحكومة الاسرائيلية بنشاط تنفيذ عملياتها المستفزة والمعاقدة ذات النطاق الواسع لإنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة .

(ب) هناك علاقة متبادلة بين انشاء المستوطنات الاسرائيلية وتشريد السكان العرب .

(جـ) إن إسرائيل ، في تنفيذ سياسة الاستيطان التي تنتهجها ، تلجأ الى جرائم سرية في كثير من الأحيان أكثر خبثاً ، تشمل السيطرة على الموارد المائية والاستيلاء على الأملاك الخاصة ، وتدمير المنازل وابعاد الأشخاص ، متجاهلة حقوق الانسان الأساسية تجاهلاً تاماً .

(و) وقد جلبت سياسة الاستيطان تغييرات عنيفة وذات أثر ضار على نمط الحياة اليومية الاقتصادية والاجتماعية للباقيين من السكان العرب وسببت تغييرات جوهرية ذات طبيعة جغرافية وديمقراطية في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس .

(هـ) تشكل هذه التغيرات انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب / أغسطس ، وللمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن هذه المسألة .

« وتبعا لهذا تود اللجنة أن تكرر أن سياسة اسرائيل الاستيطانية ، التي تم بموجبها على سبيل المثال مصادرة ٢٢,٢ في المائة من الضفة الغربية حتى هذا الوقت تفتقر الى الصحة القانونية وتشكل عائقاً خطيراً في وجه تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة »

ونظراً الى التدهور الذي طرأ مؤخراً في الحالة في الأراضي العربية المحتلة ترى اللجنة أن سياسة اسرائيل الاستيطانية ، بما تفرضه من الآم لامبرها على سكان عزل هي تحريض على المزيد من الاضطراب والعنف ، وتستطرد الوثيقة قائلة :

« وقد أدت سياسة إسرائيل الاستيطانية الى تشريد اعداد كبيرة من الفلسطينيين وتجريدهم من ممتلكاتهم ، مما أدى الى تعاظم عدد اللاجئين للستر وما يصاحب ذلك من عوائق .

« إن الأدلة للتوفرة تدل على أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية مازالت تستنزف الموارد الطبيعية ، وعلى وجه الخصوص للوارد المائية ، في الأراضي المحتلة لمصلحة تلك السلطات واضراراً بالشعب الفلسطيني » ثم تقول الوثيقة :

« وبما أن الماء سلعة شحيحة وثمينة في المنطقة ، فإن السيطرة عليه وتوزيعه تعنى السيطرة على أهم وسائل البقاء . لذلك يبدو أن إسرائيل تستعمل الماء ليس فقط كسلاح اقتصادى بل كسلاح سياسى أيضا لدم سياستها الاستيطانية . ولهذا فإن اقتصاد وزراعة السكان العرب قد تأثرا تأثيرا ضارا بسبب الاستغلال السيء لسلطات الاحتلال للوارد المائية (راجع الفصل الثانى فى الكتاب) .

وفىما يتعلق بالقدس ، لاحظت اللجنة بقلق شديد أن التوتر والمواجهة بين إسرائيل والعالم الاسلامى قد ازداد ولاسيما بعد سن « قانون أساس » فى الكنيسة الاسرائيلية يليه أحداث تغير فى طبيعة ومركز المدينة المقدسة ، وقد أثر ذلك أيضا على العالم المسيحى وبعد أن أحاط مجلس الأمن علما بتقارير اللجنة التى انشئت بمقتضى القرار ٤٤٦ / (١٩٧٩) وافق بالإجماع على القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذى ينص فى بعض أجزائه على :

« وإذا يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى وقت الحرب والمعقودة فى ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي العربية التى تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس .

يقرر أن كل ما تتخذه إسرائيل من تدابير لتغير الطابع المادى أو التكوين الديمغرافى أو الهيكل أو المركز المؤسسى للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس ، أو أى جزء منها ، ليس له أى صفة قانونية ، وأن سياسة إسرائيل وبمارستها المتعلقة بتوطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد فى هذه الأراضي تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين فى وقت الحرب كما تشكل عقبة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط .

- يعرب عن إستيائه الشديد من مواصلة إسرائيل اتباع هذه السياسة . والممارسات

واصرارها عليها ، ويدعو حكومة اسرائيل وشعبها الى الغاء هذه التدابير وازالة المستوطنات القائمة ويدعوها بصفة خاصة للتوقف على وجه السرعة عن انشاء وتشييد وتخطيط المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

- يطلب من جميع الدول ألا تقدم أية مساعدة الى اسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة .

- يرجو من اللجنة أن تواصل فحص الحالة المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، وأن تحقق في البلاغات الخاصة بالاستنزاف الخطير للموارد الطبيعية وخاصة موارد المياه ، بغية ضمان الحماية لتلك الموارد الطبيعية الهامة للأراضي الواقعة تحت الاحتلال ، وأن تظل تراقب عن كثب تنفيذ هذا القرار .

« هذا ماثقوله ، وبالنص وثائق الأمم المتحدة ، قدمناه ، بدون تدخل كبير كي تظهر ، وبوضوح ، وحياد كامل ، حقيقة ماحدث بأغلى وأقدس أراضينا الضفة ، القدس ، وغزة . »

٢ - طبيعة المستوطنات ومقصدها :

يمكن تصنيف المستوطنات الى مستوطنات عسكرية وأخرى « مدنية » وتمثل المستوطنات العسكرية التي تسمى أيضا مراكز الناحل (شباب الطليعة العسكرية) الأمامية منشآت عسكرية كما تمثل قرى زراعية . ويؤكد الزعماء الاسرائيليون الدور الاستراتيجي الاساسي لهذه المستوطنات العسكرية . ففي كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، أعلن رئيس الوزراء اسحاق رابين ، أن للمستوطنات زادت من أمن اسرائيل ووفرت أساسا وطيدا لمطالبتها بالسلام للمقترن بمحدود يمكن حمايتها ، إن هذا النوع من المستوطنات هو جوهر الدفاع الاسرائيلية ويجمع بين الأعمال الزراعية والخدمة العسكرية .

وتتكون المستوطنات المدنية من نوعين : الكيبوتس : « أو المزارع الجماعية » وهـ الموشاف « وهي مزارع فردية تستفيد من الزراعة الجماعية .

وقد جاء في تقرير وفد النقابة الوطنية للمحامين الى الشرق الأوسط سنة ١٩٧٧ مايلى « أوضح نائب وزير الدفاع ، مردخاي تسيبورتى (كما ذكرت صحيفة على هامشمار في ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ أن المستوطنين في مثل هذه المعسكرات يتمتعون رسميا بصفة مدنيين في الخدمة العسكرية ، وقال أن الجيش قد يستخدم بعض المستوطنين الذين يصبحون موظفين مدنيين في الجيش ، وتقوم وزارة الدفاع بدفع مرتباتهم وتطلب منهم التوقيع على عقود مدتها ستة شهور وأضاف تسيبورتى أن الجيش سيجلو عن المعسكرات في النهاية ويتعاون في تحويلها الى مستوطنات دائمة ^(٦) .

وفي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ أصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا حكما بضرورة ازالة مستوطنة أبلون موريه « الواقعة على الضفة الغربية بالقرب من مدينة نابلس في غضون ٢٠ يوما وذلك لأن الدوافع التي أدت الى الاستيلاء عليها هي دوافع سياسية وليست لاحتياجات الأمن وقد استندت المحكمة في اصدار الحكم الذى لامثيل له المادتين ٤٩ ، ٥٢ من اتفاقية جنيف والمواد ٢٣ (ز) ، ٤٦ ، ، ٥٢ من اتفاقية لاهى .

وبالاضافة الى الاعمال المخطورة المنصوص عليها في الاتفاقيات الخاصة تنص المادة ٢٣ (ز) من اتفاقية لاهى بوجه خاص على حظر تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها إلا اذا اقتضت ضرورات الحرب هذا التدمير أو الاستيلاء .

وتنص المادة ٥٢ على أنه « لن يطلب من السلطات المحلية أو الأهالي أعمال تسخير الممتلكات والخدمات إلا للوفاء باحتياجات جيش الاحتلال .

وقد أدلت المحكمة العليا برأى مفاده أن اتفاقية لاهاي تسري على هذه القضية لأنها في رأيها تقع في نطاق القانون الغربي والدولي ولا تخالف تشريعا إسرائيليا محددًا . وتسمح هذه الاتفاقية بإقامة مستوطنات لسد الاحتياجات العسكرية ولا ينطبق المبدأ على الطابع المدني البحت « لا يلون مورية » وأكدت المحكمة أيضا أن نزع ملكية الأراضي لأغراض عسكرية يجب أن يكون مؤقتا بطبيعته ، ويمكن تصميم موقع أمامي بحيث يبقى بعد زوال الإدارة العسكرية المؤقتة في أرض محتلة (١٢٩)

وكثيرا ما تتحول المحميات العسكرية الى مستوطنات مدنية بالرغم من أن الدفاع العسكري ليس من ابتكار حكومة ليكود « التي جاءت الى الحكم في أيار / مايو ١٩٧٧ فقد أذن إسرائيل غاليلي ، المسؤول عن سياسة المستوطنات الاسرائيلية في حكومة حزب العمل السابقة ، بإقامة « مراكز » في بيت لحم و (كوشار هاشار) لتجنب مشاكل السياسة الخارجية والمعارضة المحلية وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ اقترح هامر ، وزير الشؤون الاجتماعية اضافة صفة للمستوطنات الانية على للمستوطنات الجديدة (١٣٠) .

وقد أدلى ريمونان هير استاذ العلوم السياسية بجامعة متشجين بشهادة أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بالولايات المتحدة جاء بها أن معظم المستوطنات المدينة كانت سابقا محميات ناحال ، وتسيطر الحكومة الاسرائيلية سيطرة صارمة على تعيين مواقع اقامة المستوطنات في الضفة الغربية وغزة ، ففي عام ١٩٨٤ أشار وزير العدل حاييم صادق الى أن الإقامة في تلك المنطقة تقتضى الحصول على اذن من الحكومة نظرا الى أن الضفة الغربية تعتبر منطقة مغلقة بموجب القانون العسكري . ولتستورد وثائق الأمم المتحدة قائلة :

« ويقول المسؤولون الاسرائيليون أن السياسة التي تنتهجها إسرائيل بشأن المستوطنات في الأراضي المحتلة تقوم على أساس سلسلة من الأولويات والاعتبارات الأمنية والسياسية واحتياجات التوطين وعلى الامكانيات والاهداف القائمة (١٣١)

وفي عام ١٩٧٧ أكد وزير الشؤون الاجتماعية مجددا قلق الحكومة ازالة سياسة انشاء المستوطنات وقد علق بيجال ألون على ذلك في مقابلة له فقال : « اذا قمنا بتلخيص

المسلك التجريبي لحكومة إسرائيل في تجديد نقاط الاستيطان فستجد أنها تتجمع لتكون مفهوماً واحداً هو أن المستوطنات تقام في مناطق ذات أهمية استراتيجية بمحاذاة خطوط الحدود القائمة أو متاخمة لمناطق تحتمل أن تصبح خطوط حدود في المستقبل . وهذه نقطة هامة جداً لم ينقدها إليها قادة العرب بعد .

« وهناك تفسيرات أخرى لمقاصد سياسة إنشاء المستوطنات فقد قال بول كوبرز مدير وكالة منغيت للأغاثة وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة .

(تقام المستوطنات على ثلاثة خطوط تهدف على ما يبدو إلى تطويق المجتمعات الفلسطينية وعزلها عند الخط الأول بمحاذاة نهر الأردن ، الذي يفصل بين الضفة الغربية والأردن . ويقوم هذا الحزام من المستوطنات لعزل الفلسطينيين في الضفة الغربية عن الأردن .

ويمتد الخط الثاني بمحاذاة خط هدنة عام ١٩٤٨ بين الأردن وإسرائيل الذي يطلق عليه عموماً اسم الخط الأخضر ويفصل هذا الحزام ما بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وإسرائيل أما الخط الثالث (الذي لم يستكمل) فينطوي على إقامة مستوطنات حول أكثر المدن الفلسطينية ازدحاماً بالسكان مثل نابلس والقدس الشرقية . ومنذ عام ١٩٦٧ والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تشجع سياسة المستوطنات ، حيث تعتبر الضفة وغزة جزءاً من الحدود الطبيعية للوطن اليهودي فكما جاء في التوراه - وجاء في تقرير نقابة المحامين الوطنية الصادر في ١٩٧٧ . أنه وفقاً لمبدأ « الوطن » هذا تعتبر الحكومة الإسرائيلية وجود السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة تساهلاً منها فقط فرئيس الوزراء مناحم بييجن وغيره من المسؤولين يطلقون على الضفة الغربية اسم « يهودا والسامرة » وهي الأسماء القديمة للمنطقة وتبين الخرائط التي حصل عليها الوفد من وزارة السياحة الإسرائيلية الضفة الغربية وغزة على أنها جزء من إسرائيل دون إشارة إلى مركزها كنقاط محتلة . فالخرائط تشير إلى الضفة الغربية بوصفها يهودا والسامرة .

وبعد حرب ١٩٧٣ بقليل ، أعلنت إسرائيل رسمياً ضم القدس الشرقية إليها . وشجعت الحكومة الهجرة اليهودية إلى المنطقة . ونصت خطة العشر سنوات اقترحتها الحكومة الإسرائيلية على إعادة توطين الأسر اليهودية وإحلالها محل الأمر الفلسطينية .

وتضمن تقرير نقابة المحامين الوطنية الصادر في عام ١٩٧٧ المعلومات التالية . في

عام ١٩٧٥ أعلن وزير الإسكان « افرام عوفى » أن اسكان اليهود في القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها تعتبر مسألة ذات أولوية وفي أيار / مايو ١٩٧٧ اقترحت الحكومة الإسرائيلية برنامجاً جديداً للتعمير في القدس الشرقية ، يرمى الى التعجيل بالهجرة اليهودية إليها وذلك عن طريق تشييد ١٨٠٠٠ شقة .

وبحلول عام ١٩٧٥ كان قد طرد ٦٠٠٠ فلسطيني من المنطقة بعد أن عرض عليهم شيء من التعويض وبعد تدمير بيوتهم إنتقلت ٢٠٠ أسرة يهودية للسكنى فيها بينما مكثت ٢٠ أسرة فلسطينية في المنطقة (٢٠٠).

وفي أيار / مايو ١٩٨٠ سن الكنيست الإسرائيلي القانون الأساسي الذي ينص على أن القدس الموحدة في داخل حدودها بعد حرب ١٩٦٧ هي عاصمة إسرائيل . أكد مجلس الأمن في قراره ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠ أن هذه التدابير التشريعية والادارية تشكل انتهاكاً للقانون الدولي وانها باطلة ولاغية ، وتمثل عبء خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . ومن الواضح كما يقول القرار أن الحكومة الإسرائيلية تعاونت تعاوناً وثيقاً في إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة ، واتخذ هذا التعاون صوراً كثيرة موجهة كلها صوب نقل المواطنين الإسرائيليين بنجاح الى الأراضي المحتلة

وتتضمن المساعدات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية اعطامات من ضرائب الدخل وتقديم قروض ميسرة ومعونة مادية مثل توفير المياه والكهرباء وخدمات الهاتف . وجرافات ومرافق النقل وقد ذكر أحد المصادر ما يلي :

(أن الوسيلة الأولى التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لتشجيع المستوطنين على الانتقال الى الأراضي المحتلة عن طريق تقديم الاعانات المباشرة الى المستوطنات . وقد اعترفت الحكومة بأنها خصصت حق حزيران / يونيو ١٩٧٧ مبلغ ٤٠٠ مليون دولار للمستوطنات الواقعة في الأراضي المحتلة) (٢٠٠).

ونصت الميزانية الإسرائيلية لعام ١٩٧٨ على إجراء زيادة كبيرة في المصروفات المرسودة لاستيعاب المستوطنين الجدد في المستوطنات التي أنشئت في المناطق المحتلة .

وتعتبر المبالغ المرسدة في عام ١٩٧٨ لوزارة الزراعة أعلى مبالغ خصصت على الإطلاق للمستوطنات الجديدة - إذ بلغت ٤٢٦ مليون ليرة إسرائيلية كما خصص مبلغ ٨٤٠

ليرة إسرائيلية من ميزانية وزارة الاسكان لبناء ٥٥٠ وحدة مباني في المستوطنات الجديدة ٢٦

وقد جاء في صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨١ أن اللجنة المالية للبرلمان قد اعتمدت مبلغ حوالي ٤ ملايين دولار لتشييد ٤٠٠ منزل في المستوطنات القائمة « وقد قدرت المبالغ التي صرفتها إسرائيل على المستوطنات حتى عام ١٩٧٦ مبلغ ٥٠٠ مليون دولار على الأقل .

● وهكذا

● وبلا تدخل - أساس - في وثائق وتقارير الأمم المتحدة ، كانت الصورة واضحة وبلا رنوش ...

● استثمار استيطاني فريد من نوعه في التاريخ الانساني ، ذلك هو الاستثمار الإسرائيلي الاستيطاني .

الهوامش :

(١) أنيس فوزى قاسم / قانون العودة : بيروت منظمة لتحرير الفلسطينيين - مركز الابحاث ، ١٩٧٢ ص ١٩ .

(٢) مراقب من الامم المتحدة : في ذكرى مأساة فلسطين - للقاهرة - جريدة الاهرام ١٥ مايو ١٩٧١ .

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام - العسكرية الصهيونية - مجلد ٢ ص ٦٨ - ٦٩ ، سنة ١٩٧٤ - القاهرة .

(٤) يراجع بشكل عام

Shimon, Peres, The next Phase, London, 1968

الهوامش :

(٥) المصدر السابق ص ٦١ . كذلك كتاب بن جوريون : اسرائيل قاريغ
شخصي .

انظر ايضا الفصل الثاني من هذا الكتاب .

(٦) انظر العسكرية للصهيونية مصدر سابق ص ٦٨ - ٩٨

(٧) هيثم الكيلاني : المذهب العسكري الاسرائيلي ، منظمة التحرير
الفلسطينية ، مركز الابحاث ، سلسلة كتب فلسطينية - بيروت -
١٩٦٩ ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٨) سبق للمؤلف دراسة هذه الجوانب في دراسات منشورة بمجلة
شئون عربية خلال عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ .

(٩) د/ عبد الوهاب الكيالي / المطامع الصهيونية للتوسعية - منظمة
التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - بيروت - يوليو ١٩٦٦ ص ٧٤
نقلا عن : نشرة فلسطين العدد الصادر بتاريخ ١٩١٩/١١/٢٣

(١٠) د/ عبد الوهاب الكيالي / المصدر السابق : ص ٧٥

(١١) د/ عبد الوهاب الكيالي / المصدر السابق : ص ٧٦

(١٢) أمل الشاذلي / الليكود والتسوية : دراسة للتحالف الحاكم في
اسرائيل - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاميرام -
القاهرة - ١٩٧٨ - ص ٢٢ - ٢٣ .

(١٣) المرجع السابق : ص ٢٣ .

(١٤) دكتور / عبد الوهاب الكيالي : مرجع سابق ص ٦٦ .

(١٨) رنعت سيد أحمد : الحدود الامنة في الفكر الصهيوني : «دراسة» :
جريدة البيان - دبي ١٩٨٢/٧/٢٧ ص ٧ - (الدراسة متضمنة للوثيقة
مع تحليل لها) •

(١٩) وثيقة الامم المتحدة رقم ٨٢٨٩/١ المؤرخة في ٥ اكتوبر ١٩٧١
ص ٢٧ •

(٢٠) يراجع بشكل مفصل وثيقة / للمستوطنات الاسرائيلية بالضفة
وغزة - الامم المتحدة نيويورك - ١٩٨٢ (مترجمة) •

(٢١) للواشنطن بوست ٢٢ اكتوبر ١٩٧٩

(٢٢) تقرير عن / مساهمة الفلسطينيين في الاراضي التي تحتلها
اسرائيل من الضفة وغزة / مقدم للامم المتحدة بتاريخ ١٩٧٩ نيويورك
ص ١٠ •

(٢٣) التقرير السابق / ص ٩

(٢٤) التقرير السابق / ص ١١

(٢٥) التقرير السابق / ص ٩

(٢٦) التقرير السابق / ص ١١

(١٥) لمل الشاذلي : مرجع سابق : ص ٢٢ - ٢٣ •

(١٦) لمل الشاذلي : المرجع السابق : ص ٢٣ •

(١٧) بسام ابو غزالة : الجنود الارهابية لحزب هيروت الاسرائيلي
« منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث - بيروت » ١٩٦٦
ص ٣٤ •

الفصل الثاني
XXXXXXXXXX

أزمة الارتواء

سياسات إسرائيل المائية
بالضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة



● إن الإهتمام الإسرائيلي ، الاستراتيجي والجغرافي والتاريخي بالضفة وحدها الذي يفسر تلك الاندفاع الاستيطانية العنيفة التي شهدتها الضفة الغربية وقطاع غزة في الثانية عشر عاماً الأخيرة من قصة الصراع ، ويفسر أيضاً رد الفعل الفلسطيني العنيف - في سنوات الاحتلال - في مواجهة تلك الاندفاع العدائية إلى إقتلاع الهوية الحقيقية لهذه « الأرض العربية » . إن الموقع الاقتصادي والجيوستراتيجي لمنطقة الضفة الغربية لدى أبناء هذه المنطقة ولدى الاستراتيجية الإسرائيلية والذي فسر كل تطورات الصراع في سنواته الأخيرة وهو أيضاً الذي سيقدر له أن يفسر مستقبل هذا الصراع .

● إن التواجد العضوي الصهيوني للكثف داخل الضفة الغربية بقدر ما يخفي أسباب الضعف الاستراتيجية والتاريخية ، يخفي أيضاً أسباباً سياسية عميقة أفرزتها سياسات كامب ديفيد وأحداث الجولة السادسة في الصراع العربي - الصهيوني (جولة بيروت ١٩٨٢) والتي عكست مجتمعه - القضية العربية - الفلسطينية ، حول هذا الجزء الصغير من الوطن المحتل ، وهي السياسات - أيضاً التي أفرغت الصراع من كل مضامينه القومية والمصرية المتوقفة عند حدود الضفة وقطاع غزة ومباحثات الحكم الذاتي ، ورغم أن ثورات أبناء الضفة - طيلة التسعة عشر عاماً الماضية - قد أوضحت الخريطة ووضعت - مع جولة بيروت الغربية - النهاية العملية لتلك السياسات إلا أن المستقبل لا يزال يحمل في طياته بعض التوجهات والنوايا ، لدى بعض الأطراف داخل قصة الصراع ، أن الضفة بهذا سوف تظل ومعها غزة وبعض أقاليم المشرق العربي ، ولفترة طويلة مقبلة من الصراع بمثابة القلب ، « ونقطة الارتكاز نحو الحل » وهو الأمر الذي يحتم على صانع القرار العربي (الإنسان العربي العامل) .. وعياً وتخطيطاً عربياً متكاملاً « لتوظيف » منطق « الضفة الغربية - غزة » المرتقبة مع الكيان الصهيوني وهو الأمر الذي يستلزم ضرورة فهم وضعية هذه المنطقة لدى طرفي الصراع ، ويستلزم معرفة موقعها القانوني والاجتماعي المتميز ، ويستلزم أيضاً معرفة أهم أزماتها : أزمة الارتواء .

تساؤلات أولية

لماذا تهتم إسرائيل بالمياه العربية ؟ سؤال البحث عن اجابة له لابد وأن تأخذنا الى التاريخ القديم.... حين أنتت الهجرات الصهيونية تبحث عن « أرض للمهاد » مع بداية هذا القرن ، وحين رأوا أرضنا فطنوها - كما قال هيرتزل فيما بعد - « أنها أرض بلا شعب » ، فتوافدوا عليها .. وفي ظل الغيوبة العربية والفلسطينية وقتها كان طبعيا أن يبنوا مستوطناتهم ولكن الغريب ، هي أن تتجاوز هذه المستوطنات مع الآبار العربية في محاولة لامتصاص آخر قطرة بهذه الآبار .. إن الاهتمام الاسرائيلي بالمياه إذن ، يرتبط اتوماتيكيا بالاستيطان وبالحاجة الاقتصادية الزراعية ، وأيضا يكون مياه الضفة هي المصدر الأساسي الذي تتغذى عليه الدولة العبرية ، حتى بعد اقتطاع اللهباني من جنوب لبنان وبه استثمر مياهه ، وذلك لموامل تتعلق بطبيعة الجنوب اللبناني الجغرافية والسياسية ولطبيعة التوجه العام الذي تخطط له السياسة الاستيطانية الاسرائيلية بالنسبة لما تحتله حديثا من الأرض العربية .

وقد أرجعت الاستاذة / ليزلي شميدا قدرة اسرائيل على الاقدام على تحقيق مصالحها المائية بشكل منفرد الى عدد من العوامل في مقدمتها القوة العسكرية الاسرائيلية وقدره اسرائيل على تأمين رؤوس أموال ضخمة لتويل مشروعاتهم المائية بالاضافة الى حملتهم الدعائية الضخمة التي تجمعت في اقناع الغرب بوجه عام والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص ، بأن مصالح اسرائيل للمائية في المنطقة ينبغي أن تحظى بأولوية عند مناقشة قضايا المنطقة .^(١)

هذا ويلاحظ أن الازمة المائية الحالية في اسرائيل قد اتخذت أبعاد خطيرة خاصة في ضوء خطط التكثيف الزراعي في القصب ومشروعات التوسع الصناعي والسياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة ، وتشير الدراسة السابقة الى أن اسرائيل في عام ١٩٧٦ كانت تستخدم ما بين ٩٥ - ٩٨ ٪ من موارد سوف تكون بحاجة الى ٥٠٠ مليون متر مكعب اضافية للاستهلاك المحلي فقط ، ومعنى هذا أن على اسرائيل مضاعفة استهلاكها من المياه للحفاظ على مستوى المعيشة الحالي ومستوى النمو الاقتصادي ، والبديل الذي تفرحها اسرائيل للخروج من هذه الازمة في اللجوء الى حلها منفردة وقد خطت خطوة في هذا الاتجاه باحتلال جنوب لبنان ومشروعها لتحويل مياه الليطاني ، وهي تقارس في نفس الوقت ضغوطا على الولايات المتحدة كي تضمن لها الحصول على ما بين ٣٥ - ٤٠ مليون متر مكعب من مياه اليرموك وإذا لم يتحقق هذا المطلب فاحتمال قيام اسرائيل بتدمير « سد المقارن » الذي يقوم الأردن ببنائه احتمال وارد هذا بالإضافة الى تعمد السياسة الاسرائيلية الابقاء على اقامة المناطق المحتلة اقتصادا متخلفا للاقلال من استهلاك المياه الى أقصى حد (١٧) .

● أساليب التهويد :

يبدو أن الاستغلال الاسرائيلي لمياه الأراضي المحتلة لم يتوقف عند الحدود والابعاد سالفة الذكر ، فلقد انتهجت الاستراتيجية الاسرائيلية عددا من الأساليب الهامة بهدف التهويد الكامل لمياه الضفة وقطاع غزة ، من هذه الأساليب :

١ - تم وضع الموارد المائية لمائتين المنطقتين - الضفة وغزة - منذ يونيو ١٩٦٧ تحت مسؤولية إدارة تخصيص المياه والتصديق على استخدامها التابعة لمفوضية المياه الاسرائيلية وهي التي ينظمها قانون المياه الاسرائيلي الصادر عام ١٩٥٩ ، والقاضي بالاستنزاف الكامل لمياه الأراضي المحتلة .

٢ - قيام اسرائيل بحفر آبار ارتوازية داخل حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ والتي بإمكانها أن تضخ وتمتص معظم مياه الضفة الغربية ، وهذا ما حدث بالفعل حيث كانت اسرائيل تضخ من الضفة الغربية ، وحدها زهاء ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة عن طريق آبار ارتوازية محفورة داخل اسرائيل ، وهو ما يشكل ثلث استهلاك اسرائيل السنوي من المياه قبل عام ١٩٦٧ ، ويشكل في نفس الوقت خمسة أسداس مياه الضفة الغربية (٥) ولعل هذا ما يفسر الأهمية المتزايدة التي توليها اسرائيل للسيطرة على الطبقات الصخرية المائية الجوفية الموجودة بامتداد المنحدرات الغربية للضفة الغربية (٥).

٣ - تركيز اسرائيل على نوع خاص من المستوطنات داخل نطاق الضفة الغربية ، حيث اهتمت بشكل أساسي بالمستوطنات الزراعية امعانا في الاستنزاف المخطط والمضون لمياه الضفة .

٤ - حرصت الادارة الصهيونية في الأراضي المحتلة بعد العام ١٩٦٧ على تنظيم عمليات الحفر بالنسبة للعرب الفلسطينيين فوضعت قيودا على استخراج تصاريح حفر الآبار واستخدام الينابيع ، وجعلتها في اضييق نطاق ممكن ، بل وقصرها على التزود بالمياه الصالحة للشرب وللأستخدام المنزلي فقط ... كل هذا بهدف الحيلولة دون التأثير على الضخ في اسرائيل (٦) . ولقد ترتب على هذا القيد مشكلة هامة بالنسبة لمنتجي الحمضيات وزارعي الخضروات من العرب الفلسطينيين ، الذين تتوقف معاصيلهم على الري ولقد ظلت الأراضي العربية المروية ، لا تتعدى ٨١٠٠ هكتار منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن وهو الأمر الذي دفع بالبعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة عام ١٩٧٩ لاثارة القضية في تقرير (٦) هام كشف بالأرقام هذه المفجعة التي تم للأراضي الزراعية العربية بالضفة .

٥ - يلاحظ أيضا بالنسبة للأساليب والسياسات الاسرائيلية بشأن تهويد مياه الضفة الغربية ، وضع جميع الامكانيات المادية والسياسية لحفر الآبار ، داخل الضفة الغربية وقطاع غزة في أيدي الشركة الاسرائيلية للمياه (ميكورت) والتي حفرت في عام واحد هو عام (١٩٧٧ - ١٩٧٨) داخل الغور ووادي الأردن ١٧ بئرا ، بالإضافة الى ٣١٤ بئر

عربيا آخر تسيطر عليها الادارة الصهيونية وتنظم استخدامها لصالح بناء المستوطنات الزراعية .

● بالإضافة لكل هذا لنا أن نتخيل حجم المأساة التي تعيشها المياه العربية وهي في حالة الاسر الصهيوني ، هذه ، عندما نعلم أن سبعة تصاريح فقط بالحفر قد منحت للاهالي الفلسطينيين خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٨٠) بهدف الاستهلاك المنزلي (٣٠)

وقد منحت هذه التصاريح في الحالات التي كان الحرمان منها سوف يؤدي الى « قحط شديد » يصيب أصحاب الأرض الحقيقيين ، الفلسطينيين . هذا وقد وضعت السلطات الاسرائيلية عدادات للياه على الآبار العربية الموجودة للتحقق يوميا من التمسك بالحد المفروض على مقدار المياه المستخرجة للأراضي الفلسطينية المسموح باستخدامها ، وفي بعض الحالات استولت السلطات الاسرائيلية على الآبار التي يملكها مزارعون عرب اضطروا لأسباب مختلفة الى العيش خارج فلسطين بعد عام ١٩٦٧ ، واستغلتها لصالح الاستهلاك الاسرائيلي .

٦ - من سياسات التهويد المالي الاسرائيلية يأتي رفض السماح للبلديات مثل « بلدية رام الله » بحفر آبار مالم تقم أيضا بتزويد المستوطنات اليهودية المجاورة ، أو أن تربط شبكتها البلدية بالشبكة الاسرائيلية التي تزود من المياه الجوفية لمدينة رام الله نفسها ، ويأتي هذا الربط بين الشبكات بالاضطرار الجسيمة المستقبلية على مجرى الآبار العربية حتى يؤدي تدريجيا الى جفافها وتدميرها . وهو ما حدث ببعض القرى الفلسطينية داخل الضفة الغربية خاصة في منطقة وادي الأردن حيث كمية المياه محدودة للغاية .

وللتدليل على هذه الحقيقة يلاحظ أن الآبار المفترض أنها عربية (٣١٤ بئرا) قد تدفق منها خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٨ كمية تصل الى ٣٣,٠ مليون متر مكعب بينما تدفق من الآبار الاسرائيلية والبالغ عددها (١٧ بئرا) كمية وصلت الى ١٤,١ مليون متر مكعب (٣١) . أي ما يقرب من النصف تقريبا ، وهو الأمر الذي لا يمكن له أن يحدث إلا على حساب الآبار العربية ومعدل تدفقها .

وتستخدم السلطات الإسرائيلية أجهزة بالغة التعقيد بهدف ضخ الماء تعجز إزاءها الأجهزة والأساليب البنائية التي قدر للعرب الفلسطينيون أن يستخدموها لاستخراج مياههم

ويلاحظ أن المعدات الإسرائيلية تصل إلى عمق ٥٠٠ متر ومضخاتها قوية للغاية ، الأمر الذي أدى إلى جفاف ما يقرب من ٥٠ بئراً عربية خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٠ بالإضافة إلى تزايد الملوحة في آبار أخرى خاصة في الجزء الشمالي لوادي الأردن ، وهو الأمر الذي دفع ٢٠٠٠ فلسطيني يعيشون في قرية العوجة التي تقع على مسافة ١٢ كيلو متر شمال أريحا في الجزء القاحل من وادي الأردن إلى الاحتجاج لدى السلطات على ما يجري من تخريب لاقتصادهم الزراعي ، لأن الآبار الإسرائيلية وشبكة المياه التي تمر بالمستوطنات اليهودية المجاورة قد استنزفت بشدة موارد مياه القوي ، ويقول سكان العوجة أنهم لم يستطيعوا الحصول على أي قدر من الماء للرى ولذلك فقدوا أكثر من ١٣٠٠ دونم من الأرض بالموز ، و ١٥٠ دونم من الأراضي المزروعة بالمحاصيل وحججت حالات مشابهة في قرى عربية مثل برد الله وبعين البيضاء وكردلة في الجزء الشمالي من وادي الأردن (٨) .

من هذه الأساليب ومن غيرها يلاحظ أن استغلال إسرائيل لحوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه من أجل أغراضها الخاصة لا يترك سوى ١٢٠ مليون متر مكعب من مجموع ٦٢٠ مليون متر مكعب ، لتلبية احتياجات الضفة الغربية ، ويعنى استغلال المستوطنات الإسرائيلية لحوالي ١٦ مليون متر مكعب في السنة أن ٨٠٠٠٠ ألف مستوطن صهيوني بالضفة الغربية فيما عدا منطقة القدس ، يشكلون واحداً في المائة من مجموع سكان المنطقة لكنهم يستهلكون حوالي ١٥ ٪ من المياه المحلية .

● تهويد الماء يمثل مدركاً أساسياً في عقل القيادة الإسرائيلية ، فوشى ديان عندما ذهب إلى الولايات المتحدة بعد مبادرة السادات ، من أجل التفاوض عما يسمى وقتها بالحكم الذاتي لسكان الضفة قال في مطار « اللد » أن إسرائيل ستواصل سيطرتها على موارد مياه يهودا والسامرة ، التي تشكل الموارد للمائية الرئيسية للسهل الساحلي ، قال ديان أن المسألة لا بد أن توضع هكذا ، على من وعلى ماذا ينطبق الحكم الذاتي : السكان أم الأراضي ؟ ونعتقد أننا بحاجة إلى الأراضي ومياهها أكثر من السكان .

● إن هذا التحديد الذي ساقه أحد القادة الكبار - السابقين - في الكيان الصهيوني وضعت « قضية الماء » في صلب الأولويات التي تخطط لها الاستراتيجية الصهيونية وعليه فحق في أقصى صور التعارض بين ماسمى « بكلمة ديفيد » والحكم الذاتي وبين مطلب الماء ، فإن إسرائيل تحسم القضية دائماً لصالح الماء ، وتستخدم كافة الأساليب الغير مشروعة وبشكل قوي بهدف تهويد الماء العربي ، فهي لم تكتف فقط بالآبار والينابيع

ومصادر المياه من نهر الأردن وإذ بها تحدث أكبر مشروعاتها المائية خلال السنوات الثلاث الماضية مشروع توصيل مياه البحرين الأبيض المتوسط والميت بقناة خطرة تشق الجسد الفلسطيني وخالقة لأخطر الآثار الاقتصادية والسياسية على عمل الأراضي المحتلة ..
فماذا عن هذه القناة ؟

الأخطار السياسية والاقتصادية لقناة البحرين الاسرائيلية :

في ٢٨ / ٥ / ١٩٨١ قلم مناهم ييجين بافتتاح واحد من أخطر المشاريع الاقتصادية البحرية التي حدثت في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ مشروع توصيل البحر الميت والمتوسط بطول يصل الى ١٠٨ كم . واعتقد لها الخط . الجنوبي الذي أطلق عليه « خط القطيفة مسادة » والذي يبدأ من « تل القطيفة » الذي يقع على شاطئ البحر المتوسط وجنوبي وير البلح وشمال ، خان يونس « في قطاع غزة .. ويمتد في « منطقة مسادة بالقرب من البحر الميت بعد مروره بالنقب الشمالي جنوبي بر سبع وقدوت تكاليف للمشروع بـ ٦٨٥ مليون دولار ، وكانت الحكومة الاسرائيلية قد وافقت على المشروع في ٢٤ / ٨ / ١٩٨٠ وتمت في الاعلان الرسمي عند بدء التنفيذ حتى منتصف ١٩٨١ مستغلة في هذا التوتر الوضع الاقليمي العربي والدولي ، ويلاحظ أن هذا المشروع قد بدأ ، وكاد أن ينتهي دون فعل عربي حقيقي لا ينافيه ، وكأننا لاندرك خطا الأخطار التي يحملها مثل هذا المشروع بين طياته ، وإن كان الأمر كذلك فهذه بعض الأخطار التي ستترتب على ميلاد هذه القناة التي تقفها إلى من يحه الأمر :

١ - سوف يؤدي المشروع الى اغتصاب مزيد من الأرض والمياه العربية ، فالمشروع سيبدأ من البحر الاقليمي لقطاع غزة ويمر بالأراضي المحتلة التابعة لهذا القطاع ويصب في البحر الميت . وكلها أراضي ومياه عربية لابد أن تلجأ اسرائيل الى اغتصابها ونزع ملكيتها لتحقيق مشروعها وتعتبر المساحات الواسعة من الأراضي العربية التي سيبتلعها المشروع من أخصب الأراضي الزراعية في المنطقة .

٢ - سوف يؤدي المشروع الى ضرب الأهداف والمشاريع الأردنية على اختلافها فارتفاع منسوب البحر الميت وتغيير نسبة الملوحة فيه ، سيقتضيان على جميع المشاريع التعدينية الأردنية في منطقة هذا المشروع ، ومن أم هذه المشاريع المرصدة للهلاك

مشروع « البوتاس العري » الاردني الذي تساهم فيه الأمة العربية مجتمعة ، والذي انتهت بالفعل للرحلة الأولى منه ، حيث بنيت السدود وورك التجفيف وعطيات التجارب لانتاج البوتاس ، تمهيدا للبدء في الانتاج الفعلي والكامل ، ومن المتوقع أن يلحق مشروع القناة أضراراً بامكانات الطاقة النفطية المحتملة في منطقة البحر الميت ، حيث تتكاثر الرمال الزيتية التي تشكل قبة عليّة في عمليات التنقيب عن البترول .

٣ - سوف يؤدي هذا المشروع الى احدث أضرار ناجمة عن « خلط مياه البحرين » حيث من شأن هذه القناة تحويل البحر الميت الأزرق الى خليط من الجبس الأبيض ، وهو الخليط الذي سيغير من مناخ المنطقة ويؤثر على مشاريع البوتاس ويضع استخدام البرك الشمسية الكبيرة داخل حوضه في المستقبل وكان فريق من العلماء اليهود قد رفع الى الحكومة الاسرائيلية تقريراً حذر فيه خطر تدفق مياه البحر المتوسط بكميات كبيرة - وهو ما حدث بالفعل - عبر القناة ، على البحر الميت لأن ذلك سيؤدي الى تشكيل كتل من الجبس الأبيض ترسب بكميات كبيرة ، الى اسفل حوض البحر وتنتشر ، اذا كانت باحجام صغيرة ، على سطحه وتجعل من مياه البحر سائلاً أبيض كالحليب وسيحول البحر الميت عندئذ الى بحر أبيض اللون عاجزاً عن امتصاص حرارة الشمس فيتغير المناخ بالتالي في ضواحي هذا البحر .

٤ - سوف يؤدي المشروع كذلك الى تعرض خزانات المياه الجوفية للخطر فالحفارات في قطاع غزة ستعرض للاخطار نتيجة مرور القناة بمنطقة القطيفة فمن المتوقع أن تتسرب مياه البحر المالحة الى هذه الخزانات فتفسدها وتحرم السكان العرب والمزروعات من فوائدها ، خاصة وأن هناك عمليات تهويد للمياه بالمقابل تحدث على الجانب الآخر ، أي أن هذه الخزانات والآبار سوف تكون بين شقي رحى ، فمن ناحية الآبار الاسرائيلية - التي سبق التفصيل بشأنها ، ومن ناحية أخرى هذه القناة الخطرة .

٥ - سوف يؤدي المشروع كذلك إلى تغير الوضع الجغرافي والتركيب السكاني للمنطقة فالمشروع سيغير المعالم الجغرافية في قطاع غزة ، وسيجبر قطاع غير قليل من السكان على هجر أملاكهم والانتقال إلى مكان آخر وسيساعد على إقامة منشآت دائمة فوق الأراضي ولغايدة دولة الاحتلال .

٦ - سوف يؤدي المشروع أيضاً إلى زيادة منسوب البحر الميت ، فارتفاع هذا المنسوب نتيجة تدفق مياه البحر المتوسط على البحر الميت سيلحق إضراراً بالغة بالمشاريع

الزراعية والاقتصادية والمعالم الأثرية ، والسياحية الأردنية والفلسطينية ، وسوف يضطر الأردن في حالة تنفيذ المشرع إلى رفع الأسوار حول البحر الميت على امتداد ٣٠ كم وتقلشاريح البوتاسي وسيكلف ذلك بين ٢ إلى ٢ ملايين دولار بالإضافة إلى تدمير المشروع للمعالم السياحية والأثرية ولكل المشاريع السياحية التي يستعد الأردن لتنفيذها قريبا .

٧ - وأخيرا وعلى الجانب السياسي فإن هذا المشروع يؤكد ماتنوى - الإدارة الصهيونية الحاكمة عمله تجاه فلسطين والمنطقة العربية في المستقبل القريب فاسرائيل تهدف بشق القناة الى خلق « واقع دائم » لايسهل تغييره أو التنازل عنه بلا مقابل ، وهو المنطق الذي سيطر على عقلية القيادة الصهاينة ، فلن تقدم اسرائيل - مثلا - الجنوب اللبناني ، أو الجولان أو الضفة ، هكنا وبلا مقابل الى الأمة العربية ، بل لابد من الثمن ، والثمن الذي تريده اسرائيل لايمكن تقديمه بغير خلق واقع سياسى اقتصادى يمكن التحدث والتفاوض بشأنه ، فاسرائيل تريد اعترافا وشرعية من الجسد العربى الذى لايزال رغم انتكاساته العديدة يلفظها وشق « قناة البحرين » يعنى أن منطق التفاوض على « أرض الواقع » لاكتساب الشرعية والأمن هو ماسوف تنتهجه السياسة الاسرائيلية في المستقبل القريب .

إن قناة البحرين تائق لتقدم نفسها كأخر مراحل تهويد الماء العربى في فلسطين وهي مرحلة سوف يكون الاقتتال بداخلها واستاتته المقاتلين بشابة البدبييات ، إذ أنها تتعلق حينئذ بقضية « حق البقاء » وسوف يرادف « الماء » فيها كلمة « الوجود » ذاتها .



أزمة الارتواء الى أين ؟

تكاد تتفق أغلب الموائيق الدولية المتصلة بقضية فلسطين على أن استغلال اسرائيل لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة يعد انتهاكا واضحا وصارخا للاتفاقيات الدولية المتعارف عليها بشأن البلدان المحتلة وبالأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩^{٩١} ، وأن أثار سياسة تهويد الماء العربى قد ألحقت أثارا شديدة الضرر على اقتصاد وحياة أهالى الضفة

وغزة ، والمثير للدهشة هو تلك التوافق الغريب بين تعاطف الصمت العربي وتعاطف الاندفاع الصهيونية تجاه المياه العربية داخل فلسطين وحولها ، ليبدأ من الاثنين معا معضلة ما أسماه البعض بالعصر الاسرائيلي^(١) الذي يدور في سياساته وتوجهاته العامة حول فكرة خلق امبراطورية اسرائيلية صغرى في هذه المنطقة . يكون الماء هو عصبها ، وعليه فلن يكون الماء العربي داخل فلسطين وهو وحده المستهدف ، فيياه البحر الأحمر ، من قناة السويس الى باب المنب ، بل ومياه نهر النيل - التي دار بشأنها في عهد الرئيس المصري السابق / أنور السادات حديث جاء يهدف توصيلها الى اسرائيل ومياه الفرات بعد الليطاني واليرموك وسوف تكون جميعها هي المستهدفة من قبل استراتيجية الماء - الاسرائيلية ، وقد يكون في هذا التوقع بعض الخيال ولكن المتابعة الجادة لأفكار وسياسات الكيان الصهيوني تجاه المياه العربية في مرحلة ما بعد لبنان ، وتطور هذه الأفكار والسياسات ، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أننا أمام « منطق على » ، لدولة تضع معضلة الماء على قمة أولوياتها القادمة بعد أن فرغت - تقريبا من « معضلة الأرض » . بل وقامت بتقنين هوية هذه الأرض من خلال سلسلة من القوانين والسلوكيات العسكرية الاستفزازية ، وهو الجانب الذي بحاجة الى تفصيل .

الهوامش :

(١) قمنا بتفصيل هذه السياسات في كتابنا المياه في المخططات الصهيونية - مركز للدراسات الفلسطينية - دمشق - وما نقدمه هنا هو ملخص عام للسياسات والاساليب الصهيونية تجاه الماء العربي بالضفة الغربية وقطاع غزة .

(المؤلف)

(١) ليزلي شميدا : رئيسة قسم الابحاث بالمؤسسة الامريكية لخدمات للتدريب بالشرق الاوسط « بحث مشروعات لسراويل المائية وتأثيرها

على حركة الصراع العربي - الاسرائيلي ، - قدم لفدوة اسرائيل والمياه
العربية التي عقدت بالارض في ٢٥ - ٣٦ فبراير ١٩٨٤

(٢) المصدر السابق .

(2). Davis, Uri, and others, Israel's Water Policies Journal of
Palestine Studies, Winter, 1980, No, 34, PP-18 - 20.

(٤) وثيقة : سياسة اسرائيل بشأن مياه الضفة الغربية ، (نيويورك
والامم المتحدة ١٩٨٢) .

(٥) صحيفة دافار الاسرائيلية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٧٨ .
(٦) كان هذا التقرير بعنوان :

real Drains West Bank Water Resources. Unofficial. United Nations
document No. S/A G. 21-Used by security council Commissions
Established, Under Resolution. 446 on 22 March 1979

(٧) للبحث الوثائقي للامم الدكتور / بول كوبريتج :

Uring Paul, Israeli Settlements,
and Palestinian Rights, Middle East International (London),
October 1978, 88, PP. 10-20

(٨) وثيقة اسرائيل بشأن مولد مياه الضفة : مصدر سابق ، ص
٨ - ١٢ .

(٩) انظر بتفصيل : وثيقة (مسألة مراعاة اتفاقية جنيف الرابعة
لعام ١٩٤٩ في اراضي غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس التي
احتلتها اسرائيل : في عام ١٩٦٧) (نيويورك ، الامم المتحدة ،
١٩٧٩) .

(١٠) نجيب صالح : الحصر الاسرائيلي من قنائة السويس الى باب
الغمد ، (بيروت ، دار اقرا - ١٩٨٣) ص ١١٩ - ١٤١ ، كذلك ص
٢٠١ - ٢١٠ .

الفصل الثالث
XXXXXX

تفسير الشهوية الضائعة

الضفة والقطاع قانونيا

٦٧ - ١٩٨٥ - وروية شاملة

(١) مدخل ديمجرالى تاريخى :

✳ قبل الحديث عن أهم التحولات التكنولوجية التى حدثت فى الضفة وقطاع غزة خلال الفترة ٦٧ - ١٩٨٥ ، ينبغي تقديم لمحة ديمجرافية - جغرافية وسكانية - عن المنطقة موضوع الدراسة وكذلك لمحة تاريخية .

● حيث قطاع غزة تبلغ مساحته ٦٠٠ ميل مربع ويقطنه ٤٠٠,٠٠٠ . فلسطين تقريبا ، أما الضفة الغربية فتقد على مساحة ٢,٢٧٠ ميلا مربعا وهى غنية جدا بالموارد الزراعية ويبلغ عدد سكانها ٧٠٠,٠٠٠ نسمة (يراجع هذا وثائق الكتاب) .

● وكانت مصر . فى عام ١٩٦٧ تتولى ادارة قطاع غزة ، وكانت الضفة الغربية آنذاك متحدة مع الأردن عقب اعتماد قانون الوحدة فى عام ١٩٥٠ ، وبعد حرب ١٩٦٧ احتلت اسرائيل قطعى الأرض العربيتين ، اللتين تؤكد الوثائق والحقائق التاريخية عروبتها وكذلك حقائق الواقع الحى ، فبعد هزيمة العثمانيين فى ٢٠ أكتوبر ١٩١٨ فى نهايات الحرب العالمية الأولى ، أسست فلسطين التى ظلت ٤٠٠ عام تحت السيطرة العثمانية الاسلامية ، خاضعة للسيطرة البريطانية وفى عام ١٩١٩ اتفق على أن تصبح فلسطين جزءا من نظام الانتداب الذى أنشأته عصبة الأمم وفى عام ١٩٢٠ تم تنصيب بريطانيا دولة منتدبة على فلسطين ، وكان هذا التحديد الجغرافى لوثيقة نشرها المفهد الملكى البريطانى للشئون الدولية لحدود فلسطين كما استلمتها ادارة الانتداب (١) :

« يحد القطر من الغرب البحر المتوسط ومن الشرق نهر الأردن ، ويفصل بين هذين سلسلة من التلال التى تمتد من الشمال الى الجنوب على طول فلسطين كلها تقريبا وبطبيعة الحال ينقسم القطر الى أربعة أقسام رئيسية هى :-

١ - منطقة الجليل التى تكتنفها التلال فى الشمال والضفة الغربية .

٢ - السهول الخمسة :

أ - السهل الساحلى الواقع بين الساحل والتلال .

ب - سهل عكا الواقع بين عكا والتلال .

ج - مرج ابن عامر (جنوب شرق حيفا) .

د - سهل الحولة (أقصى الشمال الشرقى) .

هـ - سهل الأردن .

٣ - منطقة بئر السبع (الجنوب الغربى)

٤ - المناطق الصحراوية القاحلة فى الجنوب الشرقى .

● وبموجب أحكام المادة ٢٥ من صك الانتداب ، أخرج شرق الأردن فى إقليم فلسطين الموزع بين تحت الانتداب ، إلا أنه لم يمس حكمه

وبموافقة عصبة الأمم ، جرت آدارته بشكل تفصل اعتباراً من أيلول / سبتمبر ١٩٢٢ وأصبح مستقلاً بوصفه مملكة شرق الأردن في آذار / مارس ١٩٤٦ . وقد دام الانتداب البريطاني حتى عام ١٩٤٧ عندما تخلت المملكة عن سلطتها طواعية إلى الأمم المتحدة . وتوجز المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم نظام الانتداب .

● وقد قسمت الأقاليم الموضوعة تحت انتدابات ثلاث فئات (أ - ب - ج) وفقاً لمرحلة التطور الخاصة التي بلغت نحو قيامها كدولة مستقلة .

وأعتبرت فلسطين اقلياً يندرج تحت فئة الانتداب (أ) ولم تكن مستثناة بأي حال من هذه الأحكام .

● وفي عام ١٩٤٧ صوتت الجمعية العامة لصالح خطة تقسم فلسطين على النحو الذي أوصت به لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين وينص القرار / ١٨١ (د - ٢) في جزء منه على ما يلي :-

(تنشأ في فلسطين دولتان مستقلتان ، أحدهما عربية والأخرى يهودية ويقام نظام دولي خاص لمدينة القدس ...)

● ورفض العرب التقسيم على أساس أنه يخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي للشعب الحق في تقرير مصيره وبحلول الأول من أغسطس من نفس العام أصبح التقسيم نافذ المفعول بعد جلاء القوات المسلحة البريطانية في ١٤ مايو ١٩٤٨ . أما اتفاقيات الهدنة التي أبرمت في عام ١٩٤٩ بين إسرائيل وكل من مصر ولبنان وشرق الأردن وسوريا فقد تخضعت عن تغييرات كثيرة كان عهدها السيطرة على كل الأرض المخصصة لها في خطة التقسيم وظفرت بأجزاء إضافية كبيرة من مساحة الضفة الغربية واحتفظت مصر بقطاع غزة . (٩)

هذه مجرد لمحة جغرافية تاريخية عن الوضع العام الذي توالدت فيه قبل العام ١٩٦٧ اشكالية الضفة الغربية وقطاع غزة ، ماذا حدث بعد العام ١٩٦٧ من تحولات عامة ، خاصة في النواحي القانونية في أعز وأغلى المناطق الفلسطينية المحتلة !!

٢ - حول الشرعية القانونية للوضع الاسرائيلي بالضفة وغزة في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ :

لعلنا نجد الاكتفاء بالموقف العام للأمم المتحدة تجاه مسألة الوضع الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة بعد الاحتلال ، ما يقوم بتفسير كامل لتلك الشرعية للدعاة من قبل إسرائيل كما سنرى - ولتحقيقه الوضع داخل الضفة ، ونقرأ في وثيقة الأمم المتحدة رقم ٨٠٨٧ والتي

فسرتها أكثر وثيقة (الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٢) تقرأ هذه الحقائق :

● أن الموقف الذي اتخذته الأمم المتحدة ، وتأييدها فيها معظم بلدان العالم بشأن حالة الضفة الغربية وغزة ، هو اعتبار تلك المناطق أراضى محتلة .

● أما إسرائيل فلها رأى مخالف ، فنذ ديسمبر عام ١٩٦٧ ، بدأت إسرائيل تسمى الضفة باسم يهودا والسامرة وهي الأسماء الدينية المزعومة بالأقليم وبعد فترة قصيرة من حرب عام ١٩٦٧ أصدر برلمان إسرائيل تشريعا مفوضا بصدد قانون دولة إسرائيل وولاياتها القضائية وإدارتها . ولقي منطقة فيها تسميه بأرض إسرائيل (فلسطين) وتعين من قبل الحكومة عن طريق أمر إداري وفي فبراير ١٩٦٨ أصدرت وزارة الداخلية في إسرائيل قرارا لم تعد تعتبر بمقتضاء الضفة الغربية وقطاع غزة أراضى للعدو .

● وهكذا .. أصبحت إسرائيل تعتبر نفسها سلطة للإدارة وليس سلطة للاحتلال في تلك الأراضى العربية .

● وتقول وثيقة للأمم المتحدة (٥) أن هذا الوضع يتناقض واتفاقيات جنيف ولاهاي بشأن أعراف الحرب البرية ولعلنا لانبالغ أن هذا الوضع يعد حالة فريدة تحتاج الى اتفاقية دولية أخرى تحاول - مجرد محاولة أن تنشئ مع هذا الغرض الغريب للمواثيق والأعراف الدولية .

● إن اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ ، المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ، اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (٦) تتعلق بالقوانين السارية في المنازعات المسلحة . وإسرائيل طرف في اتفاقية جنيف الرابعة . وقد أصبح تصديقها لهذه الاتفاقية نافذا في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ . وتنص المادة ٤٢ من أنظمة لاهاي على أن : (اقلها مايعتبر محتلا من أجل تطبيق قواعد الاحتلال الحربي) عندما يوضع تحت سلطة الجيش المعادي) .

● وتنص المادة ٤٣ على مايلي :

(حيث أن سلطة الحكم الشرعي قد انتقلت في الواقع الى أيدي المحتل فعلى هذا الأخير أن يتخذ كل مايسطيع من تدابير ليستعيد ، ويضن الى أقصى حد ممكن النظام

العام والسلامة مع احترام القانون السارى في البلد إلا اذا منع من ذلك منعاً مطلقاً (.. !

● وتقول المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة :

(لا يحرم الأفراد المحميون الموجودون في الأقليم المحتل ، بأية حالة أو بأية طريقة كانت من فوائد الاتفاقية الحالية عن طريق ادخال أى تغيير نتيجة احتلال الأقليم ، في مؤسسات أو حكومة الأقليم المذكور ، أو عن طريق أى اتفاق معقود بين سلطات الأراضي المحتلة ، وسلطة الاحتلال ، أو عن طريق الحاق كل الأقليم المحتل أو جزء منه من قبل الأخير) .

● وهكذا ينشأ النزاع عندما يحاول القائم بالاحتلال، إجراء تعديلات أو تغييرات تشريعية أو مؤسسية تتعدى ضرورة استعادة النظام العام ، وأنه لأمر حتمى أن تقيد الى حد ما الحقوق المدنية لسكان الأقاليم في ظل ظروف العيش تحت سلطة الاحتلال . ورغم ذلك ، فقد تجاوزت الادارة العسكرية للضفة الغربية التغييرات التى تقتضيها اعتبارات الأمن ، إلى حد كبير . إذ غيرت بطريقة جذرية وضع الحقوق المدنية والسياسية بما فى ذلك حقوق الملكية على وجه خاص .

● ولقد حاولت اسرائيل مرارا تصوير وضعها بالضفة وغزة على أنه ليس (سلطة احتلال) بل أنها جزء من أراضيها التاريخية وأنه بالتالى لا تنطبق عليها اتفاقية جنيف ١٩٤٧ الرابعة (١) .

● ولكن الواقع والعديد من الهيئات الدولية ساندت الرأى القانونى القائل بانطبق ، اتفاقية جنيف على الأراضي التى تحتلها اسرائيل ومن هذه الهيئات :

(١) لجنة الصليب الأحمر الدولية التى ترى « أن اتفاقية جنيف الرابعة برمتها تنطبق على الارضى المحتلة » وقد أعربت عن هذا الرأى بوضوح فى تقاريرها لعامى ١٩٧٣ و ١٩٧٥ .

(٢) الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختلفة خاصة الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان واللجنة الخاصة للعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة .

ويرى قرار مجلس الأمن ٤٦٥ المؤرخ ١٠ / آذار / مارس ١٩٨٠ والذى اتخذ

بالاجماع مرة أخرى أن اتفاقية جنيف الرابعة .. تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

● وذكرت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة في تقريرها الأول للورخ في أكتوبر ١٩٧٠ :

(أن الحالة القائمة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل نتيجة للأعمال العدائية التي نشبت في يونيو ١٩٦٧ هي حالة احتلال لأراض تقع ضمن ولاية ثلاث دول أجنبية ، وتحكم مثل هذا الوضع اتفاقيات العام ١٩٤٩ وإسرائيل طرفاً فيها ، والتي يمكن أن تنطبق على الأراضي المحتلة وتسود أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بدور سلطة الاحتلال في الاقاليم المحتلة ولذلك ينبغي أن يكون القانون الصحيح الواجب أن تطبقه إسرائيل في الضفة الغربية هو القانون الأردني الذي كان قائماً وقت الاحتلال والتغيرات الوحيدة الجائزة بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة ، وهي تغييرات في أحكام قانون العقوبات التي قد تشكل تهديداً لا من إسرائيل أو عقبة في طريق تطبيق الاتفاقية) .

●● وعلاوة على ذلك ترى اللجنة الخاصة أن أي قانون ، حق ولو كان مبنياً على اعتبارات الأمن ، هو قانون ليس له أثر شرعي ، هذا بالإضافة إلى أنه يمثل انتهاكاً لأحكام اتفاقيات جنيف ، وينطبق هنا على أي حكم سواء وجد في أنظمة الدفاع (الطوارئ) لعام ١٩٤٥ أو في تعليمات إلا من الصادرة من قوات الدفاع الإسرائيلية في أي منطقة محتلة ، أو في شكل آخر من أشكال التشريعات أو المراسم الإدارية المتعلقة بالأراضي المحتلة .

●● هكنا ...

● هكنا ومن واقع موانيق الأمم المتحدة ولجانها ، ومن واقع الأقوال الإسرائيلية ويمثلها تأتي الحقيقة الأولى هنا للطلب وهي الدائرة حول لاشريعة ولاقانونية الوجود الإسرائيلي بالضفة والقطاع ، فإذا كان الوضع التالي للعام ١٩٦٧ بهذا التحديد الخارق لاتفاقيات جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ ، التي تنظم أوضاع الأراضي المحتلة والتي جاءت للرد على أوضاع أوروبا بعد مرحلة النازي والعسكرية الإيطالية واليابانية ولضمان عدم تكرارها حتى داخل أراضيها من خلال الحلفاء أو غيرهم .

إذا كان « الوضع كذلك » فإنه ثمة تغييرات هيكلية - قانونية وغير قانونية - لابد أن

تحدث بأيدي إسرائيل للضفة والقطاع ، وهي التغيرات التي تجسد بصور حبة واقع الاحتلال ومظاهره من ناحية ، وتجسد طبيعة المنطقة وأهميتها والتي ستقود الصراع في مراحله القادمة من ناحية أخرى فلماذا عن تلك التغيرات ؟

(٣) التغيرات في النظام الحكومي في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧

نظراً لخطورة التغيرات التي أدخلتها الإدارة العسكرية الصهيونية على النظام الحكومي الذي كان قائماً قبل عام ١٩٦٧ بفروعه الثلاث :

١ - التشريعي ٢ - التنفيذي ٣ - القضائي .

● نظراً لخطورتها خاصة في جانبها المستقبلي وفي أثارها على « تحول » النضال الفلسطيني العربي إلى شكل من أشكال المواجهة للمادية بعد جولة بيروت الغربية .

● نظراً لهذا ، فإننا سوف نتجه إلى تفصيل هذه الناحية بالقدر المتاح لدينا من وثائق ودراسات عربية ودولية ، ونود أن نتوه بداية إلى ذلك (الفقر الشديد للغاية) في الدراسات والاحصاءات الخاصة بالواقع القاسي للأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ، من ثم سوف نحاول القاء الضوء بشكل مفصل وعلى ، حق تمكن مستقبلاً - حين نراجع الذات بشكل جيد أن نستفيد ونتحرك بعملية ووعي ، ظل ينقص حركتنا طوال النصف قرن الماضي ١ .

● وسوف نركز في هذا المطلب على التغيرات التي حدثت للنظام الحكومي بالضفة والقطاع من خلال فروعه الثلاث السابقة : التشريعي ، التنفيذي القضائي .

(١) الفرع التشريعي للنظام الحكومي

● استناداً للدراسة القيمة التي قدمها الاستاذ / آلان جيرسون بشأن الضفة الغربية والقانون الدولي (١) فإنه على الرغم من أن السلطة التشريعية أثناء فترة الإدارة الأردنية كانت في يد الحكومة المركزية في عمان فقد كان للمجالس البلدية دور تشريعي يتجه إلى القوانين البلدية المحلية ذات الاغاط الأساسية وغير الأساسية .

● واستناداً للرد الذي أرسلته حكومة الجمهورية العربية المتحدة في ٢٩ تموز / يوليو ١٩٧٠ والوارد في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة لم يكن ممكناً أثناء الإدارة المصرية لقطاع

غزة أن يصدر أى قانون بدون موافقة المجلس التشريعى ، بل أنه علاوة على ذلك ، كان من حق أى عضو فى المجلس التشريعى أو التنفيذى أن يقترح قوانين .. وتصدر القوانين بأسم الشعب الفلسطينى .

● وتذكر وثيقة للأمم المتحدة (٧) . أن المجلس التشريعى لقطاع غزة والمقام قبل عدوان ١٩٦٧ كان مكونا من أعضاء تم انتخابهم بحرية من بين الفلسطينيين والمؤهلين والذين كانوا يمثلين حقيقيين للشعب الفلسطينى ، وأن حقيقة اضطلاع مواطن فلسطينى برئاسة المجلس التشريعى الفلسطينى قد فتحت الباب « للشخصية الفلسطينية » كى تؤكد نفسها وتثبت وجودها فى المنطقة العربية ، وقد أظهر المجلس بلا شك كما تقول الوثيقة أن الشعب الفلسطينى الذى يعيش فى المنطقة كان مدربا على الحكم الذاتى وأنه غنى أهليته لسن قوانين تتفق مع مصالح المجتمع .

● ولكن

● وبعد وقت قصير من حرب ١٩٦٧ ، كان لابد أن تعبر اسرائيل عن ذاتها العدوانية الاستعمارية فكان أن نشرت القيادة العسكرية الاسرائيلية فى الضفة الغربية فى ٧ يونيو الاعلان رقم ٢ بشأن اضطلاع قوات الدفاع الاسرائيلية بالحكم وتقول المادة (٢) منه :

(تسند من الآن فصاعدا كل سلطة حكومية وتشريعية وتعليمية وإدارية تتعلق بالمنطقة أو سكانها الى / قائد منطقة الضفة الغربية / وحدة ، ولا تمارس إلا من قبل فقط أو من قبل الأشخاص الذين أعينهم لهذا الغرض أو العاملين بالنيابة عن) .

● وكانت هذه السلطات تمارس فى البداية بحذر ، مع تقديم ايضاحات للتبرير وللضرورة التى يقتضيها الأمر موضوع البحث ، على أنه مع مرور الوقت أصبحت الأوامر التى تغير القانون الأردنى بطريقة جنسية من أجل تكيفه مع السياسات الاسرائيلية شيئا مألوفا وأصبحت تصدر دون شرح .

● وعلى الرغم من أن « أنظمة لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة تقرر أنه لا يجوز للمقام بالاحتلال اصدار تشريع جديد إلا لاسباب هامة ، قهرية ، تتعلق بالنظام العام أو الأمن العسكرى المادة ٤٣ من أنظمة لاهاي » ، المادة ٦٤ من اتفاقية جنيف الرابعة . إلا أنه داخل الضفة الغربية وقطاع غزة قد حدث الكثير .. والكثير .

● لماذا حدث !!

● لقد اضطلع قائد المنطقة بالسلطة التشريعية المطلقة من خلال اصدار الأوامر العسكرية وبلغ مجموع الأوامر العسكرية التي أصدرها (٨٥٤) وهي « الكمية » التي لم : تارسها من قبل أعتى النظم استعمارية على مر التاريخ الأناسي ، وإذا أضفنا الى هذا الكم « الكيف » حيث يعامل كل « أمر عسكري » قانونا جديدا ، وكان الايجابي منها نادرا اذا قيس بالسلبى والقهرى ، ولقد فشلت .. بالاضافة لهذا .. كل محاولات الرفض لهذه التشريعات الصادرة عن قائد المنطقة .. واقع سوء ولاشك .. أفلا يولد هذا الواقع : أقسى درجات العنف السياسى : مجرد تساؤل ؟

● ولقد اتبعت الادارة العسكرية فلسفة معينة داخل الضفة الغربية وغزة قائمة على عدم الضم لكى لاثير حساسية محتملة وثورة أكثر احتلالا ،

سياسة عدم اعطائهم الاستقلال الكامل ، أى ماسمته اسرائيل (سياسة عدم التواجد وعدم التدخل والجسور المفتوحة) وبالطبع بما يتمشى والمنطق الاسرائيلى ، انه للمنطق الذى رتب بدوره عدة نتائج على المستوى التشريعى يذكرها الاستاذ / رجاء شحاده المحامى بالضفة الغربية فى دراسة له قديمة حول هذه التغييرات حيث يرى أن هذا الوضع الخاص الذى أوجدته اسرائيل للضفة والقطاع قد أعطاهما هذه المزايا :

١ - أصبح لاحاجة - لدى اسرائيل - الى ضم الأراضى - لاحظ أن الحديث عن مرحلة ما قبل بيروت ١٩٨٢ - بكل ما ينطوى عليه ذلك من مواقف سواء من حيث العلاقات الخارجية لومن حيث جعل مليون ونصل مليون من العرب مواطنين بالدولة من الدرجة الثانية .

٢ - تجنب اعطاء عرب الضفة الغربية الحقوق القانونية للمواطنين الاسرائيليين وهى حقوق غير مباحة لهم بمقتضى الاحتلال ، حيث لايزال - والكلام لرجاء شحاده - من الممكن كلما أثير الموضوع الادعاء بأن القانون الأردنى هو المطبق فى الضفة الغربية ، أما كون هذه المجموعة من القوانين قد غير الى وعد التعرف عليها ، فلانذكر أو هى غير معروفة بصفة عامة ، وبهذه الطريقة حرم السكان ، من جانب ، من الحماية التى يكفلها التطبيق الدقيق لقواعد القانون الدولى الذى يحكم الاقاليم المحتلة عسكريا ، ومن بجانب آخر ، من الحقوق القانونية الناشئة عن للمواطنة الاسرائيلية .

٢ - ويمضى رجاء شحادة قائلاً : أن الأوامر العسكرية الاسرائيلية لاتنشر في جريدة رسمية ولذا فهي غير متاحة للجمهور . ولاتذكر كذلك في الصحف أو الاذاعات ، ولكنها توزع فقط على المحامين للممارسين . ويمنع غير المحامين من أخذ نسخ ، ولا توجد لدى أى مكتبة عامة في الضفة الغربية مجموعة الأوامر العسكرية كما أن المحاكم لاتزود بمكتبات قانونية وفيما يتعلق بالقانون الأردني ، أصبح المدني مادة نادرة في الضفة الغربية والقوانين الأردنية ذات الصلة قد نفقت طباعاتها ومن الصعب العثور عليها ، وإذا كان الأمر يتعلق بانتزاع الملكية ، أخطر المينون بذلك شفوياً فقط .

● وحق طلب تزويد المحاكم بحالة لتصوير المستندات لم يؤخذ في الاعتبار وقدم بعض المحامين طلباً بالصالح لهم بتركيب واحدة على نفقتهم الخاصة ولكن الأذن لم يمنح حتى الآن من قبل السلطة المعنية (٨)

(ب) الفرع التنفيذي للنظام الحكومي

● لم يكن طرد « كريم خلف » وبسام الشكعة . و « ابراهيم الطويل » : مرتين في مايو ١٩٨٠ ، وفي مايو ١٩٨٢ ، تعبيراً فقط عن حالة القهر العام القسوى التي وصلت إليها الأوضاع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، بقدر ما كانت تعبيراً عن حالة « التنامي » السياسي والاجتماعي الحركي للجهاز التنفيذي داخل الضفة والقطاع الذي هو هنا : مجالس البلديات ، وأن مجرد طرد أو إقالة رؤساء البلديات وثورة أبناء الضفة في خريف ١٩٨٢ لهذه الاقالة مع عمليات المسجد الأقصى ، كان الوجه العكسي المقلوب لحالة (التحويل الكبرى) التي حاولت اسرائيل إحداثها داخل الجهاز التنفيذي في النظام الحكومي ، لقد كان هذا الطرد أقرب الى « رد الفعل » على حالة « الوعي » بالتعولات و « التغيرات » التي هدفت الى « تهويد المنطقة » .

● وكأنه السيناريو السياسي لحركة وحياء الضفة والقطاع .

فن الاحتلال العسكري .. الى ممارسة القهر الاقتصادي والاداري والثقافي الى توالد رد الفعل غير المنظم ... الى الرد على رد الفعل .. بالطرد والاقالة .. الى الثورة كرد فعل جماعي .. على النهائية !!
● ولكن ...

● ولا بد وأن معطيات واقعية مهدت لهذا السيناريو وتلك الحالة النهائية ، فإذا عنها تفصيلاً فلا شك أن فيها تكن « بنور القند » التي ينبغي احيائها والتخطيط لحلقها

● بداية .. كانت المجالس البلدية في الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية تتكون من ممثلين منتخبين وكانت مدة خدمة أعضائها أربع سنوات ولم يكن عدد الأعضاء محددًا بل كان وزير الداخلية يحدده على أساس التمثيل النسبي (٩) .

● لذلك فإن المجالس البلدية أصبحت أعلى للمؤسسات السياسية الأهلية على المستوى المحلي ولقد أدت دورًا سياسيًا كبيرًا . واضطلعت بمسؤوليات . هامة نظرا لغياب الحكومة الوطنية . ولقد أعطت المادة ٤١/١ من القانون البلدي الأردني الحكومة البلدية سلطة التصرف في أربعين مجالا مختلفا .

● وأثناء الإدارة المصرية في قطاع غزة ، كانت المادة ٢٤ من الدستور تنص على أن يتكون المجلس التنفيذي من الحاكم العام والأعضاء وطبقا للمادة / ٢٥ : وكان المجلس التنفيذي يحول سلطة وضع النظام الأساسي الضروري لتنفيذ القوانين دون إدخال أي تعديل أو تأخير أو استثناء في تطبيق القانون . ويعني هذا أن الدستور قد حدد سلطات المجلس التنفيذي في داخل حدود القوانين الصادرة من قبل السلطة التشريعية الفلسطينية .

● وقبل العدوان ، كان المجلس التنفيذي يشمل غالبية من الفلسطينيين . إذ كان يتكون من عشرة أعضاء : سبعة فلسطينيين وثلاثة مصريين . وهذا يعنى أن الشعب الفلسطيني قد تلقى تدريباً عالى المستوى فى ميدان الادارة المدنية خلال فترة الادارة المصرية ونشأت عن ذلك مؤهلات وكوادر جيدة كثيرة بين الفلسطينيين فى كل الميادين . وبعد هذا شهادة لانجازات الادارة المصرية فى المنطقة ، وهو اعطاء الشخصية الفلسطينية فرصة كاملة للتطور .

● وأخر انتخابات بلدية فى الضفة أجريت إبان الحكم الأردني كانت فى أيلول / سبتمبر ١٩٦٣ ووفقاً للقانون الأردني ، كان من المقرر أن تجرى الانتخابات فى سبتمبر ١٩٦٧ ، بيد أن الحكومة العسكرية الاسرائيلية أوقفت هذه الانتخابات لفترة غير محددة على أساس أنها ستعرض النظام العام للخطر ولكنها فى النهاية سمحت فى ١ نوفمبر ١٩٧١ بإجرائها وفقاً للقانون المتعلق بالانتخابات البلدية بالضفة الغربية ، وأكدت الحكومة العسكرية على أن المرشحين سيتحملون واجبات بلدية وسضطلمون بدور غير سياسى وهو الدور المضطلع به ضد الاحتلال .

● وأجريت الانتخابات فى الضفة الغربية فى عام ١٩٧٢ . وكانت نسبة الاشتراك فيها عالية بالمقارنة بالانتخابات البلدية التى أجريت إبان الحكم الأردني ، وفى أوائل عام ١٩٧٦ أجريت انتخابات أيضاً فى المدن الكبيرة والصغيرة فى منطقة الضفة الغربية ولأول مرة مارست النساء حق التصويت فضلاً عن الرجال بصرف النظر عن مراكزهم كأصحاب ممتلكات ومقاربات . وانتخب مرشحو منظمة التحرير الفلسطينية بأغلبية كبيرة فى المجالس البلدية وفى رئاسة البلديات .

● ونتيجة لذلك أحتل للنائب نوع جديد من الزعامة كان برنامجها الانتخابي مؤيداً ، لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث فازت فوزاً ساحقاً . ويمثل رؤساء البلديات الجدد طبقة جديدة رفيعة الثقافة متعلمة من الفلسطينيين الوطنيين من أهل الضفة الغربية ، الذين يصممون بالرغم من الاحتلال ، على إيجاد حل لمشكلاتهم يقوم على أساس حق تقرير المصير . وتعتبر الحكومة البلدية ، قاعدة لظهور عدد من الزعماء السياسيين الذين انتخبوا بحرية والذين سيلعبون دوراً قومياً فى المستقبل ولذا قد يبدو أن قرار إسرائيل بالسماح بإجراء للانتخابات هو مثال على الحكم الديمقراطي وإن كان الواقع يثبت العكس وأنه جا وليد الزخم الشعبى .

● ولكن في عام ١٩٨١ أجلت إسرائيل انتخابات المجالس البلدية تحت زعم أنها سوف تعوق اتفاق كامب ديفيد .

● ولأن المجالس البلدية هي المجد للفرع التنفيذي ، فلقد توالى عليها التعديلات فهناك وسائل كثيرة استخدمت لتقييد الدور الذي تمارسه المجالس البلدية والدور الذي يضطلع به رؤساء البلديات ، فالحكومة العسكرية تمارس مراقبة فعلية على الاجراءات التي تتخذها الحكومة البلدية .

● أقامت الحكومة العسكرية طبقة بيروقراطية فوق الحكومة البلدية تدعى المجلس الأعلى للتخطيط ، وتقوم الحكومة العسكرية ذاتها بتعيين أعضاء المجلس هذا ، والذي يعتبر هدفه الأساسي هو تنفيذ سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة ويقوم المجلس بعملية التخطيط ووضع سياسات واستخدام الأراضي وضعها . وعلاوة على ذلك فإن له بموجب مرسوم عسكري ، صلاحية إلغاء أى قرار بلدى يتعلق بالتخطيط وتقسيم المناطق وحظر تنية العمران في أى منطقة من المناطق (١٠)

● وتجعل الطريقة التي يتم بها ابلاغ الأوامر العسكرية من العسير جدا على المسؤولين المحليين معارضتها أو مناقشتها . فكثيرا ما تصدر هذه الأوامر عن القيادة العسكرية في شكل محادثات هاتفية ونادرا ما تؤكد كتابيا . على أنها اذا أصدرت كتابيا فنادرا ما تحمل توقيع فرد ما ، بل تحمل اسم الحكم العسكري . ورغم أن الأوامر تكتب باللغتين العربية والعبرية إلا أن النص العبرى هو النص الرسمى بينما يعتبر النص العربى الترجمة الرسمية له . ولما تحمل الأوامر الكتابية خاتما رسميا .

● وتحظر الحكومة العسكرية على رؤساء البلديات في الضفة الغربية عقد اجتماعات بينهم ولو في مناسبات اجتماعية ، كما تحظر على المدن الكبيرة والصغيرة في الضفة الغربية وضع أى برامج تعاونية اقليمية مع أن مثل هذا التعاون الاقليمى ضرورى للتنمية الاقتصادية ذلك أن المشاكل المالية التي تواجهها البلديات مشتركة بين معظمها ، ففى ظل الاحتلال هناك - قيود على المناطق فيما يتعلق بتخطيط عملياتها المالية وميزانياتها . ولا يمكن لهذه المناطق أن تفرض أية ضرائب دون الحصول على موافقة مسبقة من سلطات الاحتلال . كما أن هناك قيود على هذه المناطق من حيث الحصول على منح الاحتلال . كما أن هناك قيودا على هذه المناطق من حيث الحصول على منح ومساعدات مالية من

العالم العربي وفي حالة الموافقة عليها يتعين على البلديات أن تتفق الأموال وفقا لخطة تقبلها الحكومة العسكرية ، التي تسيطر سيطرة مباشرة على العملية بأكملها من : كمية الأموال المجمعة ومصدرها .. والغرض منها وتواتر المصروفات وإذا لم تضح الحكومة العسكرية الموافقة المطلوبة لسحب الأموال ، ففي هذه الحالة يضطر المسؤولون المحليون الى اللجوء الى الحكومة العسكرية لطلب قروض عاجلة (١١).

ويقول : أميل نخلة / استاذ العلوم السياسية في جامعة ماونة سانت ماري في بلدة اسبسترج بولاية ماريولاند في هذا الشأن مايلي :

(يتفق معظم رؤساء البلديات والمسؤولين الآخرين في المدن على المشكلة الرئيسية تكن في المراقبة التي تمارسها الحكومة العسكرية على كل فروع الحكومة البلدية . وهذه المراقبة التي يرون أنها تعتمد على (هوى ومزاج) الحكومة العسكرية قد أدت الى اضعاف الصبغة السياسية الأكيدة على العمليات البلدية بأكملها . ويؤكد المسؤولون في البلديات على أن التدخل العسكري في شؤونهم قد فرض سلطتهم الشرعية ، وطمس معالم مصادر القانون التي تستند اليها سلطة البلدية . وكثيرا ما تؤدي الاثار الناجمة عن قانون البلديات الأردني العتيق وما قد يقوم بينه وبين الأوامر العسكرية من علاقة قانونية الى حدوث مواجهات خطيرة بين المسؤولين المحليين من الأهالي وموظفي الاحتلال . وكما اثبتت مسألة قانونية يسارع المسؤولون العسكريون بتقديم التفسير « الصحيح » الذي لا يخدم عادة مصالح الحكومة المحلية . وليس لدى المحليات ، حتى السلطة التنفيذية لمعاقبة من لا يمثل لأوامرها المحلية إذ أن الحكم العسكري يمارس أيضا هذه السلطة وفي الغالب لأسباب سياسية ودائمة ضد مصالح الولاية السياسية المحلية)

● أما في قطاع غزة ، فتخضع البلدية مباشرة لمراقبة الحكومة العسكرية الاسرائيلية وبالرغم من أن غزة هي الحكومة البلدية الوحيدة في القطاع التي لم تجر أي انتخابات بلدية فيها منذ الاحتلال . إذ تخضع غزة مباشرة لحكم ضابط عسكري أو رئيس بلدية عينته الحكومة العسكرية .

● وكانت آخر انتخابات بلدية في غزة أجريت في عام ١٩٤٦ ، أما في الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ حين كان القطاع تحت الادارة المصرية . فلم تجر أية انتخابات فيه . إذ

أن السلطات المصرية كانت تفضل وجود حكومة محلية معينة وفي أوائل ١٩٦٧ عينت الإدارة المصرية رئيس بلدية . وبعد الحرب بقليل حل محله ضابط عسكري إسرائيلي . وقد انصب اهتمامه الأول وسياسته الأساسية على تعزيز الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة .

● وإزاء هذه الأوضاع داخل الضفة وغزة أصدر مجلس الأمن قراراته المطالبة بإيقاف عملية القمع التي يتعرض لها مواطنو المنطقة والتي تخالف اتفاقيات جنيف الرابعة كان طرد عمدة حلحول والخليل والقاضي الشرعي للخليل إلى لبنان في مايو ١٩٨٠ ثم أقالهم في مايو ١٩٨٢ ، مما دفع مجلس الأمن إلى إصدار تلك القرارات الشهيرة والمطالبة بإيقاف هذه التصرفات الوحشية غير القانونية ، فكان القرار رقم / ٤٦٨ وفي يونيو ١٩٨٠ اتخذ القرار رقم ٤٧١ ومن قبل قرار رقم / ٤٦٥ وجميعها تتصل بالأوضاع اللا إنسانية داخل الضفة والقطاع .

● إنها التحولات والتغيرات التي كانت لابد أن تحدث بعد سنوات الاحتلال والقهر وهي ذات التحولات التي أنبتت ثورة أبناء المنطقة وطوفانهم ، وهي أيضا التربة الخصبة لميلاد المستقبل ، وهو الميلاد الذي يتحدد أكثر حين الانتقال إلى الفرع الأخير من أفرع النظام الحكومي الفرع القضائي بالضفة الغربية خلال حقبة الاحتلال ، فإذا عنه ؟

(جـ) الفرع القضائي للنظام الحكومي

● في هذا الفرع حدثت أيضا تغييرات عديدة ، عكست في مجملها ، الحالة التي وصلت إليها الأوضاع القضائية داخل الضفة والقطاع في ظل الاحتلال . وسوف نحصر هذه التغيرات في ثلاثة جزئيات رئيسية : أخرجتها لنا وثائق الأمم المتحدة .

أولا : مظاهر عامة للتحولات القضائية :

أصدرت القيادة العسكرية الإسرائيلية عقب الاحتلال الإسرائيلي البلاغ رقم ٢ المتعلق بتولي قوات الدفاع لمهام الحكومة وأن جميع القوانين التي كانت سارية في المنطقة في ٧ / يونيو ١٩٦٧ ، ستظل نافذة طالما أنها لا تتعارض مع هذا البلاغ أو أي بلاغ أو أمر آخر صادر عن قائد منطقة الضفة الغربية أو يتعارض مع التغيرات الناشئة نتيجة احتلال قوات الدفاع الإسرائيلية للمنطقة .

● بداية ينبغي الإشارة إلى أن م / ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على :

« أنه محظور بصفة خاصة ، أن يعلن أن حقوق الطرف المحتل معطلة أو غير مقبولة في إحدى المحاكم القانونية » .

● وتنص المادة ٥٤ على أنه (كقاعدة عامة يجب أن يصرح للمحاكم المحلية مواصلة ممارسة الولاية التي عهدت بها اليها القوانين الصادرة من قبل الاحتلال) .

ولكن الاستاذ / جيرسون يرى أن هناك استثناءين هامين . الأول يجوز إلغاء المحاكم التي وجهت اليها تعليقات بتطبيق قوانين انشائية أو تمييزية . ويتفرع هذا عن المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على ألا تمنح السلطة القائمة بالاحتلال الحق في أن تلغى المؤسسات والقوانين التي تعزز التمييز التمييزية التي لا تتماشى مع الاحتياجات البشرية . ثانيا لا يجوز إلغاء ولاية المحاكم في الأقاليم المحتل المشتركين في جرائم أمنية ، ومحام الجنود الذين يرتكبون انتهاكات أمام محاكم عسكرية تابعة للسلطة القائمة بالاحتلال . ولا يجوز محاكمة السكان الذين يرتكبون انتهاكات أمام محاكم عسكرية غير سياسية مشكلة على وجه سليم يشترط أن يكون مقر المحاكم المذكورة في البلد المحتل كما تؤكد م / ٦٦ من اتفاقية جنيف الرابعة (١٥) .

● هذا عن الوضع القضائي للأقاليم المحتل كما تقول به ميثاق الأمم المتحدة ماذا عن إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة : قضائيا منذ عام ١٩٦٧ ؟

(١) لقد أدخلت السلطات الإسرائيلية تغييرا هاما وهو إنشاء لجنة طعون بموجب الأمر العسكري رقم ١٧٢ المؤرخ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .. ولقد كان الهدف من وراء ذلك هو اغتصاب سلطات كان ينبغي أن تظل ، طبقا للقانون الأردني السابق في أيدي المحاكم إذ أن هذه المحكمة مشكلة بالكامل من ضباط احتياط عسكريين وتقتصر ولايتها على النظر في الاعتراضات على القرارات للتخذه بشأن قامة طويلة من المواضيع مثل نزع ملكية الأراضي ودفع الضرائب ، والمعاش التقاعدي والحقوق .. الخ (١٣) .

● ويعين قائد المنطقة أعضاء لجنة الطعون بقواعد الأدلة والاجراءات وتحدد هي نفسها اجراءات عملها ، وتصبح قرارات هذه اللجنة نهائية لأن الاستئناف غير متاح . وقد تضرر محامو الضفة الغربية في افتقارها الى الموضوعية والعدالة ويجمل هذا الموقف رجاء شجاعة حين يقول :

(يرى المتقاضون والمحامون أنه مما يحجب الآمال تقديم اعتراضات على القرارات التي

تستند غالبا الى سياسات سلطة الاحتلال ، الى لجنة تعيينها تقس السلطة التي وضعت السياسة إذ نادرا ماتجىء النتيجة مرضية كما أن معدل نجاح المتقاضين الذين يقدمون اعتراضاتهم الى هذه اللجنة منخفض للغاية . وهذا يؤدي إلى تقديم عدد صغير جدا من القضايا رغم الولاية الواسعة للجنة .. وحيث أن اجراءات اللجنة لاتنشر فن المتعذر استعراض السوابق للماضية أو الرجوع الى قرارات اللجنة السابقة ، مما يجعل مهمة المحامي أكثر صعوبة وأقل قابلية للتكهن ، خاصة وأن اللجنة غير مقيدة بسوابق أو بقواعد الأدلة أو الاجراءات (١٤١) .

(٢) وقد أدخل الأمر العسكري رقم ٢١٠ التعديلات التالية على القانون الأردني رقم ٢ بشأن استقلال القضاء :

- حولت السلطات الخولة لوزير العدل الى الشخص المسئول الذي عرف بأنه شخص يعينه القائد العسكري لمنطقة الضفة الغربية لاغراض تنفيذ هذا الأمر .
- استعيض عن المجلس القضائي بلجنة يعينها قائد المنطقة ومن المعلوم أن هذه اللجنة مكونة من أفراد عسكريين رغم أن تشكيلها لم يعلن عن المرة .
- تحول السلطات التأديبية الخولة سابقا للمجلس القضائي الى محكمة خاصة يعينها قائد المنطقة . كذلك فإن القانون الأساسي لهذه المحكمة لم يوضع .

(٣) التغيير الثالث ويمثل في الآتي :

في حين أن المادة ١٠٢ من الدستور الأردني أو الجنائي تتضمن حق جميع المواطنين في عرض القضايا على المحاكم العادية ، المدنية أو الجنائية ، ضد الحكومة أو أي من دوائرها فإن الأمر العسكري رقم ١٦٤ الصادر عن سلطة الاحتلال بالضفة الغربية في ٢ نوفمبر ١٩٦٧ قد نص على الحرمان من هذا الحق ، بل أنه يتأدى في أن يمنع محاكم الضفة الغربية من النظر في أية قضية أو اصدار أي أمر أو قرار ضد أي من المشار اليهم فيما يلي :

١ - دولة اسرائيل وفروعها وموظفوها :

ب - قوات الدفاع الاسرائيلية وأفرادها .

ج - السلطات التي عينها قائد المنطقة أو المتديون من جانبه للعمل في المنطقة .

د - الاشخاص الذين توظفهم هذه السلطات .

هـ - كل من يعمل في خدمة الجيش الاسرائيلي أو يتلقى تفويضا منه ، ولقائد المنطقة اضافة لما سبق ، حق اصدار تصريح للمحاكم للنظر في أية قضية محددة .

● وقد وسع نطاق هذا الأمر تعديل لاحق ، يتطلب تصريحا مماثلا للحالات التي تشمل ممتلكات يملكها أو يجوزها أي من الفئات المذكورة اعلاه ، ويقيد الأمر أيضا حق المحاكم في استدعاء أي شخص موظف لدى أي من الفئات المذكورة اعلاه للدلاء بشهادة ، أو تقديم وثائق ، أو الاجابة على أسئلة شفويا أو كتابة بدون الحصول على موافقة مسبقة من قائد المنطقة . وكانت نتيجة هذا الأمر أن انخفض انخفاضاً شديدا عدد القضايا المعروضة على المحاكم . إذ يستغرق الحصول على هذا التصريح ما بين أربعة أشهر وعام والقضايا التي قد يبدأ نظرها بدون تصريح تؤجل ، اذا كان أحد الموظفين الحكوميين مطلوباً لبدء دليل أو تقديم وثائق . ويترتب على هذا القانون حصانة قسم كبير من الصهاينة ضد اتخاذ اجراء قانوني بحقهم مع أن من المبادئ الرئيسية لاحكام القانون أن تخضع السلطة التنفيذية وموظفوها ، مثل سائر الهيئات والافراد لوسائل المقاضاة العادية التي ينص عليها القانون (١٥).

(٤) يشمل التغيير الرابع في عدم امكان وصول سكان الضفة الغربية الى المحاكم وذلك عن طريق الزيادة غير المناسبة في الرسوم . إذ كان رسم التوثيق المفروض على كل توقيع أمام كاتب العدل يبلغ ٥٠ فلسا ولكن تمديلا أخيرا أوصله الى ١,٦ دينار وكان رسم كل توقيع على توكيل رسمي دينارا . وأصبح بعد التعديل ١٠ دنائير^(١٦)

ومن جهة أخرى لم يزد عدد الموظفين ولم تدفع مرتباتهم ولا يوجد أي تحسن في الخدمات ويذكر الاستاذ / رجاء شحاته أنه ترتب على ذلك بروز عقبتين ازاء وسائل المقاضاة أمام محاكم الضفة الغربية هما :

● قيام الموظف العسكري الاسرائيلي المسئول عن القضاء بسحب القضايا المعروضة على المحاكم ، ويشير محامو الضفة الى حالات ذهبوا فيها لحضور جلسة محكمة وأبلغوا بضرورة تأجيل الجلسة لأن ملف القضية سحبه من المحكمة الضابط المسئول عن القضاء وغالبا ما يحدث هذا عندما تكون مصالح مواطن اسرائيلي في خطر مباشر أو غير مباشر .

● تأخر قائد المنطقة في منح تصاريخ للموظفين الحكوميين المحليين للشهادة عندما تكون شهادتهم مطلوبة وتمتد التأخيرات أحيانا لأكثر من عام .

وعليه لا يمكن الاستمرار أبان ذلك في نظر القضية : (٣٧)

(٥) ويمثل التغيير الخامس في النظام القضائي للضفة في ذلك المستوى المنخفض الذي وصلت اليه محاكم الضفة ، والتي ، مثلت أحد هوم محامي الضفة الغربية الذين يمارسون الاضراب العام النسبي منذ ١٩٦٧ . والواضحة في الآتي :

— عقبات بلا حدود تواجه المحامين بما دفعهم الى تقديم شكوى الى ضابط الجيش الاسرائيلي المسئول عن القضاء بشأن الظروف السائدة . وأرسل اليه في شباط / فبراير ١٩٧٦ التماسا بأن تشكل لجنة لاستقصاء الظروف وتقديم التوصيات ، ولم يجد هذا التماس أى صدى .

● وقبل ١٩٦٧ كان جميع المحامين في الضفة الغربية أعضاء في نقابة المحامين الأردنية وبعد الاحتلال اعترض محامو الضفة الغربية على كل اجراءات الاحتلال واعتبروها غير شرعية خاصة مايلي :

— ضم القدس .

— نقل محكمة الاستئناف من القدس .

— عدم الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة .

● وكان مفهوم محامي الضفة الغربية هو أن مثولهم أمام المحاكم الجديدة التنظيم سيضفي الشرعية على الوضع الجديد . ونتيجة لذلك أضرب عدد كبير من المحامين منذ عام ١٩٦٧ ورفضوا الحضور أمام المحاكم باستثناء المحاكم الشرعية وقد اتخذ قرار الاضراب على أساس اعتقاد عام بأن الاجتلال حالة مؤقتة غير أن السلطات العسكرية أصدرت الأمر العسكري رقم ١٤٦ الذي سمح للمحامين الاسرائيليين بممارسة المحاماة في محاكم الضفة الغربية . ورغم أنه أصدر كتيب مؤقت فإنه لم يبلغ حتى يومنا هذا .

● واعتبر عمل المحامين الاسرائيليين في الضفة الغربية غير شرعي بمقتضى القانون الأردني الذي يقصر حق الحضور أمام المحاكم على المحامين من المواطنين الأردنيين الأعضاء في نقابة المحامين الأردنية .

● ونتيجة لذلك لم يجد سكان الضفة الغربية منذ بداية الاحتلال أى محامين للدفاع عنهم وأخذ بعض المحامين تدريجياً تولى قضايا أمام المحاكم العسكرية والمدنية . ومع ذلك فإن الاضراب الرسمي للمحامين دخل عامة الثامن عشر .

● وقد لخص الاستاذ - رجاء شحاته - نتائج ذلك الاجراء على النحو التالى :
- أتاح للضابط المسؤول عن القضاء أن يتولى جميع السلطات التى كانت سابقاً فى يد نقابة المحامين .

- سمح لمستوى القضاء بالهبوط وظروف المحاكم أن تبلغ منحدرًا حقيقياً ، لأنه لا توجد هيئة منظمة لمقاومة ذلك التدهور .

- سبب معاناة المجتمع بحرمانه من مهنة قانونية حسنة التنظيم .
- حرم المجتمع من التعليقات والأبحاث القانونية التى كان يمكن للمحامين لولا ذلك أن يقدموها بشأن التغييرات والتعديلات الادارية للقانون الأردنى التى وضعتها الحكومة العسكرية ونتيجة لذلك صدر (٨٥٠) أمراً معدلاً للقانون الأردنى دون أن يسمع صوت ممارس من المهنة القانونية (٣٧).

ثانياً : التغييرات الهيكلية فى نظام المحاكم :

يمكن حصر التغييرات الهيكلية الرئيسية التى أدخلت فى المحاكم بعد الاحتلال فى الآتى :

● الغاء محكمة النقض : كان لالغاء هذه المحكمة تأثيرات كبرى حيث نجده قد أثر على كل نظام تطبيق العدالة فى الضفة الغربية فى مجالات عديدة مثل تعيين القضاة وانضباط القضاة والموظفين فى الادارة القضائية ، ودور المحكمة كحكم فى القضايا ودورها فى تفسير أى قانون ، ذى أهمية عامة بناء على طلب دوائر الحكومة ، ويعنى الالغاء أيضاً وضع عبء أكبر على محكمة الاستئناف التى ينبغى أن تعمل الآن كمحكمة عدل عليها . وكل هذه الأعباء تؤثر على كفاءة محكمة الاستئناف .

● نقل محكمة الاستئناف من القدس : إثر الاحتلال مباشرة أعلن القائد العسكرى للجيش الاسرائيلى فى البلاغ العسكرى رقم ٢٦ الغاء محكمة الاستئناف فى القدس ونقلت المحكمة إلى رام الله . وأشار أول تقرير للجنة الأمم المتحدة (الخاصة المعنية

بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة (الى أن هذا النقل يعوق بشدة أداء نظام المحاكم للوظائف حيث أنه أثار ردود فعل من جانب القضاء أدى بأنشطة محكمة الاستئناف الى التوقف . ونتيجة لذلك أوصت اللجنة الخاصة بأن تطلب الجمعية العامة من حكومة اسرائيل اعادة النظام القضائي في الاراضي المحتلة الى الوضع الذي كان قائما قبل الاحتلال ولا سيما اعادة محكمة الاستئناف الى مقرها في القدس (٢٨) .

وكان النقل يمثل في ذاته ادماجا رمزيا للقدس الشرقية وهو الوضع الذي ساهم في خلقه اضراب المحامين الصامت منذ ١٩٦٧ .

المحاكم العسكرية : انشئت المحاكم العسكرية للضفة الغربية بمقتضى البلاغ رقم ٢ الذي حل محله فيما بعد البلاغ رقم ٣٧٨ . ورغم أن المحاكم العسكرية معروفة بأنها مؤلفة من : اما رئيس (ضابط في الجيش الاسرائيلي) وضابطين آخرين أو قاضي عادي فإن كل القضايا تقريبا ينظر فيها الآن عمليا الرئيس (!!) أي قاضي واحد ، وتتطلب قرارات الادانة الأحكام الصادرة من محكمة مؤلفة من ثلاثة أعضاء تصديق قائد المنطقة الذي يستطيع تغييرها والغاءها وقبولها . وفي حالة وجود قاض بمفرده لا تحتاج قرارات الادانة والأحكام الى تصديق بمائل ، ولكن من سلطة قائد المنطقة أن يغير الحكم ولا يسمح باستئناف الأحكام الصادرة عن أي من المحكتين .

● وترى الوثائق الدولية^{١٩} انعدام حق الاستئناف ينتهك مبدأ أساسياً في قواعد القانون ويتعارض أيضا مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . إذ تحظر المادة ٣ (١) (د) المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية ، إصدار الأحكام وتنفيذها بدون حكم مسبق تصدره محكمة مشكلة حسب أصول مرعية . تشمل جميع الضمانات القضائية التي تقر الشعوب المتحضرة بضرورتها . وجاء التعليق الرسمي لأحد فقهاء القانون الدولي حول هذه المادة كالآتي : « تحيط جميع الدول المتحضرة تطبيق العدالة وبيضات تهدف إلى إزالة امكانية وقوع أخطاء قضائية . وقد أعلنت الاتفاقية بحق ضرورة ذلك حق في زمن الحرب » .

● والمحاكم العسكرية في الضفة الغربية ولاية قضائية تخولها النظر في أي قضايا تتعلق بأفعال ارتكبت قبل أو بعد دخول قوات الاحتلال الاسرائيلية للمنطقة مع أن المحكمة أمام محكمة عسكرية بسبب جرائم ارتكبت قبل الاحتلال مناقية لاتفاقيات جنيف

الرابعة . (هكذا تقول اتفاقيات ووثائق الأمم المتحدة) وبعد الاحتلال أعادت إسرائيل تطبيق أنظمة طوارئ الدفاع لعام ١٩٤٥ التي تم إلغاؤها أثناء الإدارة الأردنية . ولم تطبق هذه الأنظمة أبدا في الضفة الغربية في عام ١٩٥٠ وكانت سلطة الانتداب البريطاني على فلسطين قد وضعت هذه الأنظمة كتدبير للرد على أعمال الإرهاب بما في ذلك الأعمال الإرهابية التي أرتكبتها المنظمات الصهيونية .

● ويلقى المتهمون أمام المحاكم العسكرية صعوبة في مقابلة محاميهم . ووفقا للمادة ١١ من الأمر ٢٩ ، للمحاكم العسكرية أن تسمح للسجين بأن يجتمع بمحاميه أو أن يرفض ذلك . وفي السنوات القليلة الماضية أصبحت السياسة المتعلقة بإصدار الأحكام تزداد قسوة بالتدريج . ويجمع الحكم بين السجن والغرامة . وازدادت قيمة الغرامات في السنوات القليلة الماضية : وتعني السنة الواحدة من الحبس مبلغا أقصاه ١٥,٠٠٠ شيكل إسرائيلي (تقريبا ٣,٠٠٠ دولار أمريكي) وعندما تتجاوز فترة الحبس خمس سنوات تبلغ الغرامة ٧٥٠,٠٠٠ شيكل (أي ما يعادل ١٥,٠٠٠ دولارا أمريكيا) . والجنحة الخفيفة ، كالاشتراك في اجتماع يمكن تفسيره بأنه سياسي في طبيعته ، يعاقب عليها بفترة حبس تصل إلى ١٠ سنوات ، وبما أنه ليس هناك استئناف فإن سلطة القاضي مطلقة ، وقد أكد السجناء العرب أن أحكام الأدانة تستند غالبا إلى اعترافات انتزعت منهم بالاكراه .

ثالثا : التغييرات التي أدخلتها إسرائيل على القانون الأردني :

● من واقع وثائق الأمم المتحدة سألقة الذكر تقدم بعض التغييرات ، التي أدخلتها إسرائيل على القانون الأردني كقيود على الحقوق الأساسية والتي ليست إلا بعض أمثلة على التغييرات التي أدخلتها إسرائيل عن طريق الأوامر وأسايب المهر العسكرية :

١ - قانون العمل :

من بين العديد من التعديلات التي أدخلتها إسرائيل على قانون العمل الأردني يأتي الأمر العسكري رقم : ٨٢٥ ليثمل أهمها . ويوجب هذا التعديل لا يحق لأي شخص أن ينتخب للجنة الإدارية لنقابة مهنية ما لم يكن عاملا في المهنة أو الحرفة ذاتها أو أن يكون قد جرى استخدامه من قبل النقابة . ويعلن الأمر عدم قبول الترشيح :

(أ) لأي شخص يثبت ادانته بارتكاب جريمة يتجاوز حكمها الحبس خمس سنوات كاملة .

(ب) لأي شخص أدين بجنحة أمنية من قبل محكمة ذات ولاية في المنطقة أو في إسرائيل .

٢ - حرية الحركة :

يعطى الأمر العسكري رقم ٣ الحاكم العسكري سلطة اعلان « مناطق مغلقة » وبالتالي يمنع الحركة إلى تلك المناطق أو منها دون تصريح واستخدام هذه القاعدة لأعلان الضفة الغربية كلها منطقة مغلقة . ويلزم الحصول على تصريح لمغادرة الضفة الغربية ويعطى هذا التصريح أو يمنع فقط حسب ما يراه الحاكم العسكري مناسباً .

● ويقول الاستاذ / رجاء شعاعته في هذا الصدد :

(ان أسباب اعطاء التصريح تبدو استبدادية في بعض الأحيان لكنه عادة ما يكون وراء ذلك دافع سياسي معين . ف مناسبة منح التصريح تستخدم غالباً كفرصة للحكومة العسكرية لممارسة الضغط على شخص ما . ولقد يمنح التصريح لرئيس البلدية أو للشخص الذي له نشاط سياسي أو يحرم منه وفقاً لمدى تقبل الحكومة الاسرائيلية لآرائه . فالتصريح للطلاب الذي يذهب للدراسة في جامعة « بيرزيت » العربية قد يمنح أو يؤخر إذا رفض أن يصبح « مخبراً » وقد لا يمنح التصريح لشخص ما إلا إذا تخلى عن حقه في العودة إلى وطنه . ان الفلسطينيين الذين يحرمون بهذه الأساليب من حقهم بالسفر إلى وطنهم والاقامة فيه مقتنعون بأن أسباب هذه القيود لا تتعلق باعتبارات أمنية بل تتصل بالنظرة الاسرائيلية في تخليص الأرض من سكانها الأصليين) (١٩).

٣ - العقوبة الجماعية :

من المتعارف عليه أن المسؤولية الشخصية مبدأ أصيل في حكم القانون . وينطوي فرض العقوبة الجماعية على اتخاذ عقوبات دون محاكمة أو إتاحة فرصة لغرضها على المراجع القضائية .

والعقوبة الجماعية معظورة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة المدنيين في الأراضي المحتلة . وكان هذا النوع من العقوبة بأشكاله للتنوعة جزءاً من السياسة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة لم تنف السلطات الاسرائيلية أنها تلجأ إليه . وتصيب العقوبة الاقارب أو الجيران أو حق للجن أو القرى بأكملها (٢٠).

٤ - حرية التجمع :

يحظر الأمر العسكري رقم ١٠١ تجمع أو التقاء عشرة أشخاص فأكثر دون ترخيص أجل مسيرة أو اجتماع حيث « يمكن » سماع خطاب أو حديث في موضوعات سياسية موضوع يمكن أن يعتبر سياسيا . وقد فُسرَت المحاكم العسكرية هذا الأمر بتصرف (بحيث جعلته سيفا مصطلبا على رقاب أهالي الضفة وغزة في سنوات الاحتلال وينطوي الاجتماع غير المشروع في ثناياه على حكم بحد أقصى عشر سنوات من الحبس غرامة تبلغ ٧٥,٠٠٠ شيكل اسرائيلي (حوالى ١٥,٠٠٠ من الدولارات الأمريكية) .

● وهكذا تتوالى التحولات .. والتغيرات ما بين شكلية - وهي والحق يقال بسـ وقليلة وبين جنسية وهي لاتحصى !!

● وهكذا يقوم التحول في النظام الحكومى بأفرعه الثلاث : التنفيذى والتشري والقضائى يقدم نفسه كنموذج للحالة العامة السيئة التى وصلت اليها الضفة الغرب وقطاع غزة .

● ولقد كنا فى اختيار الوضع « القانونى من خلال موثيق ودراسات الأمم المتحدة معتمدين ذلك ، حيث اللغة القانونية يجفأها وحدتها العلمية ، تمثل هنا المطلب الر لدراستنا التى تهدف إلى معرفة الذات وبعمق ، والذات هنا هى الضفة وغ و « العمق » هنا لن يمكن الوصول إليه دون امتلاك الأفكار والحقائق !! ونأما نكون قد وفقنا !! بعد هذا نأتى إلى الجانب الآخر فى وضع الضفة الغربية وقطاع فى الفترة السابقة وتقصد به هنا الوضع الاجتماعى ممثلا فى تقييم موضوعى شامل « نموذج تمهيدى للمرحلة والمنطقة » ، « الأطفال الفلسطينيين » ، فإذا عنهم تعلم وحياتيا واجتماعيا وسياسيا ؟ ماذا عنهم وهم الذين ولدوا جميعا فى الفترة التا للاحتلال ، والذين يمثلون بأوضاعهم هذه مدى الحالة التى وصلت اليها الأوضا اجتماعيا - داخل الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام ١٩٦٧ ؟ وهى الحالة التى بدأ- كما قلنا من قبل تكن بنور الثورة والتمرد والنزى سوف يفتت الجسد الصهيونى الداخلى .

المطلب الثاني

الضفة الغربية وغزه اجتماعيا بعد العام ١٩٦٧ نموذج الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة

لمحة سكانية :

تسجل وثائق الأمم المتحدة ان تعداد سكان الضفة - كما سبق وقلنا يصل إلى ٧٠٠,٠٠٠ ألف نسمة ، منهم ٣١٣,٠٠٠ شخص مسجلين كلاجئين ، ومنهم ٢٠٢,٩٤١ يعيشون في ثمانية مخيمات وان غزة تصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ ألف تقريبا وهذه الأرقام غير دقيقة تماما ونعتقد أنها قد زادت الى الضعف . وفيما يلي تقسيم السكان حسب فئات الأعمار كما أوردته وثائق الأمم المتحدة والتي ترى أن نصف السكان تقريبا هم دون سن الـ ١٤ عاما : (١) .

(جدول عن سكان الضفة والقطاع)

الضفة الغربية		قطاع غزة وشمال سيناء		
العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
٢١٦,٠٠٠	% ٤٦,٤	٢٠٩,١٠٠	% ٤٧,٥	٠ - ١٤ سنة
١٨٣,٤٠٠	% ٢٦,٩	١٣٣,١٠٠	% ٢٧,٨	١٤ - ٢٩
٧٧,٨٠٠	% ١١,٤	٥٠,٣٠٠	% ١١,٤	٣٠ - ٤٤
٦٠,٥٠٠	% ٨,٩	٢٧,٧٠٠	% ٨,٥	٤٥ - ٤٩
٤٣,٢٠٠	% ٦,٤	٢١,١٠٠	% ٤,٨	٥٠ - ٦٠
٦٨١,٠٠٠	% ١٠٠,٠	٤٤١,٣٠٠	% ١٠٠	

المصدر / وثائق الأمم المتحدة السابقة بالاضافة إلى وثيقة / الوضع القانوني للضفة وغزه : ولقد كون الباحث الجدول منها عقيقة .

(يلاحظ أن هذه الاحصائيات قد اجريت عليها زيادات شكنية وصلت إلى الضعف ولكنها تصب في النهاية في زيادة من دون سن الـ ١٤ عاما) .

● ان الجدول السابق يقدم حقيقة أساسية :

« ان نصف سكان الضفة والقطاع تقريبا ($Z 46,5$ و $Z 47,5$) دون الرابعة عشر عاما ، فهل يكفي هذا لتفسير الطبيعة العامة الغالبة على مظاهرات الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث كان الأطفال هم أبطالها وضحاياها ؟ وهل يجيب هذا التفسير ، لماذا اخترنا وضع الأطفال بالضفة والقطاع كإداة للدراسة وكحالة دراسية تعكس حقيقة الأوطاع الاجتماعية ، والمعيشية التي وصلت إليها واحدة من أعز وأخطر أراضينا المحتلة ؟

● فبعلاج بعض النواحي المجهولة في حياة أطفال ضفتنا الغربية ، الذين يمثلون وهم الخارجون من تحت أقباض الاحتلال والمماناة التي لا يعرفها سواهم من أطفال العالم المتدين ... قد نعرف إلى أي مدى سوف يكون طوفانهم القادم قاسيا لا يرحم ولا يستثنى ...

١ - الحياة العائلية والتعليمية :

لعلنا لا نبالغ اذا قلنا أن الضفة الغربية وقطاع غزة - والاحتلال الاسرائيلي : مثلوا منذ العام ١٩٦٧ المادة الخام للعديد وللقرارات وللوصيات ولعمل أهمها ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن في مارس ١٩٨٠ الذي حدد فيه (ان جميع التدابير التي تتخذها اسرائيل لتغيير الطابع العمراني ، أو التركيب الديمغرافي ، أو البنية المؤسسية أو مركز الأراضي الفلسطينية ، أو الأراضي العربية الاخرى التي أحتلت منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، أو أي جزء منها لا صحة قانونية لها وان سياسة اسرائيل وممارستها من أجل توطيد بعض سكانها في تلك الأراضي تشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق سلس شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وتشكل في تلك الأراضي خرقا صارخا لاتفاقيات جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب /

● وكالعادة !!

● أصيبت الأذن الاسرائيلية في مجلس الأمن الدولي «بالصم» وبالاستهزاء ممن يتحدث .

بل أنها كما سبق ورأينا - زادت من حدة اجراماتها العدوانية تجاه سكان الأراضي المحتلة ، فتوالدت المعارضة العربية كرد فعل ، مما دفع السلطات الاسرائيلية إلى اتخاذ تدابير أخرى لترد على تلك المعارضة ، وهي التدابير التي لم تستثنى .. فن الأطفال .. إلى كبار السن ... ولهنا مظاهره ، وأشكاله :

● فالحياة القاسية التي يعيش في ظلها الأطفال الفلسطينيون تنعكس بصورة مؤثرة في تعبيراتهم الفنية للسجلة وفي مشاهد كثيرة مطلية بألوان قاتمة متشائمة ويمتد هذا اللون الكئيب إلى عملية التعليم التي تتم وفق مناهج تضعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، وحيث لم تتجاوز نسبة إنشاء المدارس ٦ ٪ فقط منذ العام ١٩٦٧ وبذلت الحكومة الاسرائيلية جهوداً مكثفة لتمطيل انشاء مدارس جديدة أو مجرد ترك الأهالي ينشئونها .

● وتقول وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ في معرض الحديث عن الأطفال الأكبر سناً والمشاكل التي يواجهونها إلى أن الطلاب للتحقق بمختلف مستويات التعليم يضطرون إلى ترك الدراسة سعياً إلى استكمال الدخل العائلي بسبب غياب أو فقدان الآباء وانفصال الأسر ومعدل التضخم العالي ، بالإضافة إلى ذلك - والكلام للوثيقة اصدرت سلطات الاحتلال في عام ٧٦ / ١٩٧٧ مرسوماً يقضى بعدم قبول الطلاب الذين ألقى القبض عليهم أو سجنوا في المدرسة من جديد إلا بموافقة الحاكم العسكري .

● ' وذكّرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة في تقرير لها رفعت منذ نحو العام إلى اللجنة الخاصة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني : ان السياسة التعليمية في ظل الاحتلال الاسرائيلي قد ضيقت بشدة من اكتساب المعرفة المتعلقة بالتاريخ والثقافة الفلسطينية وان سلطات الاحتلال قد حذفت من المناهج الدراسية المواد التي تشير إلى فلسطين والوطنية الفلسطينية والهوية القومية للشعب الفلسطيني وأن ما يرد من اشارات الى المساهمة في الثقافة والتاريخ الانساني يخضعان للرقابة والحذف وأن الأطفال التي تحمل اسم فلسطين استمض عنها بأخرى .

● وهناك ما هو أكثر من هذا :

فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التابعة لها مثل « الأونروا » قد أقامت عدداً من برامج التدريب المهني إلا أن هناك قليلاً من فرص العمل متاحة للتدربين في مختلف المهارات ، وقد جاء في تقرير بعثة منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٩ أن حوالي ٣٥.٠٠٠ متدرب حصلوا على شهادات في مختلف الموضوعات بين سنتي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ من مختلف مؤسسات التدريب المهني ، غير أن البعثة ذكرت أنه في أحد المراكز لم يتمكن سوى ٢٠ ٪ فقط من حملة الشهادات من الحصول على عمل في الأراضي المحتلة بعد تخرجهم ، كما يؤكد التقرير أن مستوى التدريب في مؤسسات

التدريب المهني هذه ليس عاليا جدا حيث انه يجري اعداد المتدربين بوجه عام لمن تتطلب مهارات متوسطة في الاقتصاد الاسرائيلي على حد قول التقرير .

● بل ان سلطات الاحتلال - علاوة على ما سبق قد ولدت وابتقت من خلال أعمالها شعورا بعدم الأطمئنان في نفوس المدرسين والطلاب في جميع المؤسسات التربوية وقد أبلغ الخبراء أصحاب - التقرير - بالمضايقة المستمرة التي يتعرض الطلاب والهيئات التدريسية لها . وقد أخذت هذه المضايقات شكل الاعتقالات المتكررة والضرب والاحتجازات الإدارية واغلاق المدارس. وفي بعض الأحيان كان يجري نقل المعلمين بالتدريب العملي في مدارس الضفة وقطاع غزة وقد بررت سلطات العدو هذه الأعمال بأسباب تتعلق بالأمن وحفظ القانون والنظام !

● وليس هذا فقط ...

فلقد عدل المنهج الدراسي المطبق في المدارس العربية في اسرائيل ولقد ورد في تقرير لمنظمة اليونسكو صادر منذ عامين ما يلي :

« شرعت السلطات الاسرائيلية في أعداد طبعات معدلة للكتب المدرسية الأردنية الحالية المستخدمة في الضفة الغربية قبل الاحتلال وتبين من قائمة العناوين المطبوعة من قبل السلطات الاسرائيلية لاستخدامها في المدارس الحكومية في الضفة الغربية ، ان عددا من كتب الجغرافيا ، والتربية الوطنية والمواد الدراسية المقررة في المنهاج الأردني قد أسقطت ، والنصوص غير متطابقة في كثير من الأحيان ، وأستعيز عن بعضها بنصوص أخرى جديدة ويصدق هذا بوجه خاص على الخرائط التي اقتصر في كثير من الحالات على الحادة طباعتها وإضافة كلمة « اسرائيل » بأحرف كبيرة عادة في المكان المناسب أو في مكان كلمة « فلسطين » أو في أي مكان خال » .

● وأيضا ...

يشهد تقرير مقدم عام ١٩٨٠ من البفوض العام لمنظمة « الأونروا » بأن هناك قيودا جديدة تفرض على الكتب التي تستورد من البلاد العربية والتي يشتم فيها ما له صلة بالأدب أو الثقافة العربية والذي يمر منها يحصل عنه رسوما جركية عالية ..

● وأيضا :

أجريت دراسة استقصائية عن « الحرية الأكاديمية من قبل فريق مكون من ثمانية أساتذة أمريكيين قاموا بزيارة الضفة الغربية في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠ ، وقد

قال الفريق في بيانه المؤرخ فبراير ١٩٨١ أن أعمال الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة تعرقها سلسلة من القيود المفروضة من قبل الحكومة العسكرية ، وأكد الفريق أن هذه الحالات أشتدت بالأمر العسكري رقم / ٨٥٤ الصادر في تموز / يوليو ١٩٨٠ من قبل الحاكم العسكري للضفة ، وهو أمر يعدل القانون الأردني السائد ليوسع نطاق الرقابة العسكرية بحيث تشمل مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية والذي تتضمن : (ان على جميع الجامعات بمقتضى الأمر السابق ان تجدد تراخيص عملها سنويا وان تقدم قوائم بأسماء المدرسين والطلاب إلى الحكومة العسكرية للموافقة عليها ولتدخل البرامج الجديدة والكتب المدرسية والطلبات المتعلقة بالمعدات التعليمية والمحاضرات العامة ضمن اختصاص الحكومة العسكرية) .

● وقال الفريق السابق كذلك أنه لاحظ وجود رقابة واسعة النطاق على الكتب ومنع ، أو احتجاز لتصاريح العمل الخاصة بالمدرسين الأجانب ، ووجود قيود على رابطات الاساتذة والطلبة ، ومراقبة عامة على النشاط الثقافي وقد كتبت الاساتذة / ماري وجراي . والتي كانت احدى أعضاء الفريق رسالة إلى رئيس تحرير مجلتها:

وقالت فيها (لقد رأينا مضايقة الطلاب والاساتذة بعمليات الاعتقال العشوائية وان الحاكم العسكري قد أدخل تغييرا على القانون الأردني فيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية لكي يعطى لنفسه سلطة فصل الطلاب الجامعيين واستبعاد الاساتذة ، والفاء اللوائح الجامعية ، وان الكثير من الفلسطينيين قد اعتبروا هذه الخطوة بمثابة محاولة لممارسة قدر أكبر من السيطرة السياسية على جامعات الضفة الغربية) وقد أشار د حنا ناصر ، رئيس جامعة « بيرزيت » إلى هذا الموضوع بقوله (أن هذا نموذج لضرب الحرية الأكاديمية وحقوق الانسان في الضفة الغربية) ... وهكذا ...

● فهل من مزيد (!!)

٢ - من التشغيل الإجباري ... إلى التعذيب :

(تقول الوث)

٢ - من التشغيل الإجباري ... إلى التعذيب :

تقول الوثيقة التي أشرنا إليها من قبل بشأن موضوع تشغيل الأطفال الفلسطينيين القصر من أبناء الضفة الغربية وغزة ان هذا الموضوع يتم وبشكل جاد وغير انساني ، فلقد

ظهرت دلائل مفادها أن العمال القصر الفلسطينيين يعانون أشد المعاناة من الاضطهاد الصهيوني .

● وعقب زيارة أولية تمت في ابريل ١٩٧٨ قامت بعثة عينها المدير العام لمنظمة العمل الدولية ورأسها فالتيكوس / مساعد المدير العام والمستشار لمعايير العمل الدولية ، بزيارة عدة أماكن من بينها اسرائيل والأراضي العربية المحتلة في الضفة والقطاع وذلك خلال الفترة من ٢٥ فبراير إلى ١٠ مارس ١٩٧٩ ، وعلى النحو المذكور في تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية أسفرت البعثة أسبوعين ، أجريت خلالها مناقشات عديدة وزارت أجزاء من اسرائيل وزارت المستخدمين سواء في الأراضي المحتلة أو داخل اسرائيل ، ووجدت البعثة أنه بصرف النظر عما تنطوي عليه حالة الاحتلال من مسائل قانونية وسياسية رئيسية ، فإنها تثير أيضا في مجال علاقات العمل التي عانيت بها البعثة على وجه التحديد مشاكل نفسية وأخلاقية لا يمكن تجاهلها بل وينبغي عدم تجاهلها .

● وتستطرد البعثة في تقريرها قائلة :

(وكان عدد السكان الممكن تشغيلهم ٢١٥,٤٠٠ نسمة منهم ١٣٤,٣٠٠ نسمة في الضفة الغربية و ٨١,١٠٠ نسمة في غزة وشمال سيناء وكان معدل الاشتراك المنخفض للغاية في النشاط الإقتصادي مثار دهشة كبيرة في عام ١٩٧٨ حيث كان السكان المنتجون لا يمثلون أكثر من ٢٤ ٪ فقط من العدد الأجمالي للسكان ، ولاحظت البعثة أن أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض معدل الاشتراك في النشاط الإقتصادي هو ارتفاع نسبة صغار السن بين السكان .

● كما رأت البعثة أن تشغيل صغار السن اجباريا هو أحد الجوانب الشديدة الخطورة لمسألة تشغيل العرب خارج الجهاز الإداري الرسمي ، وأبلغت البعثة أن السلطات الاسرائيلية قد قررت كقاعدة عامة عدم السماح بمنح العمل في اسرائيل للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن السابعة عشرة ، ورأت البعثة أن هذه القاعدة مرعية في الظاهر فقط ، حيث أن البعثة علمت من مصادر مختلفة وموثوق بها أنه من المعتاد أو من السهل اكتشاف حالات لا حصر لها من تشغيل أشخاص تقل أعمارهم كثيرا عن السن المحددة لاسيا في الوحدات الزراعية ، ووحدة الانتاج الصغيرة كما أكدت البعثة أنها قد توصلت من واقع عدد من القضايا المعروضة على المحاكم في عام ١٩٧٨ الى أن عددا كبيرا منها يتعلق بتشغيل القصر وأوردت البعثة أرقاما جمعت خلال حملة شنتها السلطات في فترة

أيلول / سبتمبر / أكتوبر ١٩٧٨ ضد العمالة غير القانونية ، وتبين هذه الأرقام أن ما يقرب من ٢٠ ٪ من عمال الأراضي المحتلة الذين يجري استخدامهم في إسرائيل على نحو غير قانوني هم من القصر .

● ومن التشغيل الاجبارى ... إلى التعذيب ...

● فلقد أصدرت السلطات العسكرية الاسرائيلية - كما سبق ورأينا منذ احتلال الضفة والقطاع عددا كبيرا من اللوائح والأوامر العسكرية التي أدت إلى مقاومة شديدة من جانب السكان لعرب بما فيهم الأطفال ، واتخذت هذه المقاومة شكل المظاهرات ، والقاء الأحجار على المركبات الاسرائيلية والاضرابات وتوزيع المنشورات ، فضلا عن وضع القنابل في المناطق العامة ، وقد ترددت تأكيدات كثيرة مفادها أن المقبوض عليهم في هذه الحوادث سواء من البالغين ، أو الأطفال قد تعرضوا للتعذيب بهدف انتزاع الاعتراف منهم وإن المحتجزين منهم يعاملون في كثير من الأحوال معاملة سيئة وعلى سبيل المثال ذكر فريق تقصى الحقائق التابع لصحيفة « صنداي تايمز » اللندنية في عدد الصحيفة الصادر في ١٩ يونيو ١٩٧٧ : -

« أن أجهزة الأمن والمخابرات الاسرائيلية تسوء معاملة العرب أثناء اعتقالهم بل ويحدد هذا التقرير نوعية المعذبين فيؤكد أن النسبة العالية من الأطفال ، ويستشهد بقول السيد / فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل السابق في معرض الادلاء بشهادته أمام « لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة » إلى ممارسة شائعة تتمثل في القاء القبض على القصر وسجنهم وإساءة معاملتهم أثناء فترة اعتقالهم وذكر أن عمليات القاء القبض هذه أمر مألوف وأشار إلى حالات كثيرة كان عليه أن يتدخل فيها بوصفه رئيسا للبلدية للافراج عن صبية محتجزين ، وقد دأبت اسرائيل بالطبع على انكار هذه الحقائق .

● وتقوم أوضاع المدارس والجامعات والسجون التي تكتظ بالعرب (وصل تعدادهم إلى أكثر من ٣٠ ألف عربي داخل سجون اسرائيل حتى نهاية عام ١٩٨٦) كدليل حي على صدق ما تقوله مواثيق الأمم المتحدة وما يظهره الواقع القاسي المرير .

● ويكفى أن نسجل هنا ما ذكرته وثيقة قدمت للأمم المتحدة عن أوضاع هؤلاء الأطفال منذ عام ونصف حين ختمت سطورها قائلا :

(ان هناك جيلا فلسطينيا يتم في ظل أحوال معيشية واجتماعية وتعليمية قاسية ..
ولاشك أنها أحوال صعبة . ورغم أنه يمكن القول بأن المجتمع الدولي قد ركز اهتمامه لفترة
تزيد على ثلاثين سنة على هؤلاء الفلسطينيين بصفة لاجئين ، وأنه قد حاول عن طريق
منظمة الاونروا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو - ومؤسسة
الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . الصليب الأحمر الدولي ، تأمين المستوى الأساسي للحياة
على الأقل ، فإن أوضاعهم متردية وصعبة والاضطرابات السياسية التي شاهدها المنطقة
تشكل عنصرا جديدا لم تجربه غالبية أطفال العالم ... وتستطرد الوثيقة قائلة :

« ... ورغم أن هذه الاضطرابات تترك بصماتها على جميع أطفال العالم والمنطقة
العربية ، إلا أن أطفال الضفة وغزة ينثون بعنء أضافي يتمثل في العيش في ظل احتلال
قاسي ، وعنيف منذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، ولا بد أن تترك هذه الحالة تأثيرا نفسيا
كبيرا على هؤلاء الأطفال .

ولقد أثارت هذه الأوضاع عطف المجتمع الدولي كما أنها في نفس الوقت أثارت تصميم
الجيل الجديد على البقاء والتغلب على الهنة الكبيرة . وهو الأمر الذي أثار إعجاب
الكثيرين ، واسترعى انتباه الكثيرين الذين شاهدوا المأساة الفلسطينية مباشرة وخاصة
فيما يوليه الفلسطينيون المقيمون في الأراضي المحتلة من عناية شديدة في تعليم أطفالهم ،
فإن الفلسطينيين يعتبرون التعليم سبيلا إلى تحسين أحوالهم ، وهم يحقون في ذلك تماما ،
كما أنه ليس من المستغرب أن يعتبروا أطفالهم أثمن مورد طبيعي لهم) .

هكذا تنتهي سطور الوثيقة ، وهكذا تتضح صورة التسعة عشر عاما من الاحتلال
في كلمة على شفة طفل فلسطيني جائع ، مطارد ، مشرد سجين يبحث عن كلة عربية
داخل أظلفة كتبة الصفراء ...

- وهل اختلفت الضفة والقطاع « الأرض والشعب عن هذه الحالة » سجن ، تعذيب ،
املاق ، تشرد ، وبحث دؤوب عن هوية عربية ضائعة تماما مثل أطفالهم ...
- فأى مناخ هنا ..
- أى مناخ هنا تحمل « أحشاء رحمة » بنور الثورة .
- وأية ثورة تلك التي يتعدى عمر « جنينها » ومحاضها التسعة عشر عاماً ..

- أية ثورة !!
- أية ثورة تلك ، التي تضغط على احشائها المتغيرات والأحداث : من بيروت إلى ايلول الأسود ، ومنه إلى تل الزعتر ، إلى صيدا في بيروت ثانية .
- أية ثورة تلك التي تقدم نفسها اليينا كي نخرجها من تلك الأحشاء الحبلى منذ سنين ..
- مجرد إخراج ...
- إخراج !!

الهوامش :

1) Great Britain and Palestine 1915-1945. Royal Institute of International Affairs, Information paper no 20 (Oxford University press, 1945), P. 51.

(٢) في تفصيل هذا الباب انظر د. عبد الوهاب الكيالي والموحز في تاريخ فلسطين بيروت ، ١٩٧٤ .

(٣) وثيقة الامم المتحدة : الوضع القانوني للأرضة العربية وتطاسع غزة : اعنت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - الامم المتحدة - نيويورك ١٩٨٢ ص ١٨ - ٢٠

(٤) مبنونة بـ « اتفاقية جنيف المنطقة بحماية المدنيين في زمن الحرب » وتسمى باتفاقية جنيف الرابعة .

(٥) يقارن هنا : اعلان ممثل اسرائيل لدى الامم المتحدة الصادر في ٢٦ / أكتوبر ١٩٧٧ والذي حل وجهة للنظر الاسرائيلية بتفصيل .

- 6) ALAN Gerson/Israel, the west Bank and International Law
(Frank Cass and Company Limited, 1978, P. 71-75.

(٧) وثيقة الأمم المتحدة رقم ٨٠٨٩ / ص ٦٢ - ٦٤

- 8) Raja Shehadeh, the west Bank and the rule of law (International commission of Jurist, 1980, 103-110

- 9) Raja Shehadeh, Op Cit P. 103-104.

(١٠) المرجع السابق ص ١٤ .

(١١) المصدر السابق ص ١٥ - ١٧ .

- 12) Gerson. Israel, the west Bank and International Law. Ibid. P.124

(١٢) يرجع بشكل أكثر تفصيلا : رجاء شحاته . م . س . د ص ٣٠

(١٤) رجاء شحاته . مرجع سابق . ص ٢٣

(١٥) رجاء شحاته . مرجع سابق ص ٢٦

(١٦) يلاحظ منا ان الدينار الاردني = ١٠٠٠ فلس = ٣ من الدولارات
الأمريكية .

(١٧) رجاء شحاته - مرجع سابق - ص ٤٠

(١٨) رجاء شحاته - مرجع سابق ذكره - ص ٥٠

(١٩) وثيقة الأمم المتحدة A/8059/١

(٢٠) رجاء شحاته . م . س . ص ٧١ - ٧٢ .

(٢١) وثيقتا الأمم المتحدة رقمي ٨٠٨٩/١ - ١٠٧٧٢/١

خاتمة



● هنا هو ... وبعد ما يقرب من عشرين عاماً من الاحتلال والقهر ، حال الضفة الغربية وقطاع غزة ، الأرض والشعب ، واللياء ، والمقدسات والتاريخ ... واقع مرير ، ومصير غير معلوم ... وصمت أكثر مرارة من المحيط العربي إزاء ما يحدث ..
●● فالى مق ؟

●● ذلك هو السؤال الصعب ، الذى بحاجة إلى كفاح وتحدى ، وصمود من أصحاب البندقية ، وإلى دعم غير محدود لأبطال الداخل الذين بأيديهم وحدهم حل القضية من خلال تفجير دولة الاحتلال .. تفجير من الداخل ، وثورة لاتهدأ وحرب طويلة النفس ، حرب التحرير الشعبية من كل صوب ... (وذلك موضوع آخر) فقط ما نود أن نؤكد عليه هنا ، هو ضرورة الكفاح للسلح ، من الداخل والخارج معا لكى نزيل تلك الأكنوبة السرطانية المسماة بإسرائيل ...

● ونحية فى ختام هذه السطور لكل يد تحمل السلاح ، تحية للناضلين فى أرضنا المحتلة ، أمهات وأطفال وشيوخ وشباب بالجامعة ، تحية لهم وليسمعوا لى بإهداء هذا العمل لهم تعبيراً عن المشاركة فى الهم ، والمصير .

رفعت سيد أحمد

القاهرة ١٩٨٦

ملحق رقم (١)

" المستوطنات (الاسرائيلية) بالمعزة وعزة حنسي

نهاية عام ١٩٨٦ "

اهمية الملحق تعود الى معرفة حجم الاستيطان الذي تم
والخطورة التي يحملها هذا " الكم " وكيف انه تم بناء هبة
المستوطنات وفق خطط هندسية دقيقة ، وتعمدت " اسرائيل " ان
تجعلها قريبة من مصادر المياه بالمعزة وعزة ، ولتتولى لتسرق
المواجلات وابار المياه ، وهي اهداف لا تخفى نتائجها الخطرة على
العهد !!.

المصدر : رفعت سيد احمد : العودة جديد للجامعة مسي
الخطوة وعزة ، شؤون عربية تونس العدد ٢٢ - ٢٤ ، بتاريخ تشرين
الثاني / كانون الاول ١٩٨٢ ، ص ٢٠١ - ٢٠٤ .
- الوطن : (الكويت) ٢٢ / ١١ / ١٩٨٤ عن دافار (الصهيونية) .

المستوطنات الاسرائيلية بالمعزة وعمره حتى ١٩٨٦

اسم المستوطنة	سنة الاسماء
<u>١ - مستوطنات المعزة العربية</u>	
١ - الحي اليهودي	١٩٦٧
٢ - رامات اسكول	١٩٦٨
٣ - عروب	١٩٧٠
٤ - نقي يعقوب	١٩٧٣
٥ - راموت	١٩٧٣
٦ - النبل العربي	١٩٦٩
٧ - مامالات ديمنا	١٩٦٩
٨ - تالسيوت الشرقي	١٩٧٣
٩ - الجامعة العبرية	١٩٦٩
١٠ - حبلو شرافات	١٩٧٣
١١ - توسيع ساسهدريا	١٩٧٣
١٢ - غيلجوج	١٩٧٦
١٣ - كوكس هاساجار	١٩٧٥
١٤ - معزة (باعات هاسرود)	١٩٧٥
١٥ - مينو خيرون	١٩٦٩

اسم المسوطة	سنة الانشاء
١٦- بيت هرون	١٩٧٧
١٧- ميتر هرون دالب (ماناشاهو)	١٩٧٧
١٨- كهاروت	١٩٧٧
١٩- جيات هاميتار	١٩٧٥
٢٠- كندا بارك	١٩٧٦
٢١- زاموسيم	١٩٧٧
٢٢- بيت ايل	١٩٧٧
٢٣- جعفر	١٩٧٧
٢٤- شابلت (مورسم)	١٩٧٧
٢٥- نهي نروي (السبي صالح)	١٩٧٧
٢٦- ميحولا	١٩٦٨
٢٧- ارعاسون	١٩٦٨
٢٨- ماسواح الجديدة	١٩٧٦
٢٩- ماسواح	١٩٧٠
٣٠- ماسيل	١٩٧٧
٣١- ماسيل	١٩٧٠
٣٢- مومر	١٩٧٦

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
٣٣- غلغان	١٩٧٠
٣٤- تشليفه هاعدود	٧٦ - ١٩٧٧
٣٥- معيوم نهران	١٩٧٧
٣٦- بهتاف	١٩٧٠
٣٧- الصوع	١٩٧٧
٣٨- كاليا	١٩٦٨
٣٩- متزيبه شالم	١٩٧٠
٤٠- مالكي شوا	١٩٧٦
٤١- رواي	١٩٧٤
٤٢- بغيهوت	١٩٧٢
٤٣- الخمسرا	١٩٧١
٤٤- نخيورا	
٤٥- جيتيت	
٤٦- معاليه افرايم	
٤٧- نيفو شيلوح (جيات اووما)	
٤٨- ميشورا ادوميم (معاليه ادوميم)	
٤٩- متزيبه بريجو	

اسم المخطوطة	سنة الانشاء
٦٧- مجدل مسوز	١٩٧٧
٦٨- كيريات اربع	١٩٧٧
٦٩- بيتبر	١٩٧٧ تمسوز
٧٠- روحار	١٩٧٧
٧١- سلة الطهر	١٩٧٨
٧٢- عناتون	اواخر ١٩٧٨
٧٣- ياعافوهوروم	١٩٧٨
٧٤- نرتسه	١٩٧٨
٧٥- بريحو	١٩٧٨
٧٦- زبى	١٩٧٨
٧٧- النويعة	١٩٧٨
٧٨- كمار مصبون الجديدة	١٩٧٩
٧٩- حوارة	١٩٧٩
٨٠- التل الكبير	١٩٧٩
٨١- كارتى نومرون - أ	١٩٧٩ حرسان
٨٢- كارتى نومرون - ب	١٩٧٩ الطبول

اسم المستوطنة	سنة الانتماء
٥٠- ريحان (نعامه بيت)	
٥١- دونان (مانور)	
٥٢- ناتال معاليه .	
٥٣- شومرون	
٥٤- سلحس (تسووماتان بيت)	١٩٧٧
٥٥- ايلو موريه (٠مقدم)	١٩٧٥
٥٦- كارني - شومرون	١٩٧٧ ت ١
٥٧- الكاكا (ميسمهايتعريم)	١٩٧٧ خيسان
٥٨- تافواه (باريجيت)	١٩٧٨ ك
٥٩- حار	١٩٧٨ شباط
٦٠- هار- خو	١٩٧٦
٦١- هار ت	١٩٧٨
٦٢- تعو	١٩٧٥
٦٣- روش سوريم	١٩٦٩
٦٤- الو- سفوت	١٩٦٩
٦٥- كفار صبيون	١٩٦٧ / وتعد هي اول مستوطنات الضفة

اسم المستوطنين	سنة الانشاء
١٠٠- مانشاتياهو	١٩٧٦
١٠١- جيفعون - ب	١٩٧٧
١٠٢- ايلون مورين	١٩٧٩ حزيران
١٠٣- نيفي تصوف	١٩٧٩ ايلول
١٠٤- دونان	١٩٧٧
١٠٥- اريليل - حارس - ج	١٩٧٧
١٠٦- الكانا - ج	١٩٧٧
١٠٧- تفواج	١٩٧٨
١٠٨- الكيه (د)	١٩٨٢/٤/٢٥ تاريخ اتحاد قرار الانشاء
١٠٩- نوفيم	١٩٨٢/٤/٢٥ تاريخ اتحاد قرار الانشاء
١١٠- برخاه	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتحاد قرار الانشاء
١١١- عرمش	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتحاد قرار الانشاء
١١٢- اونيت تسرون	١٩٨٢/٤/١٩ تاريخ اتحاد قرار الانشاء

اسم العسوطه	سنة الانشاء
٨٣ - ريحان - ب	١٩٧٩ ايلول
٨٤ - العارار - ب	١٩٧٩
٨٥ - ساجت	السيف الثاني من ١٩٧٩
٨٦ - جيسوعور	١٩٨٠ في اوائل ايلول
٨٧ - ريحان - د	١٩٨٠
٨٨ - عندان	١٩٨٠ تموز
٨٩ - الكفافا - ب	١٩٨٠ سمور
٩٠ - كارسى سورون - د	١٩٧٩ ت ١
٩١ - معاليه ادوميم - ب	١٩٧٩
٩٢ - معاليه ادوميم - د	١٩٧٩
٩٣ - صحولا - ب	١٩٧٩
٩٤ - ساخال ماعور	١٩٧٩
٩٥ - ارسيل - ب	١٩٧٩
٩٦ - لسوبا	١٩٨٠
٩٧ - سب ايل	١٩٨٠
٩٨ - ععراب (مديسه)	١٩٧٩ ت ١
٩٩ - حفا هاداسا	١٩٧٩

اسم المستوطنة	سنة الانشاء
١٣٠- عومريم	١٩٨٣/١١/١٤
١٣١- علسي	١٩٨٣/١/٣
١٣٢- معاليه لمونه	١٩٨٤/١/٣
١٣٣- اسير يعقوب	١٩٨٤/٤/١٠
١٣٤- نبلي (ب)	١٩٨٤/٤/١١
١٣٥- آدم	١٩٨٤/٤/١١
١٣٦- طعيم	١٩٨٤/٧/١٥
١٣٧- ناوه	١٩٨٤/٧/١٥
١٣٨- شدموت محوله	١٩٨٣/٤/١٩
١٣٩- مولينو ، بيت عرياه ، فال ، تسفي ، يثرونوته اليسع	١٩٨٣/١١/١٤
١٤٠- ناؤوت قدوميم	١٩٨٢/٤/٢٥
١٤١- هدار بيتبار	١٩٨٢/٨/٨
١٤٢- دانيال	١٩٨٢/٨/٨
١٤٣- اوراه	١٩٨٢/٩/٥
١٤٤- كوكبسا	١٩٨٢/٩/٥
١٤٥- دوريمت	١٩٨٣/١٠/٥
١٤٦- بيتر (ج)	١٩٨٣/١/١٦

اسم الموظف	تاريخ انحداد القرار
١١٣- لشم	١٩٨٢/٤/١٩
١١٤- سوسم	١٩٨٢/٩/٤
١١٥- حليم (-)	١٩٨٢/٩/٤
١١٦- بل، حاسم	١٩٨٢/١١/١٤
١١٧- سوسمار	١٩٨٢/١٠/٥
١١٨- سوسم	١٩٨٤/٤/١٠
١١٩- سوسم	١٩٨٤/٥/١٤
١٢٠- سوسم	١٩٨٤/٥/١٤
١٢١- السوسماخ	١٩٨٤/٦/١٠
١٢٢- السوسم	حزيران ١٩٨٤
١٢٣- السوسم	حزيران ١٩٨٤
١٢٤- السوسم	١٩٨١/١٢/٦
١٢٥- السوسم (-)	١٩٨١/١٢/٦
١٢٦- السوسم	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٧- السوسم	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٨- السوسم	١٩٨٢/٤/٢٥
١٢٩- السوسم	١٩٨٢/٩/٤

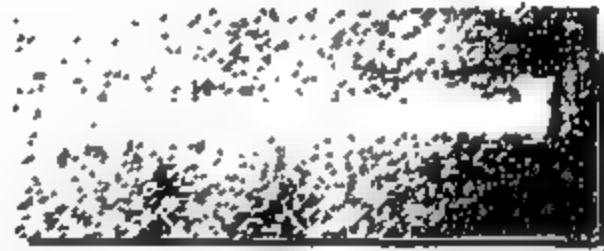
قطاع غزة

اسم المخطوطة	سنة الانشاء
<u>ب قطاع غزة</u>	
١ - تيجز ادبم	١٩٧٢
٢ - كفارداروم	١٩٧٠
٣ - نثرهزاني	١٩٧٣
٤ - قطيف - أ	١٩٧٣
٥ - قطيف - ب	١٩٧٣
٦ - قطيف - ج	١٩٧٩
٧ - موداع	١٩٦٩
٨ - ايراتبزاروز	١٩٦٩
٩ - ناهال تعديل	١٩٧٢
١٠ - هموليت	١٩٧٧
١١ - بيت لاهات	١٩٨٠
١٢ - ايلي سيناى	١٩٨٢/٩/٥ تاريخ مدور قسوار الانشاء
١٣ - قطيف (ج)	١٩٨٤/١/٣ تاريخ مدور قسوار الانشاء
١٤ - نعينيت	١٩٨٤/١/٣ تاريخ مدور قسوار الانشاء

اسم المنشوطة	تاريخ اتخاذ القرار
١٤٧- سب مرجس	١٩٨٣/١/١٦
١٤٨- عنبال	١٩٨٣/١/١٦
١٤٩- منسقاء بهودا	١٩٨٤/١/٣
١٥٠- كورميس	١٩٨٢/٩/٥
١٥١- موسيا	١٩٨٢/٩/٥
١٥٢- كس	١٩٨٢/٩/٥
١٥٣- مسجاد	١٩٨٣/١٠/٥
١٥٤- ليمياء	١٩٨٤/١/٣
١٥٥- خريه ريوج	١٩٨٤/٥/١٠
١٥٦- مسجاد (ب)	١٩٨٤/٦/١٠
١٥٧- ككيلي	١٩٨٤/٥/١٤

وثائق أخرى

عن الضفة والقطاع



● ● استعنا في الحصول على هذه الوثائق من
منظمة التحرير الفلسطينية

الميزان السكاني بعد إقامة إسرائيل (١)

السنة	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد العرب
١٩٤٨	٧٥٨,٧٠٠	١٥٦,٠٠٠	٩١٤,٧٠٠	١٧,٩
١٩٥٠	١,٢٠٣,٠٠٠	١٦٧,١٠٠	١,٣٧٠,١٠٠	١٢,٢
١٩٥٥	١,٥٩٠,٥٠٠	١٩٨,٦٠٠	١,٧٨٩,١٠٠	١١,١
١٩٦٠	١,٩١١,٢٠٠	٢٢٩,١٠٠	٢,١٤٠,٣٠٠	١١,١
١٩٦٥	٢,٢٩٩,١٠٠	٢٩٩,٢٠٠	٢,٥٩٨,٣٠٠	١١,٥
١٩٧٠	٢,٥٨٢,٠٠٠	٤٤٠,١٠٠	٣,٠٢٢,١٠٠	١٤,٦
١٩٧٥	٢,٩٥٩,٤٠٠	٥٢٣,٨٠٠	٣,٤٨٣,٢٠٠	١٥,٣
١٩٧٨	٣,١٤١,٢٠٠	٥٩٦,٤٠٠	٣,٧٣٧,٦٠٠	١٦,٠
١٩٧٩	٣,٢١٢,٠٠٠	٦١٦,٧٠٠	٣,٨٢٩,٧٠٠	١٦,١
١٩٨٠	٣,٢٤٨,٠٠٠	٦٢٩,٧٠٠	٣,٨٧٧,٧٠٠	١٦,٢

الميزان السكاني بعد إقامة إسرائيل (٢)

السنة	يهود	عرب	المجموع	نسبة عدد العرب بالمئة
١٩٤٨	٧٥٨,٧٠٠	١٥٦,٠٠٠	٩١٤,٧٠٠	١٧,٩٪
١٩٥٠	١,٢٠٣,٠٠٠	١٦٧,١٠٠	١,٣٧٠,١٠٠	١٢,٢٪
١٩٥٥	١,٥٩٠,٥٠٠	١٩٨,٦٠٠	١,٧٨٩,١٠٠	١١,١٪
١٩٦٠	١,٩١١,٢٠٠	٢٢٩,١٠٠	٢,١٤٠,٣٠٠	١١,١٪
١٩٦٥	٢,٢٩٩,١٠٠	٢٩٩,٢٠٠	٢,٥٩٨,٣٠٠	١١,٥٪
١٩٧٠	٢,٥٨٢,٠٠٠	٤٤٠,١٠٠	٣,٠٢٢,١٠٠	١٤,٦٪
١٩٧٥	٢,٩٥٩,٤٠٠	٥٢٣,٨٠٠	٣,٤٨٣,٢٠٠	١٥,٣٪
١٩٧٨	٣,١٤١,٢٠٠	٥٩٦,٤٠٠	٣,٧٣٧,٦٠٠	١٦,٠٪
١٩٨٠	٣,٢٤٨,٠٠٠	٦٢٩,٧٠٠	٣,٨٧٧,٧٠٠	١٦,٢٪
١٩٨١	٣,٣٢٠,٣٠٠	٦٥٧,٥٠٠	٣,٩٧٧,٨٠٠	١٦,٥٪
١٩٨٢	٣,٣٧٢,٢٠٠	٦٩٠,٤٠٠	٤,٠٦٢,٦٠٠	١٦,٩٪
١٩٨٣	٣,٣٥٠,٠٠٠	٦٨٧,٦٠٠	٤,٠٣٧,٦٠٠	١٧,٠٪
١٩٨٥	٣,٥١٠,٠٠٠	٧٤٢,٠٠٠	٤,٢٥٢,٠٠٠	١٧,٥٪

١ - ١٩٤٨

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٨٤٢	٢٩	٨٧١	٥٢٢
صفد	٨٩	١٩	١٠٨	١٧٦
طبريا	١٤٤	٥	١٩٥	٢٦٢
المرج	٢٤١	٢٤٩	٥٩٠	٥٩٢
عكا	٦٠	٤٨٧	٥٤٧	٨٩٠
حيفا	١١٦٤	٩١	١٢٥٥	٧٢
الخشبية	٢١٢	١٨٢	٤٩٦	٢٦٩
الشارون	٢٦٥	١٠٤	٣٦٩	٢٨٢
بتاح تكفا	٤٥٩	٢٠	٤٨٩	٦١
الرملة	١٨	٢٦	٤٤	٥٩٠
رحوبوت	٢٢٠	١	٢٢١	٢
تل أبيب	٢٠٢١	٢٦	٢٠٥٧	١٢
عسقلان	٤٨	٢٤	٧٢	٢٢
بئر السبع	١٢	١٢٠	١٣٢	٩١٥
المجموع	٦٩٦٦	١٥٦٠	٨٥٥٦	١٧٩

ب - ١٩٧٨

المنطقة	يهود	عرب	المجموع	نسبة العرب
القدس	٢١٤٧	٥١٠	٤٢٥٢	٢٦٠
صفد	٥٧٤	٤٦	٦٢٠	٧٤
طبريا	٤٤٦	١٢٤	٥٨٠	٢٢١
المرج	١٠٦٩	١٠٥٩	٢١٢٨	٤٩٨
عكا	٨٧٧	١٥٤٩	٢٤٢٦	٦٢٨
حيفا	٣٦٥٢	٢٠٥	٣٩٥٧	٧٧
الخشبية	٨٨٢	٦٤٦	١٥٢٩	٤٢
الشارون	١٤٠٨	٢٤٨	١٧٥٦	١٩٨
بتاح تكفا	٢٥٠٠	١٠٩	٢٦٠٩	٤٢
الرملة	٩٢٢	١١٢	١٠٣٥	١١
رحوبوت	٢٠١١	٦	٢٠١٧	٢
تل أبيب	٩٧٥٢	٩٥	٩٨٤٨	١٠
عسقلان	١٨٨٥	٤	١٨٨٩	٢
بئر السبع	٢١٢٩	٤٤٤	٢٥٧٢	١٧٢
المجموع	٢١٢٥٦	٥٩٦٢	٢٧٢١٩	١٦٠

ج - (١٩٨٢)

المنطقة	يهود	عرب	للمجموع	نسبة العرب
القدس	٢٤٦٧	١٢٦١	١٧٢٨	٢٢٦١
لواء الشمال	٢٢٧	٢٢٩	٦٥٦	٢٥٠١
صفد	٥٩٥	٥٢	٦٤٨	٨١٧
طبريا	٤٦٩	١٥٢	٦٢١	٢٥
المرج	١١٥	١١٧	٢٣٢	٥٠٠
عكا	٩٨٧	١٧٦١	٢٧٦٢	٥٠٧
منطقة حيفا	٤٦٥١	١١٠٢	٥٧٥٢	١٥
حيفا المدينة	٢٧٢	٢٦٥	١٠٩٦	٨٩
الخطمية	٩٢١	٧٢٦	١٦٥٧	١٤١٠
السول للمناحي	١٥١٢	٢٩١	١٩٠٣	٢٠٥
الواسط (الشاريون)				
ميتس تكفا	٢٨٤٩	١٢٥	٢٩٧٤	٤٢٢
الرملة	٩٦٢	١٢٢	١٠٩٦	١٢١٢
دوروت	٢٢٢٢	٢١	٢٢٢١	٠٠١
تل أبيب /	٩٨٨٩	١١٢	١٠٠٠٢	١١٢
بالسا				
عسقلان	٢٠٢	١٢	٢٠٢٧	٠٦
بئر السبع	٢٣١	٤٢٧	٢٧٥١	١٦
المجموع	١١١١٢	١١٢٢١	٢٢٢٣٣	١٧

الميزان السكاني في فلسطين قبل إقامة إسرائيل

السنة	يهود	عرب	للمجموع	نسبة عدد اليهود
١٩١٨	٥٦٠٠٠	٦٤٤٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٨ بالمائة
١٩٢٢	٨٤٠٠٠	٦٦٨٠٠٠	٧٥٢٠٠٠	١١ بالمائة
١٩٢٢	١١٢٠٠٠	٨٨١٦٩٠	٩٩٣٦٩٠	١٠ بالمائة
١٩٢٧	٢١٥٨٢٦	١٠٠٥١٥٨	١٢٢١٧٩٤	٢٢ بالمائة
١٩٤٤	٥٢٨٧٥٢	١٢١٠٩٢٢	١٢٢٩٦٧٤	٢٠ بالمائة
١٩٤٧	٦٥٠٠٠٠	١٢١٥٠٠٠	٢٠٦٥٠٠٠	٢١ بالمائة

الهجرة اليهودية الى فلسطين من ١٩٤٨/٥/١٥ - ١٩٨٢ حسب القارة والقطر *

الرقم	قارة - آسيا القطر	السنة ١٩٤٨/٥/١٥ ١٩٦٠ -	السنة ١٩٦٤/١٩٦٦	السنة ١٩٧٦/١٩٦٥	السنة ١٩٧٩/١٩٧٢	السنة ١٩٨٢/١٩٨٠
(١)	العراق	١٢٦,٣٦٠	٥٢٠	١٦٠٩	٩٢٩	٦٩
(٢)	اليمن الشمالي	٤٥,٨٤٢	٥١٠	٤٥	١٠	٣
(٣)	اليمن الديمقراطية	٢,٦٤٢	٢٢٧	٢٨٩	٤١	٩
(٤)	ايران	٣٧,٦٠٩	٨,٨٥٧	١٠,٦٤٥	٩,٥٥٠	٢٠,٩٤
(٥)	افغانستان	٢,٦٠٩	٢٣٠	٢٨٦	١٢٢	٧١
(٦)	تركيا	٤٦,١١٨	٤,٣٩٢	٩,٢٨٠	٢,١١٨	٩,٥٢٥
(٧)	لهند - باكستان	٩,٥٥٦	٢,٩٤٠	١٠,١٧٠	٢,٤٩٧	٦٢٦
	- سرلانكا					
(٨)	الصين	٧٢١	٤٠	٥٦	٤٣	٢٢
(٩)	بلدان اخرى	٩,٢٥٧	١٤٩	٢٠٠	٢١٢	٤٤١
	المجموع	٢٦٦,٩١٥	١٨,٢٦٦	٢٢,٥٨٠	١٧,٥٤٢	٥,٨٢٠

الرقم	القارة - ايراليا القطر	السنة ١٩٤٨/٥/١٥ ١٩٦٠ -	السنة ١٩٦٤/١٩٦٦	السنة ١٩٧٦/١٩٦٥	السنة ١٩٧٩/١٩٧٢	السنة ١٩٨٢/١٩٨٠
(١)	الجزائر	١٦٨,٢١٣	٩,٦٨٠	٢,١٧٧	٢,١٢٧	١,١٠٦
(٢)	المملكة المغربية	—	١٠٠,٢٥٤	٢٠,١٥٢	٧,٧٨٠	٢,٠٧٨
(٣)	تونس	—	٢,٨١٢	٧,٧٥٢	٢,١٤٨	٩٨٩
(٤)	ليبيا	٢٢,٠٥١	٢١٨	٢,١٤٨	٢١٩	٤٢
(٥)	مصر والسودان	٢٦,٢٨١	٩,٢٢٢	١,٧٢٠	٥٢٥	٢٢٢
(٦)	جنوب افريقيا	١,٤٤٠	١,٠٠٣	٢,٧٨٠	٥,٦٠٤	١٠,٩١
(٧)	بلدان اخرى	٢,٦٨٢	٢٧٠	٤٧٢	٨٥٠	٤,٢٩١
	المجموع	٢٢٦,٧١٧	١١٦,٦٧١	٤٨,٢١٤	١٩,٢٧٢	٩,٨٢٠

الهجرة اليهودية الى فلسطين لغاية ١٩٨٢/٨ حسب القارة والقطر

الرقم	القارة	السنة ١٩٦٠-١٩٦٨/٥	السنة ١٩٦١/١٩٦٠	السنة ١٩٦٦/١٩٦٥	السنة ١٩٧١/١٩٧٠	السنة ١٩٨٢/١٩٨٠
(١)	الولايات المتحدة	٣,٣٦٤	٢,١٠٢	١٦,٥٦٩	٢٠,٩٦٢	٩,١٤٦
(٢)	كندا	٥١٢	٢٤١	١,٩٢٨	٢,١٧٨	٩٢٤
(٣)	المكسيك	٢١٦	١٢٥	٦١١	٨٦١	٤٥٤
(٤)	بلدان اخرى	٦٠	١٨	١١١	١٠٤	٨
	امريكا الوسطى					
	فنزويلا	—	١٠٩	١٨٨	٢٤٥	٦٤
	كولومبيا	—	١٢٦	٢٤٩	٥٥٢	١٦٠
	البرازيل	١٠,٦٧	٦٢٧	١٩٦٤	١٧٦٢	٦٦١
	اورغواي	٤٩١	٧٢٦	١١١٨	٢١٩٩	١٠٩٤
	الارجنتين	٢,٧٩٢	٥,٥٢٧	٦,١٦٤	١٢,١٥٨	٤,٠١٩
	تشيلي	٤٤٩	٢٢٢	١,١٦٨	١,١٨٠	٤١٦
	برغواي، غيانا	٢٢٦	١٦	٧٢	٦٢	٢
	استراليا، نيوزلاند	٢٢٩	١٢٢	٧٠٠	١,٢٧٥	٤٤٩
	بلدان اخرى في					
	الامريكتين واورقيانوسيا	٤١٨	٥٨٢	٥٤٢	٥٠٠	١٦٧
	المجموع	١٠,٧١٤	١٠,٦٧٤	٢١,٧٢٦	٤٥,٠٤٠	١٧,٥٦٩
	بلاد غير معروفة	١٩,٧٨٦	١٤	٢٩٠	٢٩٤	٢٤٤

الهجرة اليهودية الى فلسطين لغاية ١٩١٩٨٢ حسب القارة والقطر ..

الرقم	القارة - يهودية - قطر	السنة ١٩١٨/٥/١٥ ١٩٦٠	السنة ١٩٦٤/١٩٦٦	السنة ١٩٦٦/١٩٦٥	السنة ١٩٦٦/١٩٦٢	السنة ١٩٨٢/١٩٨٠
(١)	الاتحاد السوفياتي	٢١٨٠٦	٤١٤٦	٢١٧٢٠	١٢٧١٢٤	١١٠٥١
(٢)	بولندا	١٤٦٠٢٢	٤٧٢١	٤١٧٥	٦٢١٨	٦٥٧٧
(٣)	رومانيا	١٥٠١٢	٦٢٣٤٩	٢٢١٢٥	١٨٤١٨	٥١٧٤
(٤)	يوغسلافيا	٧٩٨١	١٠١	٢٢١	١٢٦	٢٨
(٥)	بلغاريا	٢٨٩٤٠	٤٦٠	٢٢٤	١١٨	٢٥
(٦)	اليونان	٢٨٠٧	١٦٦	٢٤٨	٢٢٦	٧٩
(٧)	المنشأ	٩٥٧٦	٧٩٦	٢٢٧٦	٢٠٨٠	٧٩٨
(٨)	النمسا	٢٢٤٢	٢٧٩	٢٢٤	٥٩٥	١٨٥
(٩)	سويسرا	٢٨٤	٢١٨	٦٦٨	٦٢٤	٢٤٠
(١٠)	تشيكوسلوفاكيا	١٩٥٧١	٩٠٥	١٨٤٩	٨٨٨	٢٤٦
(١١)	هنغاريا	٢٤١٤٢	١١١٥	١٨٨٦	١٠٠٠	٢٢١
(١٢)	البلاز الاسكندنافية	٢١٦	١١٩	٧٢٧	٩٠٢	٤٩٨
(١٣)	بريطانيا (المملكة المتحدة)	٢٢٢٥٦	١٢٦٠	٥٢٠١	٦١٧١	٢٨١٠
(١٤)	هولندا	١٧٢٢	٢٥٢	١١١٧	١١٧٠	٥٩٩
(١٥)	بلجيكا	٦٨٥	٢٢٥	٨٨٧	٨١٧	٤١٧
(١٦)	فرنسا	٤٧١٢	١١١٢	٦٨٥٨	٥٢٩٩	٢٥٤١
(١٧)	اسبانيا	٢٤٩	٢٢٢	١٨٤	٢٢٧	١١٨
(١٨)	ايطاليا	١٧١٩	٢٢١	٧١٩	٧١٢	٢٦٥
(١٩)	بلادان اخرى	١٢٢٤	٢١٢	٤٠٠	٢٥٢	١٢٩
	الاجمعي	٤٢٩١٠٧	٨٠٧٧٠	٨١٧٨٢	١٨٢١١٩	٢٩٢٧١

**التوزيع الزمني والجغرافي للمستوطنات اليهودية
في الضفة الغربية المحتلة**

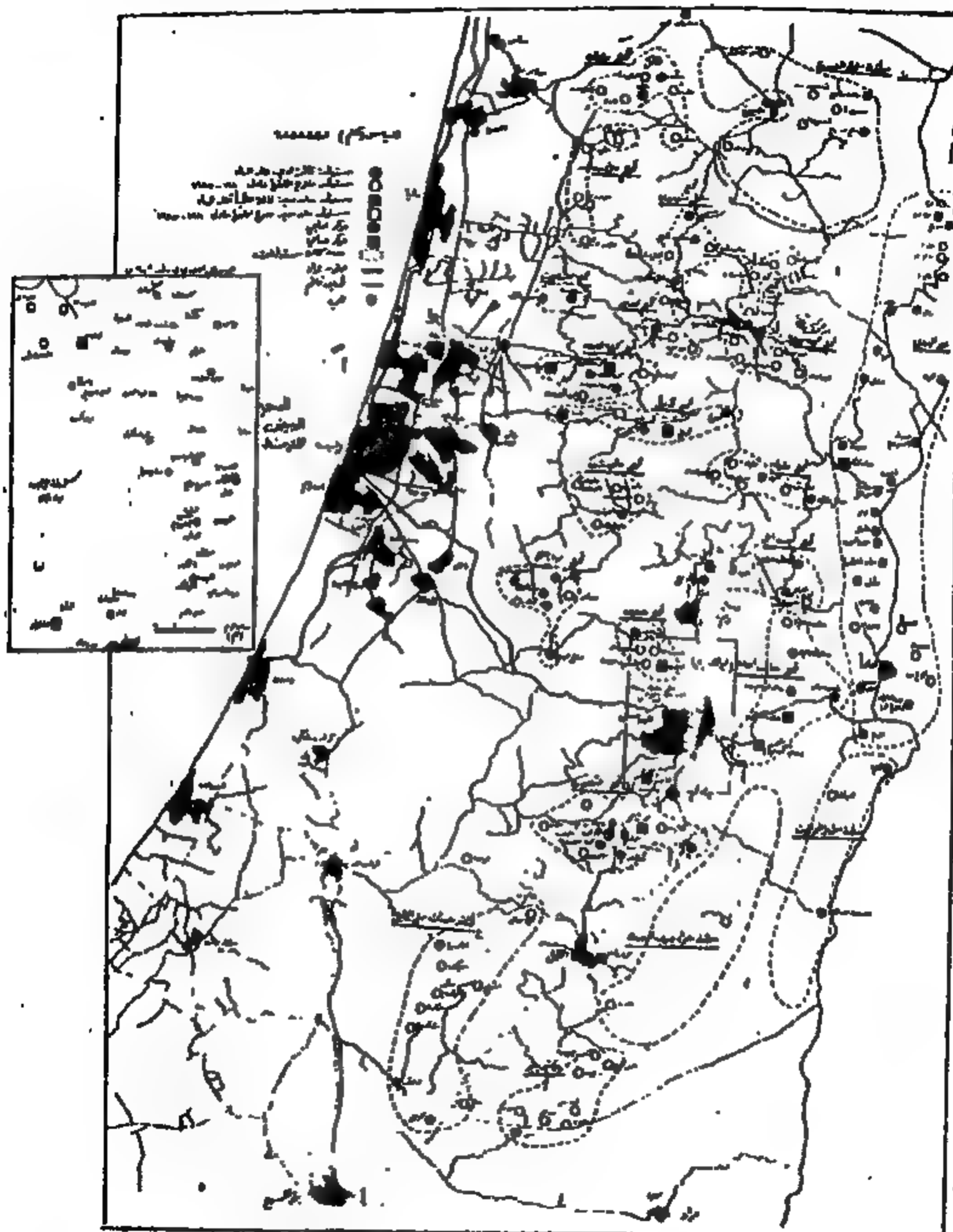
السنة	غور الاردن	شفا الانغوار	المرتفعات الوسطى والجنوبية	المرتفعات الشمالية	المجموع
١٩٦٧	١		٥		٦
١٩٦٨	٤		١		٥
١٩٦٩	٢	١	٢		٥
١٩٧٠	٤	٢			٦
١٩٧١					
١٩٧٢		٢			٢
١٩٧٣			١		١
١٩٧٤			١		١
١٩٧٥		٤	٢	١	٨
١٩٧٦	٢			٢	٤
١٩٧٧	٢	٢	٧	٥	١٦
١٩٧٨		١		٥	٦
١٩٧٩		٥	٤	٨	١٧
١٩٨٠		٢	٢	٥	٩
المجموع	١٥	١٩	٢٦	٢٦	٨٦

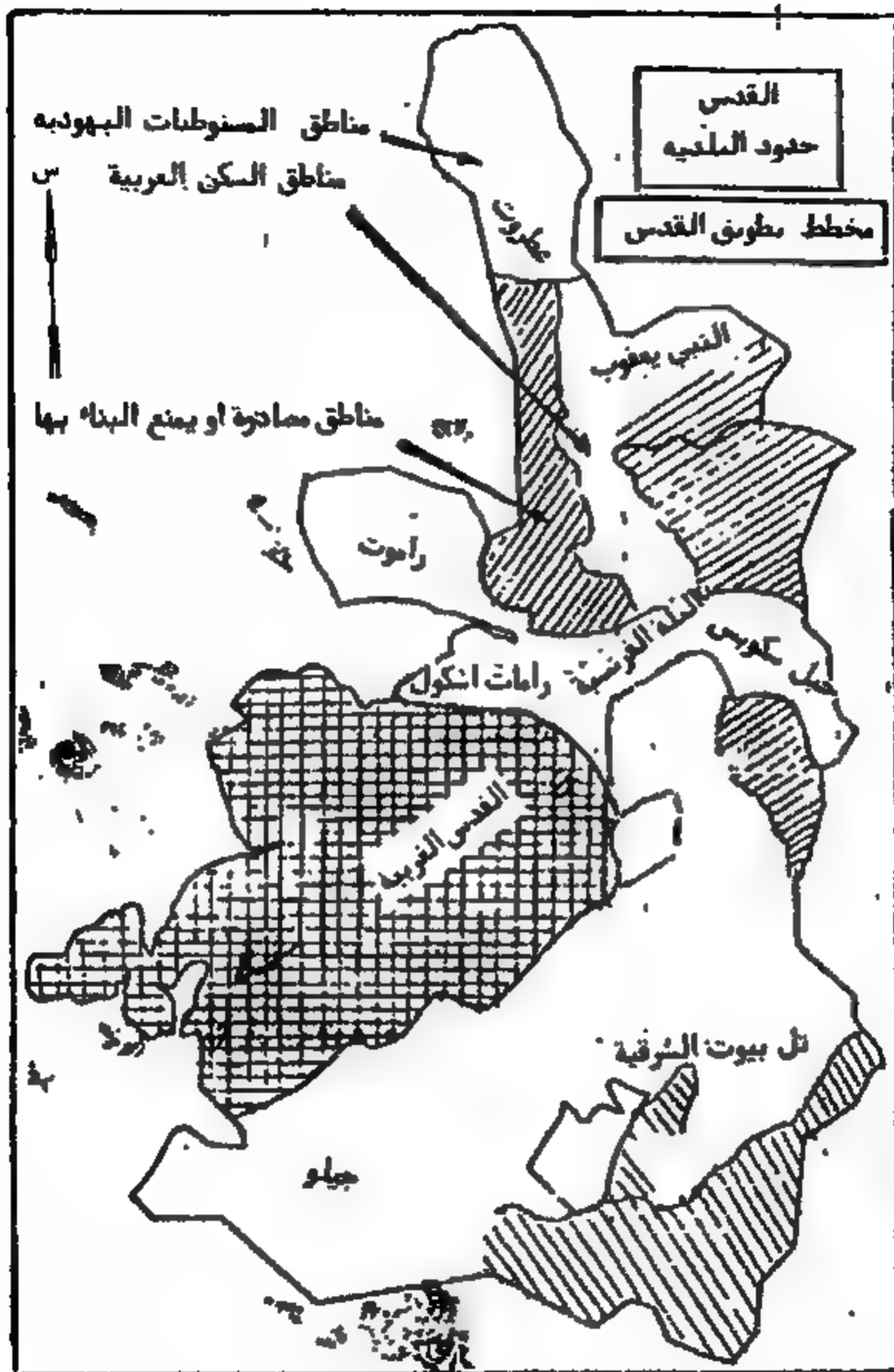
حجم الاستيطان اليهودي في القدس العربية

اسم المستوطنة	المساحة المصادرة	عدد الوحدات السكنية	عدد السكان المخطط	سنة المصادرة
الحي اليهودي	٢٠٠	٨٠٠	٢٥٠٠٠	١٩٦٧
رامات اشكول	٢٢٦٠	٢٢٠٠	١٠٠٠٠	١٩٦٨
جبل اسكوبس	٦٠٠	مساكن طلابية	٩	١٩٦٩
الثلة الفرنسية	٢٦٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٩٦٩
شرفة شعفاط	٢٠٠٠	٢١٠٠	-	-
عطروت	١٠٠٠٠	منطقة صناعية	-	١٩٧٠
النبي يعقوب	٤٠٠٠	٤٢٠٠	١٧٠٠٠	١٩٧٢
زاموت	٢٠٠٠	٨٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٩٧٢
جيلو	٤٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٩٧٢
تالبيوت الشرقية	١٢٨٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٩٧٢
معالوت دلفنا	٢٧٠	٢٤٠٠	-	١٩٧٢
سانهدريا	٩	٦٨٠	-	١٩٧٢
امتداد النبي يعقوب	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	-	١٩٧٤
النبي يعقوب الجنوبية	٤٤٦٠	١٢٠٠٠	-	١٩٨٠

حجم الاستيطان اليهودي في غور الأردن

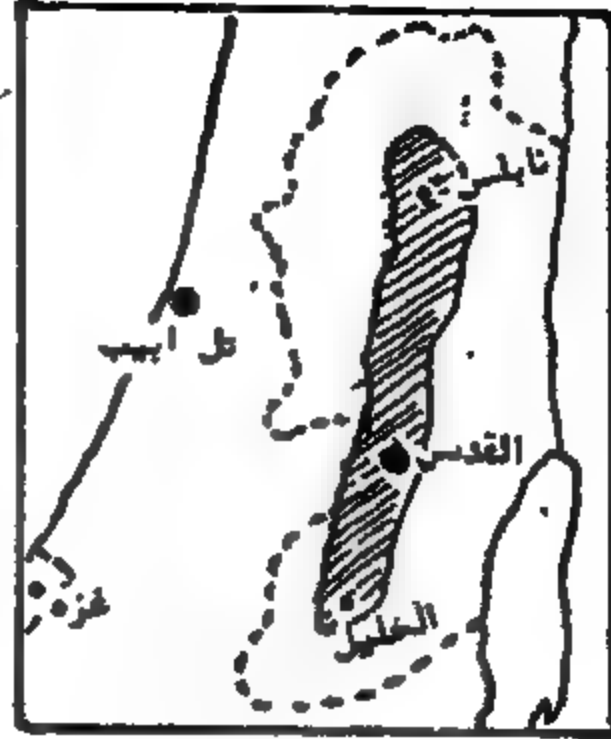
اسم المستوطنة	سنة التأسيس	المساحة المصادرة	الملكية
ياقت	١٩٦٧	٥٠٠	حكومية
محولا	١٩٦٨	٢٨٠٠	بردية
أرجمان	١٩٦٨	٨٦٠٠	مزرع نمجة
كالها (المزرع)	١٩٦٨	٢٠٠٠	حكومية / الفسحة
مشوعا	١٩٦٩	٤٦٠٠	الجفتلك
جلجال	١٩٦٩	٢٢٠٠	لريحا
متسبيه شبليم	١٩٧٠	٢٠٠	حكومية / الفسحة
يتاف	١٩٧٠	٢٠٠٠	عين جدي
فصايل	١٩٧٠	٢٠٠٠	العرجا
تعران	١٩٧٠	٢٠٠٠٠	العرجا
نتيف مجدود	١٩٧٦	٩	العرجا
تومر	١٩٧٦	٩	٩
مشوعا الجديدة	١٩٧٧	٨٠٠	العجاجة
نعوصي	١٩٧٧	٩	٩



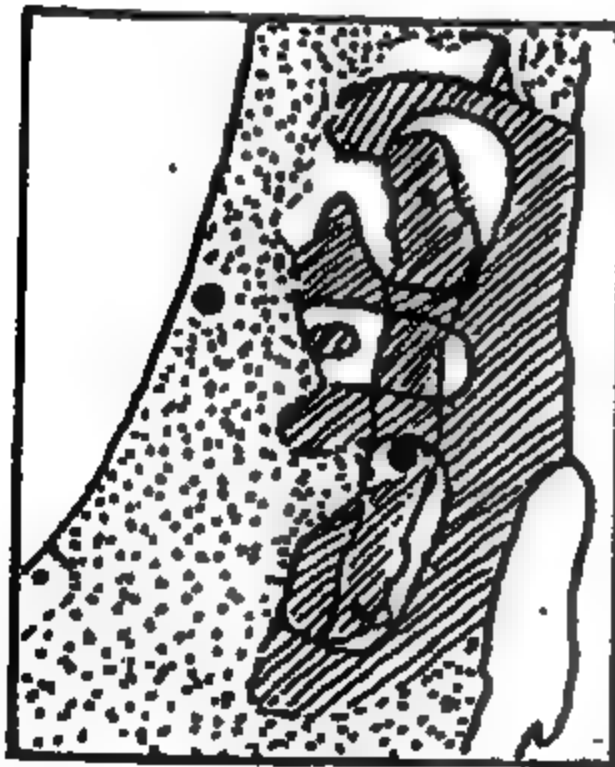




مشرق الون



مشرق غوش إامونيم

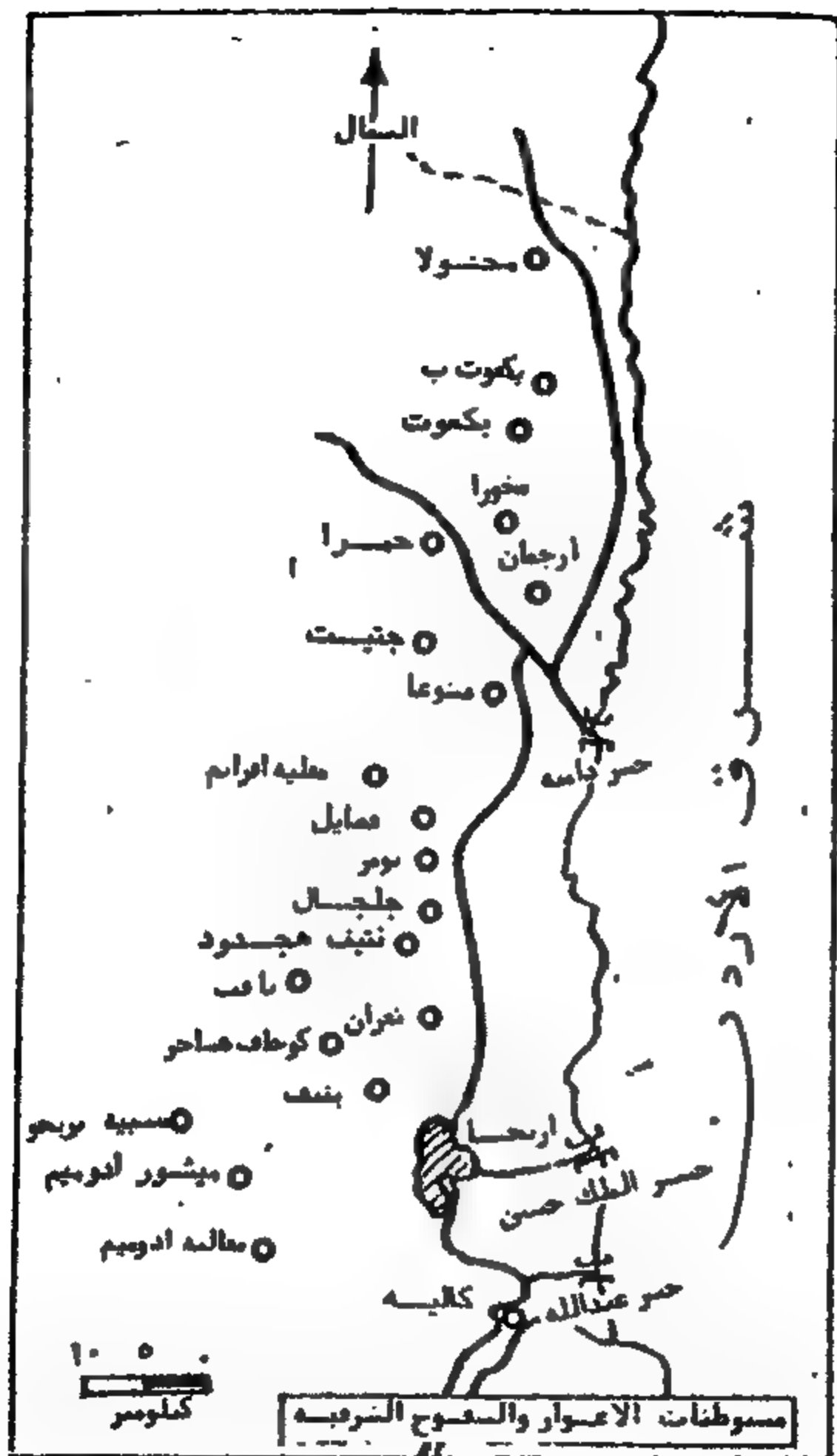


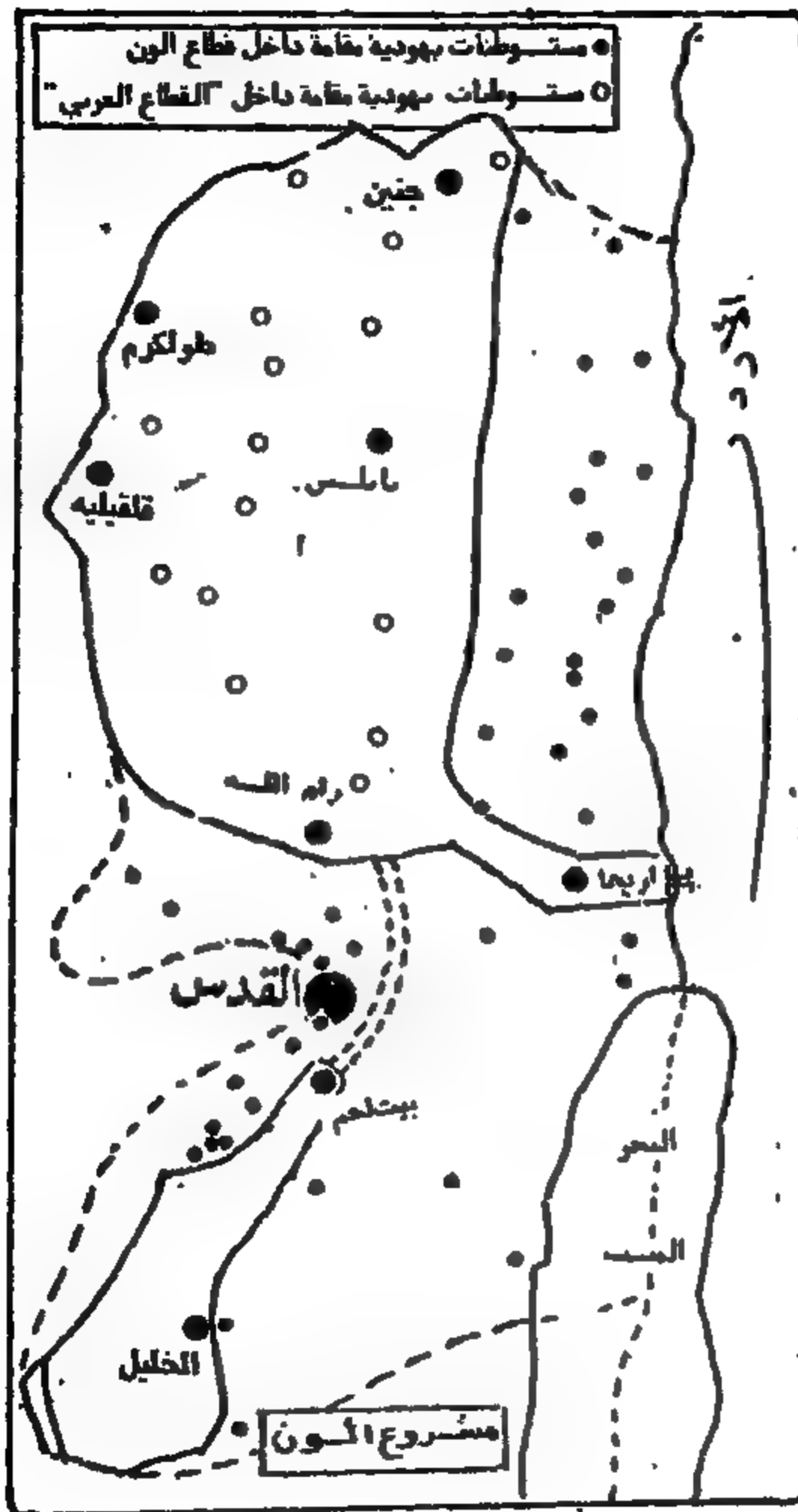
المشايير الثلاثة معا



مشرق شارون

المشايير المختلفة لاستيطان الضفة الغربية





اعداد السكان اليهود في المدن حتى نهاية عام ١٩٨٢

الرقم	المدينة	عدد السكان ١٩٧٨	عدد السكان ١٩٨١	عدد السكان ١٩٨٢
١ -	القدس	٢٨٦٦٠٠	٤١٥٠٠٠	٤٢٨٧٠٠
٢ -	تل أبيب - يافا	٢٢١٩٠٠	٢٢٩٥٠٠	٢٢٧٣٠٠
٣ -	حيفا	٢١٤٠٠٠	٢٢٧٤٠٠	٢٢٥٨٠٠
٤ -	بئر السبع	١٠٣٣٠٠	١١١٢٠٠	١١٠٨٠٠
٥ -	رمات جان	١٢٠٣٠٠	١١٩١٠٠	١١٧١٠٠
٦ -	بتاح تكفا	١١٤٤٠٠	١٢١٧٠٠	١٢٣٩٠٠
٧ -	بات يام	١٢٦٩٠٠	١٢٢٨٠٠	١٢٨٧٠٠
٨ -	ريشون لتسيون	٨٣٨٠٠	٩٥٥٠٠	١٠٢٢٠٠
٩ -	حولون	١٢٤٥٠٠	١٢٢٣٠٠	١٢٢٥٠٠
١٠ -	بني براق	٨٣٨٠٠	٩٢٨٠٠	٩٦١٠٠
١١ -	نتانيا	٩٩٨٠٠	٩٩٨٠٠	١٠٢٣٠٠
١٢ -	جفعاتيم	٥٤٣٠٠	٤٨٦٠٠	٤٦٧٠٠
١٣ -	هرتسليا	٢٧٦٠٠	٢٨٨٠٠	٢٧٨٠٠
١٤ -	نهاريا	٢٧٦٠٠	٢٨٨٠٠	٢٧٨٠٠
١٥ -	اللد	٢٧٢٠٠	٢٩٠٠٠	٢٨٧٠٠
١٦ -	الخصية	٢٨٤٠٠	٢٩١٠٠	٢٦٤٠٠
١٧ -	عكا	٥٠٦٠٠	٦٦٠٠٠	٦٥٧٠٠
١٨ -	عسقلان	٢٦٨٠٠	٤١٢٠٠	٤٣٥٠٠
١٩ -	كفار سابا	٢٢٩٠٠	٤٢٣٠٠	٤٢٢٠٠
٢٠ -	الرملة	٦١٠٠٠	٦٧١٠٠	٦٧٩٠٠
٢١ -	رحوبوت	٢٧٥٠٠	٢٩٠٠٠	٢٨٣٠٠
٢٢ -	طبريا	٢٧٣٠٠	٢٤٦٠٠	٢٨٥٠٠
٢٣ -	رعناتا	٢٩١٠٠	٢١٧٠٠	٢٢٥٠٠
٢٤ -	رمات هشرون	١٤٩٠٠	١٦٥٠٠	١٥٩٠٠
٢٥ -	صفد	١٢٨٠٠	١٣٤٠٠	١٢٩٠٠
٢٦ -	بيسبان	١٣٥٠٠	١٤١٠٠	١٥٢٠٠
٢٧ -	نص نتسيون			

ثورة المسلمين في الضفة والقطاع
للدكتور / رفعت سيد أحمد

هذه طبعة جديدة من كتاب هام .. يعالج ثورة الشعب الفلسطيني المسلم في الضفة الغربية وقطاع غزة... ويعالج الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مهدت الأرض لظهور حركة حماس وجماعة الجهاد الاسلامي وغيرها من قوى المعارضة في الضفة والقطاع.

★ هذا ولقد صدرت الطبعة الأولى من هذا العمل عن دار العربية للصحافة والنشر والتوزيع عام ١٩٨٧ وكانت تحت عنوان (الضفة والقطاع: دراسة وثائقية)، ونظراً لدخول الاسلام الثوري كمتغير هام في أحداث الضفة والقطاع.. فلقد آثرنا أن يتمشى اسم الكتاب مع مضمونه ومضمون الأحداث الجديدة.

★ انه كتاب مشير ووثائقي.. للكاتب والباحث المصري المعروف / د. رفعت سيد أحمد.. الذي قدم من قبل للمكتبة العربية العديد من الاسهامات الفكرية والاسلامية الهامة.

يافا للدراسات والابحاث - القاهرة.

الطبعة الثانية - ١٩٩٠

رقم الايداع / ٢٦٥١ / ٨٦